١٥٣

اليمن

في الصحافة العربية في القرن العشرين

١٩٩٥

٧

بسم الله الرحمن الرحيم

(١٥٣)

اليمن

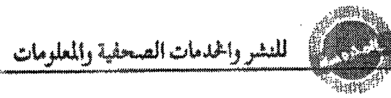
فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٥

المجلد السابع

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1995

العنوان

المؤلف	الدولة	المصدر	تاريخ النشر	رقم الصفحة
اللجنة المركزية لـ"الاشتراكى " اليمنى تناقس تشكيلا جديدا القيادته				
اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	95-08-09	1
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995				
اللقاءات المصغرة مقدمة "لعودة الروح" فى العلاقات العربية				
محمد فكرى	اليمن	عكاظ	95-08-09	2
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995				
اليمن "الاشتراكى " ومأزق العودة				
	اليمن	الاهرام	95-08-09	4
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995				
عدن : احتجاز مسافرين يمنيين يحملون منشورات "انفصالية "				
اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	95-08-10	5
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995				
صنعاء تسعيد 35مليون دولار كان العطاس طلب تحويلها الى حسابة				
اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	95-08-11	6
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995				
ألمانيا تبدى استعدادها لاستئناف المساعدات للإصلاحات الاقتصادية فى اليمن				
	اليمن	السياسة	95-08-12	8
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995				
صنعاء : المعارضة تدعو حزبى الحكومة الى انهاء مرحلة الصراع والعنف				
	اليمن	الحياة	95-08-12	9
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995				
المعارضة تعزف على وتر المصالحة				
محمد على الديلمى	اليمن	العالم اليوم	95-08-13	10
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995				
اليمن يدعو لمؤتمر دولى لدعم مشار يسعه الانمائية				
	اليمن	القبس	95-08-13	11
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995				
بروتوكول مع اليمن لحل مشاكل صيد الاسماك				
	اليمن	الاهرام	95-08-13	13
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995				
وزير الشؤون القانونية اليمنى لـ"المجلة" مبنى الاشتراكى ملك للدولة				
لطفى شطاره	اليمن	المجلة	95-08-13	14
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995				

اليمن : جبهة معارضة تتحدث عن خطة لأعتقال انصارها

	اليمن	الحياة	95-08-18	43

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

صنعاء : النائب محمد ناجى اعترف بقتل مواطن

اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	95-08-18	44

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

مساندة بعض الدول للإرهاب .. جريمة فى حق البشرية والإسلام

	اليمن	الاهرام المسائى	95-08-18	45

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

امطار اليمن

	اليمن	الاهرام	95-08-19	46

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

صباح الأحمد يتوقع عودة علاقات الكويت مع الاردن واليمن قريبا

رويتر	اليمن	الايام	95-08-19	47

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

اليمن ترحب بالتطبيع مع الكويت وتشيد بتصريحات صباح الأحمد

محمد زين	اليمن	السياسة	95-08-20	48

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

صنعاء تبدأ قريبا محاكمة قادة الانفصال

رويتر	اليمن	القبس	95-08-20	49

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

صنعاء تشهد اتصالات واسعة لـ"تطبيع" الوضع السياسى

فيصل مكرم	اليمن	الحياة	95-08-20	50

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

مقبل : لا صلة للإشتراكى بـ"موج"

اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	95-08-20	51

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

أحزاب المعارضة اليمنية برامج لمواجهة الحكومة

عبد الوهاب المؤيد	اليمن	الوسط	95-08-21	52

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

التجمع اليمنى للاصلاح ينفى اتخاذ قرار نهائى للخروج من الائتلاف الحاكم

ا.ش.ا	اليمن	الايام	95-08-21	54

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

اليمن : زعماء "الانفصال" يحاكمون خلال ايام

	اليمن	الحياة	95-08-21	55

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

اليمن يبدأ قريبا محاكمة قادة الانفصال

رويتر	اليمن	الايام	95-08-21	56

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

ناصريو اليمن فى القاهرة

178	95-09-11	العربى	اليمن	

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

10قتلى من النساء والاطفال بعدما القى ملثمون قنبلة على حفلة زواج فى عدن

179	95-09-12	الحياة	اليمن	اقبال على عبد الله

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

استقرار سعر الريال اليمنى

180	95-09-12	الحياة	اليمن	ا.ف.ب

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

الاقتصاد اليمنى

181	95-09-12	الاهرام	اليمن	

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

الامير فيصل بن فهد يطمئن على صحة الرئيس اليمنى

182	95-09-12	عكاظ	اليمن	

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

التعددية فى الاعلام العربى فى ندوة اقليمية فى صنعاء

183	95-09-12	الحياة	اليمن	اقبال على عبد الله

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

برقية من الجفرى الى عمل صالح يطمئن فيها الى صحته

184	95-09-12	الحياة	اليمن	

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

قنبلة العرس تثير حال ذعر فى عدن

185	95-09-13	الحياة	اليمن	

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

عدن : اجراءات شديدة حول النوادى الرياضية

187	95-09-14	الحياة	اليمن	اقبال على عبد الله

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

عصابة فى عدن

188	95-09-14	الاهرام	اليمن	

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

موظفو وكالة الانباء اليمنية يهددون باضراب شامل دعما لمطالبهم

189	95-09-15	الحياة	اليمن	اقبال على عبد الله

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

اليمن : اعتقال عناصر التخريب فى عدن

190	95-09-16	السياسة	اليمن	كونا

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995

العنوان	الكاتب	الموضوع	الصحيفة	التاريخ	الصفحة
صنعاء : الريال يسجل ارتفاعا لكن تقلباته تثير قلقا	فيصل مكرم	اليمن	الحياة	95-09-07	163
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995					
على صالح : لا تباين مع الاصلاح		اليمن	الحياة	95-09-07	164
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995					
على صالح توجه الى اميركا	اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	95-09-08	166
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995					
عدن : احتجاز صيارفة بعد عودة الدولار الى الارتفاع		اليمن	الحياة	95-09-09	167
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995					
الملك فهد يطمئن على صحة الرئيس اليمنى		اليمن	الايام	95-09-10	168
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995					
اليمن : قيادة الاشتراكى فى حضروموت	اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	95-09-10	169
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995					
اليمن والبحرين		اليمن	الاهرام	95-09-10	170
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995					
خادم الحرمين اطمأن علىصحة علىصالح	ا.ش.ا	اليمن	السياسة	95-09-10	171
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995					
صنعاء :الاولوية لـ علاقاتنا المتميزة مع دول الخليج وشبه الجزيرة		اليمن	السياسة	95-09-10	172
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995					
عدن تحتفل بالعيدروس من دون عنف		اليمن	السياسة	95-09-10	173
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995					
وزير الطاقة الاردنى : النفط العراقى يصلنا بشكل مباشر		اليمن	السياسة	95-09-10	174
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995					
تفاؤل يمنى		اليمن	الاهرام	95-09-11	175
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995					
سالم صالح : الحوار فى مراحل جدية والبحث يتناول عودة الجميع	على الرز	اليمن	الحياة	95-09-11	176
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1995					



مصادر في الحزب استبعدت تغيير الامين العام

اللجنة المركزية لـ "الاشتراكي" اليمني تناقش تشكيلاً جديداً لقيادته

☐ صنعاء -
من إقبال علي عبدالله:

■ ذكرت مصادر في الحزب الاشتراكي اليمني ان اللجنة المركزية للحزب التي يتزعمها السيد علي صالح عباد (مقبل) انتهت من اعداد تقرير سياسي وتنظيمي ومشروع بيان ختامي يقدم في المؤتمر العام الرابع للحزب المقرر عقده في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل في صنعاء.

وقالت المصادر لـ «الحياة» امس ان اللجنة المركزية التي أعيد تشكيلها في ايلول (سبتمبر) العام الماضي لدى انتقال الحزب من الائتلاف الحاكم الى المعارضة، نتيجة هزيمته في الحرب وتورط قيادته السابقة بزعامة السيد علي سالم البيض في محاولة الانفصال الفاشلة صيف العام الماضي، ستعقد الاسبوع المقبل اجتماعاً موسعاً يشارك فيه المندوبون الى المؤتمر العام من كل المحافظات لمناقشة الوثائق ومشاريع القرارات المقدمة الى المؤتمر، وابرزها التشكيلة القيادية الجديدة للحزب ونشاطه في المعارضة.

واستبعدت المصادر «تغيير السيد مقبل» لتحل محله شخصية اخرى في زعامة الحزب. وقالت ان «الامين العام الحالي الذي انتخب في دورة ايلول ٩٤ خلفاً للبيض الذي فصل من الحزب مع عدد من القياديين السابقين (منهم سالم صالح محمد وصالح عبيد احمد وحيدر العطاس) لتورطهم في اعلان المعارضة في الخارج، يعتبر من القيادات الاولى للحزب ويتمتع بكفاءة سياسية عالية، وهو استطاع خلال سنة تلت ابعاد الحزب من السلطة ان يعيد توحيد صفوفه والانتقال به الى المعارضة والحوار الديموقراطي مع حزبي السلطة» المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح وتجمع الاصلاح بزعامة رئيس البرلمان الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر. لكن المصادر اوضحت ان قرار بقاء مقبل اميناً عاماً للحزب في الفترة المقبلة «يبقى في ايدي مندوبي المؤتمر العام الرابع».

واشارت الى ان «ما تردد اخيراً عن عودة عدد من قادة الحزب السابقين من غير المتورطين في مؤامرة الحرب والانفصال الى البلاد هو غير صحيح». وقالت ان السيد جار الله عمر الموجود في القاهرة «رفض ربط عودته بمنصب قيادي جديد في الحزب، واكد للقيادة الحالية للحزب انه لا يزال عضواً في الحزب وان عودته هي للمساهمة في تصحيح مسار الحزب بعدما انحرفت به القيادة القيادة السابقة عن نهجه الوحدوي وشوهت صورته وافكاره ليس فقط امام الآخرين بل لدى اعضاء الحزب انفسهم». واكدت مصادر الحزب الاشتراكي ان عودة جار الله عمر وياسين نعمان ومحسن ولم تحدد بعد في شكلها النهائي «لكن الاكيد انهم سيشاركون في المؤتمر العام الرابع المتوقع في تشرين الاول».

وجددت تأكيد ان الحزب الاشتراكي «لا علاقة له ولا صلة بالقيادة السابقة الموجودة في الخارج التي فُصلت ولا شرعية لها للتحدث باسم الحزب». وحذرتها من «مواصلة اعمالها الخيانية ضد الوطن وامنه واستقراره باسم الحزب».



السفير اليمني في القاهرة لـ«عكاظ»:

اللقاءات المصغرة مقدمة «لعودة الروح» في العلاقات العربية

محمد فكرى – القاهرة:

وصف سفير اليمن في القاهرة ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية أحمد محمد لقمان العلاقات السعودية اليمنية بانها علاقات طيبة وجيدة. وقال في حوار خاص لـ«عكاظ» ان لقاء القمة بين خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز والرئيس علي عبدالله صالح كان فاتحة خير ومصدر ارتياح كبير لدى الأوساط العربية واضاف ان الفترة القادمة سوف تشهد تحولا في علاقات البلدين بما يؤدي الى عودة العلاقات الحميمة الى سابق عهدها وقوتها وشدد السفير لقمان على أن الحاجة الى التضامن والمصالحة العربية أقوى من الحاجة الى إبقاء الاوضاع كما هي عليه الآن. واعتبر لقاءات القمة الثنائية والثلاثية مقدمة لعودة الروح التي غابت عن الامة العربية فترة ليست قصيرة وفيما يلي نص الحوار.

○ ماهي رؤيتك للعلاقات السعودية - اليمنية في ضوء لقاء القمة بين خادم الحرمين الشريفين والرئيس علي عبدالله صالح؟

●● العلاقات السعودية اليمنية علاقات طيبة وجيدة - صحيح أن هذه العلاقة انتابها بعض الفتور، غير أن لقاء القمة كان مصدر سعادة للشعبين ومصدر إرتياح كبير لدى الأوساط العربية، كما أن هذه القمة كانت فاتحة خير بما يمكن ان تؤدي خلال الفترة القادمة الى احداث تحول واسع في هذه العلاقات للعودة الى سابق عهدها وقوتها والتوجه الحالي يقود الى فتح علاقات واسعة في مختلف المجالات.

○ وماهي آثار هذه القمة على ملف الحدود؟

●● ملف الحدود هو أحد المواضيع الرئيسية التي جرى بحثها ومناقشتها، وفي الوقت الحالي فان اللجان المشكلة من البلدين تعمل بشكل منتظم للوصول الى معالجة للحدود البحرية والبرية، ولاتوجد أية خلافات في عمل هذه اللجان.

○ ثمة تخوفات مقلقة تنتاب المراقبين من المشاكل الحدودية العربية، فهل تعتقد ان التجربة السعودية اليمنية مع دول الجوار ساهمت في تقليص حجم هذه المخاوف؟

●● نعم اتفق معك تماما في هذا، لان وجود تجربة طيبة لحل أي بؤرة توتر، لاشك أنها تجربة مفيدة، واليمن قطعت شوطا كبيرا مع اشقائها من دول الجوار في محاولة اغلاق هذا الملف وكذلك المملكة العربية السعودية، ومن هنا فإن عودة هذه الروح الجديدة بين اليمن والمملكة كفيلة بأن تعالج أى خلافات في الرأي وفي جو من الصفاء والمودة والايثار.

○ هل يمكن اعتبار لقاءات القمة الثنائية أو الثلاثية مقدمة لعودة آلية القمة العربية الشاملة؟

●● إذا كان قد تعذر لأى سبب عقد قمة عربية كاملة، فيبدو لي أن اللقاءات العربية من حين الى آخر على هذا المستوى الرفيع سوف تسهم في تهيئة الاجواء وعودة الروح التي غابت عن الأمة العربية فترة من الزمن.

○ اذن المصالحة والتضامن باتا امرين مطروحين في الاونة الأخيرة؟

●● المصالحة العربية مطروحة في أي لقاء عربي، فإحياء التضامن وتفعيل دور الجامعة العربية وتنقية الاجواء كلها موضوعات لايمكن أن يخلو أي لقاء عربي على أي مستوى من تدارسها وبحثها لان الحاجة الى التضامن والمصالحة العربية أقوى من الحاجة الى ابقاء الاوضاع كما هي عليه الان!

○ وميثاق الشرف العربي الجديد خطوة في هذا التوجه.. فما هي الرؤية اليمنية له؟

●● هذه المبادرة التي طرحتها

انتظام عقد «القمة العربية» يؤدي الى السيطرة على الكثير من الأزمات والخلافات العربية

السفير احمد محمد لقمان

مصر في احتفالات الجامعة بعيدها الخمسين جاءت في وقتها وأعتقد أن الجو مهيأ لذلك، لكن المشكلة ليست في المواثيق بقدر ماهي في تنفيذها والعمل بها، ولانك حينما تقرأ ميثاق الجامعة العربية تجد فيه الكثير من النقاط والمواضيع التي يمكن ان تؤدي - لو نفذت - الى تحقيق التضامن، ولكن يبدو لي أن غياب آلية القمة العربية وانتظامها - يسهل التباعد ومن ثم فإن المطلوب هو الاتفاق على اجتماع دورى ومنتظم للقمة في اطار الجامعة العربية - بدلا من تركه للظروف والملابسات، وأعتقد ان انتضام عقد القمة العربية سوف يؤدي الى السيطرة على الكثير من الازمات والخلافات العربية قبل أن تصل الى حد الانفجار والتدويل.

○هناك اقتراح يهدف الى محاولة انشاء جهاز مصغر في اطار الجامعة على غرار مجلس الامن عبر توسيع اختصاصات الامين العام فما هي رؤيتكم لهذا الاقتراح؟

●●فكرة اضافة صلاحيات للامين العام ربما تحسن من طريقة الاداء، ولكن لاتلغي خصوصية الدولة وسيادتها، وفي تصورنا ان وجود انتظام للقمة العربية لمتابعة بعض بؤر التوتر التى يمكن ان تنشىء بين بعض الدول العربية ربما يكون هو الأفضل.

○هل معنى ذلك هو رفض فكرة اعطاء صلاحيات أوسع لأمين عام الجامعة؟

●●الامين العام له الحق ان يدعو، لكن لابد من وجود نصاب قانوني لهذه الدعوة حتى تأخذ الدعوة قيمتها بالموافقة او الرفض.

○لكن النظام الحالى يقتضي موافقة (١١) دولة لعقد مجلس الجامعة، بينما المقترح الجديد يهدف الى تشكيل مجلس مصغرمن الدول العربية بدعوة الامين العام للنظر فى المشكلة محل الخلاف قبل تصاعدها؟

●●اولا.. لايمكن ان تدعو الجزء دون ان ينتظم الكل، واعتقد ان القمة العربية هي التى تعطى الحق لمجلس مصغر لعقد جلسة لبحث موضوع ما. والبدء بانتظام القمة العربية هو الذي يمكن ان يبرر انشاء لجنة مصغرة او مجلس للامن كما تقول، وفي اعتقادى الشخصي ان التوجه نحو تكوين تجمع اصغر اذا كان ينصب في النهاية لصالح الكل ولصالح عودة القمة فربما يكون مفيدا، ولكن اذا كان سيحل محل القمة بسبب تعذر عقدها لظروف ما فإنه قد يكون مصدر خلاف اكثر منه وفاق.



المصدر : الأهـرام
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٥

■ اليمــن :

«الاشتراكى» ومأزق العودة

يجرى مندوب خاص لمنظمة العفو الدولية لقاءات مع عدد من اليمنيين المقيمين فى القاهرة منذ الصيف الماضى، خاصة العناصر القيادية فى الحزب الاشتراكى، للتعرف على أسباب عدم عودتهم، فى ضوء الطلب الذى تقدمت به القيادة اليمنية مؤخرا لتسلمهم. فبالرغم من أن هناك عفوا عاما أصدره الرئيس على عبد الله صالح بعد نهاية الحرب، الا أن حالة الغموض التى أحاطت بأوضاع عدد من قيادات الحزب الاشتراكى، ومدى تمتعهم بهذا العفو العام، وتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية فى الداخل، واتباع سياسات الثأر والانتقام خاصة فى المناطق الجنوبية، والتضييق على أحزاب المعارضة وآخرها ماحدث من اغلاق مقارات حزب«اتحاد القوى الشعبية» وتوقيف جريدته«الشورى» والامتناع عن اعادة ممتلكات الحزب الاشتراكى ومقاراته للحزب، كلها مثلت أسبابا موضوعية دفعت العديد من اليمنيين للتأنى فى اتخاذ قرار العودة.

يضاف الى ماسبق أن السلطة فى صنعاء أعطت العديد من الاشارات المتناقضة، والتى دللت على أن فكرة استقبال أعضاء الحزب الاشتراكى وخاصة القياديين منهم، ليست محل ترحيب تام الا بشروط معينة، كأن يعلن هؤلاء ادانة القيادة السابقة للحزب، وقبول قرار الحزب، والتعهد بالمشاركة الفاعلة فى اعداد المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكى على أن يخرج بقرارات تعيد تشكيل بنية الحزب وسياساته بصورة ترضى عنها السلطة وتؤكد انفصامه الكامل عن تاريخه السابق، فى الوقت نفسه يطرح تيار آخر فى السلطة موقفا متشددا قوامه اعتبار هؤلاء انفصاليين لايحق لهم التمتع بالعفو العام. فى حين يركز جناح ثالث على اثارة الحزازات الشخصية، وتصوير أن عودة بعض العناصر القيادية أمثال د.يسين سعيد نعمان وجار الله عمر ومحمد سعيد عبد الله المعروف بمحسن، من شأنها أن تحاصر القيادة الحالية للحزب، خاصة الأمين العام الحالى على صالح عباد«مقبل» ، الذى تحمل مسئولية قيادة الحزب فى مرحلة خطيرة ، وأمكنه رغم كل الضغوط المحافظة على كيان الحزب وتماسكه واستمراره ـ وان كان ذلك من موقع المعارضة ـ كرقم رئيسى فى المعادلة السياسية اليمنية.

بيد أن هذه الاشارات المتناقضة من قبل تيارات فى السلطة ، لاتمثل كل الصورة. ذلك أن هناك مطالب من قبل كوادر قيادية وسيطة داخل الحزب الاشتراكى، بضرورة عودة تلك العناصر القيادية والاستفادة من خبراتها التنظيمية واتصالاتها الداخلية والخارجية وهنا يطرح شكلان للعودة أما باتخاذ قرار من قبل الحزب يلزم بالعودة فى موعد معلوم، وأما بترك القرار لهذه العناصر بتحديد الموعد المناسب لعودتها ، وذلك بعد التمهيد المناسب مع السلطات فى صنعاء. ويبدو أن الاتجاه الأرجح هو للتيار الثانى الذى يرى أن ترك الأمر الى حين حدوث متغيرات ايجابية فى الداخل تساعد على سرعة العودة، يجب الا تستخدم كعذر لتأجيل العودة الى مدى بعيد. ذلك أن كل المؤشرات تؤكد تدهور مجمل الأوضاع، وافتقاد الحد الأدنى من امكانية حدوث تحسن قريب. وهنا يتبلور المأزق الذى على هذه العناصر القيادية أن تواجهه، وأن تتحمل فى سبيل ذلك ثمنا سياسيا ستدفعه فى كل الأحوال □

د. حسن أبو طالب



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ أغس ١٩٩٥

عدن: احتجاز مسافرين يمنيين يحملون منشورات «انفصالية»

□ صنعاء -
من إقبال علي عبدالله:

■ احتجزت اجهزة الامن في مطار عدن الدولي مجموعة من المسافرين اليمنيين الآتين من احدى الدول العربية كانوا يخفون في اماكن سرية في حقائب ملابسهم منشورات صادرة عن القيادة الانفصالية الهاربة تدعو المواطنين الى التمرد والقيام باعمال تخريبية لزعزعة الامن والاستقرار.

كما ضبطت «بعض الرسائل الموجهة الى العناصر العائدة اخيراً والتي ما زالت على ارتباط مع الانفصالين في الخارج من الحزب الاشتراكي توضح لهم طبيعة المهام المطلوب تنفيذها في عدن وابرزها بذل جهود لمنع المستثمرين اليمنيين والعرب من الاستثمار في المدينة والعمل على تشويه الوضع الامني المستقر فيها».

وقالت مصادر الامن لـ «الحياة» ان الاشخاص الذين ضُبطت بحوزتهم هذه الوثائق «الخطيرة» احيلوا على النيابة للتحقيق ومعرفة مزيد من المعلومات «حول نشاط الانفصاليين الهاربين في الخارج»، كما جرى وقف العناصر التي وجهت اليها الرسائل.

وسبق لاجهزة امن المطار ان ضبطت الاسبوع الماضي كميات كبيرة من الاموال بالعملات الاجنبية كان ينقلها مسافرون قادمون الى بعض العناصر التي سبق لها ان كانت في الخارج وعادت مستفيدة من قرار العفو العام الذي اصدره الرئيس علي عبدالله صالح اوائل ايار (مايو) من العام الماضي عند بدء المعارك المسلحة بين القوات الحكومية [illegible] الانفصالية في قيادة الحزب الاشتراكي بزعامة السيد علي سالم البيض.

وعلمت «الحياة» من مصادر حكومية مسؤولة في العاصمة صنعاء ان الحكومة اليمنية تستعد لتقديم طلب مشفوع بكل الوثائق والادلة واعترافات الشهود الى الدول التي يوجد فيها قادة الانفصال لتسليمهم الى السلطات اليمنية، خصوصاً بعد ثبوت قيامهم باعمال وانشطة من هذه الدول ضد النظام والامن في اليمن.

وقالت المصادر ان: «الانفصاليين استغلوا وجودهم في هذه الدول كضيوف وسياح وكذلك الاموال التي تمنح لهم كصدقة في مخاولة للاساءة للعلاقات الاخوية الحميمة بين اليمن وهذه الدول». واكدت ان اجهزة امن احدى الدول العربية «حذرت في وقت سابق بعض العناصر الهاربة اليها من القيام باي نشاط معاد لليمن وعليهم البقاء فوق اراضيها كاخوة قدموا للسياحة فقط».

الى ذلك، اعلنت مصادر عسكرية مسؤولة ان الفرق الخاصة بنزع الالغام وتفجيرها تمكنت خلال الاسبوع الماضي وبداية الجاري من اخلاء المناطق المجاورة لمدينة عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية من مئات الالغام التي زرعتها القوات الانفصالية التابعة للحزب الاشتراكي اليمني قبل هروبها عند دخول القوات الحكومية المدينة في مطلع تموز (يوليو) العام الماضي بهدف منع تقدم القوات من عدن.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : 11 أغس 1995

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صنعاء تستعيد ٣٥ مليون دولار كان العطاس طلب تحويلها الى حسابه

☐ صنعاء –
من إقبال علي عبدالله:

■ قال نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتنمية اليمني السيد عبدالقادر باجمال ان الحكومة الحالية التي شكلت في تشرين الاول (اكتوبر) العام الماضي برئاسة السيد عبدالعزيز عبدالغني قد استعادت مبلغ ٣٥ مليون دولار كان رئيس الوزراء السابق المهندس حيدر العطاس واحد قادة الحزب الاشتراكي، حاول اصدار تعليمات خلال الحرب صيف العام الماضي الى شركة «كنديان اكسي» الكندية العاملة في حقول النفط في المسيلة في حضرموت (شرق عدن) «بتحويله الى حساب خاص باسمه في احد البنوك الاوروبية».

وكشف باجمال الذي كان قيادياً في الاشتراكي ووزيراً في الجنوب في عهد الرئيس السابق علي ناصر محمد، قبل احداث كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، ثم انتقل بعد الوحدة في ايار (مايو) ١٩٩٠ الى قيادة المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح، أن القوات الحكومية عند دخولها مدينة المكلا في تموز (يوليو) ١٩٩٤، بعد هروب الزعيم السابق للاشتراكي علي سالم البيض منها الى سلطنة عمان، وجدت كميات ضخمة من الاسلحة والعتاد الحربي منها ١٤ طائرة حربية متنوعة منها «ميغ ٢١ و١٧»، كذلك طائرات سوخوي وانطونوف الروسية ومدافع محورية ذاتية الحركة، كان «قادة الانفصال» اشتروها من احدى الدول الاشتراكية

التتمة في الصفحة (٦)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٩٥

صنعاء تستعيد ٣٥ مليون دولار

تتمة الصفحة الاولى

سابقاً.

وقال باجمال: «ان الانفصال الذي ينتمي بعض قادته الى حضرموت لم يكن موجوداً في أوساط الناس الذين لم يحاربوا ولم يتجاوبوا مع مزاعم البيض الذي انتقل من عدن الى المكلا عاصمة حضرموت ليعلن منها قرار الانفصال». واضاف ان «الانفصاليين قد وضعوا الوطن والشعب والتاريخ اليمني في مغامرة كاملة، غير ان الانفصال سقط بكل صوره ومعانيه باستعادة قوات الوحدة لمدينة المكلا آخر معقل لشرذمة الانفصال».

ووصف باجمال، في حديث صحافي نشر امس، قرار العفو العام الذي اصدره الرئيس علي صالح عند بدء المعارك في ايار (مايو) ١٩٩٤، انه «من اروع القرارات وخرجت اليمن معه بمعان قيمية رفيعة» مؤكداً «ان البلاد، بعد عام من القضاء على مؤامرة الانفصال، تدخل مرحلة جديدة من البناء والتنمية بعدما تحقق الاستقرار والامن».



المصدر : السياسة الكويتية

التاريخ : ١٩٩٥/٨/١٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هولندا تتبنى دعوة المجموعة الأوروبية لدعم التنمية

ألمانيا تبدي استعدادها لاستئناف المساعدات للإصلاحات الاقتصادية في اليمن

■ صنعاء - «السياسة»: قال عبد القادر باجمال نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط اليمني ان الحكومة الألمانية أبدت استعدادها لاستئناف المساعدات الألمانية لليمن التي كانت تتراوح بين ٨٠-١٠٠ مليون مارك سنويا.

واشار في حديث صحافي لصحيفة الوحدة شبه الرسمية في صنعاء الى ان وعد الحكومة الألمانية يشمل فتح باب القروض الاستثمارية الحكومية واستثمارات القطاع الخاص، مذكراً بان مجموعة من ممثلي البنوك الألمانية وصلوا صنعاء الأسبوع الماضي لمناقشة تسوية المديونية بين هذه البنوك وبين البنك اليمني للانشاء والتعمير.

وكشف الوزير اليمني ان الحكومة الهولندية تتبنى، في اطار المجموعة الأوروبية الاصلاحات الاقتصادية ودعم التنمية في اليمن، وانها ستدعو مجموعة المانحين الى لقاء في اول سبتمبر المقبل في هولندا، حيث سيدعى للقاء كل من اليابان وفرنسا وبريطانيا والمانيا وبعض الصناديق العربية والدولية والاقليمية لمناقشة الكيفية التي يمكن بواسطتها دعم التنمية في اليمن.

وذكر الوزير اليمني أن نائب رئيس البنك الدولي اتفق عند زيارته الأخيرة لليمن مع الرئيس علي عبد الله صالح علي عقد مؤتمر دولي للتنمية في اليمن في الربع الأول من عام ١٩٩٦، على ان يقدم الجانب اليمني خطته الخمسية واستراتيجياته واهدافه الجديدة، كي يطلع المانحون والمستثمرون والدافعون بالتنمية على كل المعلومات والخطوط الرئيسية للتنمية وتفاصيلها أكد باهمال توقف العمل في مشروعات مزارع الدولة في المحافظات الجنوبية والشرقية وما اسماه مشروعات التنافس السياسي بين الشمال والجنوب سابقاً، ومشروعات اقيمت على اساس وظيفة معينة للدولة هي الآن شأن اناس آخرين.. من جهة ثانية عبرت صحيفة الأيام في عدن عن تبرمها من الغاء نتيجة فتح مظاريف العطاءات لعدد من المصانع الحكومية التي طرحت للبيع عندما يتبين فوز مستثمر من حضرموت بها، وفي المرة الثانية فاز بها مستثمر من محافظة شبوة إلا ان الصحيفة نوهت الى محاولات تجري لعرقلة استكمال اجراءات تمليك الفائز بحجج قالت انها كاذبة وواهية.

وتساءلت الصحيفة التي تعد وثيقة الصلة بالنشاط والجهات التجارية والاستثمارية في اليمن، هل يجب ان يفوز بتملك هذه المصانع افراد من غير امثالهم ومناطقهم.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٥

صنعاء: المعارضة تدعو حزبي الحكومة الى انهاء مرحلة الصراع والعنف

□ صنعاء -
من اقبال علي عبدالله:

■ ناشدت احزاب المعارضة اليمنية السلطة، ممثلة بحزبي الائتلاف المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح، الى «انهاء مرحلة الصراع والعنف الذي تمارسه تجاه المعارضة، ووضع حد للانتهاكات الفاضحة للحقوق وللقوانين».

وأشارت المعارضة في بيان صدر منها امس في صنعاء الى اقدام بعض عناصر الائتلاف الحاكم على «اقتحام مقرات الاحزاب وتعطيل الصحف وافتعال الانشقاقات واعتقال اعضاء المعارضة وفصل الموظفين من اعمالهم، والامتناع عن تسليم حقوقها المشروعة».

وبعدما نوه البيان بان «الحياة بدات تعود الى المعارضة السياسية، فقد جرت عدة لقاءات بين مختلف اطراف الحركة السياسية خارج الحكم، توجت بتشكيل مجلس تنسيق اعلى يضم مختلف الاطراف»، اشار الى قرار المعارضة عقد مؤتمر صحافي بعد غد الاثنين في العاصمة صنعاء تحدد فيه موقفها من مجمل القضايا الوطنية على الاصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الى ذلك، قالت امس صحيفة الحزب الاشتراكي اليمني، ابرز احزاب المعارضة: «شئنا ام ابينا، فان اليمن أمام طريقين، احدهما العودة الى الحوار السياسي ورفض العنف والاحتكام اليه في الحياة السياسية والتاكيد عملاً وقولاً على مبدا التداول

التتمة في الصفحة (٦)

السلمي للسلطة والاحتكام لصندوق الاقتراع والقبول بنتائجه ايا كانت، فالديموقراطية ليست القبول بالنتيجة التي نريد، وانما هي في حقيقتها القبول بالنتائج التي لا نريد، والتجربة الديموقراطية الوليدة في اليمن لا تزال في مرحلة التكوين الاولى». واضافت الصحيفة: «التجربة الديموقراطية في البلاد تعرضت لامتحان قاس ومرير افقدها الكثير من بريقها وحتى صدقيتها، لكنها تبقى الخيار الممكن والوحيد امام تطوير النظام السياسي التعددي، ولا شك في ان الغاء هذه التجربة ووأدها وتضييق هامش حرية التعدد السياسي والحزبي وحرية الصحافة والتعبير والراي تفتح الطريق امام الاحتمالات الاخرى الاكثر ضرراً وخطورة، وهذا ما يجب ان يكون قاسماً مشتركاً بين المعارضة والسلطة».
واكدت ان «حماية الديموقراطية وتوسيعها ومعالجة الامراض التي تعاني منها هي مسؤولية كل القوى الديموقراطية داخل السلطة وخارجها، وهي المهمة الاكثر جدية والحاحاً على المعارضة بصورة اكثر خصوصية».



أزمة جديدة في اليمن

المعارضة تعزف على وتر المصالحة

□ صنعاء ـ محمد على الديلمى:

مازالت الازمة بين قطبي الحياة السياسية في اليمن مستحكمة فغياب الحوار الوطنى بين الحزب الحاكم واحزاب المعارضة الوطنية ادى إلى تفاقم الازمة السياسية مجددا في اليمن ولاتبدو في الافق القريب اية بوادر لمصالحة وطنية شاملة. ورغم حرص حكومة صنعاء على الظهور أمام الرأى العام الداخلي والخارجي بانها تتمتع بقدر من مصداقية النهج الديمقراطي واحترام الانتقال السلمي للسلطة، فإن مصادر من المعارضة اليمنية قالت لـ «العالم اليوم» إن هناك قرائن تدين السلطات بشان انتهاكات حقوق الانسان وتؤكد رفض الحكومة لأى مصالحة من شانها الحد من التوتر السياسى القائم.

ووصفت تلك المصادر لقاء الرئيس على عبد الله صالح مع قادة حزبى الائتلاف الحاكم «المؤتمر الشعبى العام والتجمع اليمنى للاصلاح» وعناصر من الحزب الاشتراكى عادت من الخارج بانه محاولة سياسية تستهدف أبعاد الحزب الاشتراكى من قيادة معارضة قوية.

وتفسر هذه الأوساط تجدد التوتر السياسى فى صنعاء بين الحزب الحاكم واحزاب المعارضة التى يتزعمها الحزب الاشتراكى اليمنى مع حزب البعث العربى الاشتراكى والتنظيم الوحدوى الشعبى الناصرى إلى جانب خمسة احزاب اخرى ذات وزن سياسى بانه جاء بعد اعلان قادة هذه الاحزاب عن تشكيل مجلس اعلى للتنسيق فيما بينها عبر سكرتارية تتولى مهام الاعداد والتحضير لاجتماعاتها ومتابعة تنفيذ ماتتخذه من قرارات خاصة وأن هذا الاتفاق اتخذ على اثر احالة العديد من رؤساء تحرير صحف المعارضة للمحاكمة بينهم نقيب الصحفيين اليمنيين عبد البارى طاهر.

ورغم أن الحكومة اليمنية قد اعلنت أن انتهاكات رؤساء تحرير صحف المعارضة خاضعة لنيابة حرية الصحافة وحكم القضاء فإن المراقبين يعتبرون هذه المعارضة الشكلية من جانب الحكومة اليمنية قد اخل بمصداقيتها فى الشارع السياسى اليمنى فى الوقت الذى تستعيد فيه احزاب المعارضة الوطنية ثقة الناس.

وتعزف المعارضة اليمنية حاليا على وتر أن دعوتها للمصالحة الوطنية لاتعنى دخولها الحكومة وإنما أن تلتزم قيادة الائتلاف الحاكم بالتعهدات التي قعطتها على نفسها بصون الديمقراطية وفتح مقرات الاحزاب المغلقة عقب الحرب الأهلية الأخيرة واحترام حقوق الانسان وحرية الصحافة والدستور اليمنى.

وكشفت مصادر عليمة لـ «العالم اليوم» أن قادة الائتلاف الثنائى الحاكم قد تلجأ إلى اسلوب التغيير الإدارى لمحافظ عدن «مله أحمد غانم» وهو من انصار الرئيس السابق على ناصر محمد والذى اختلف مع وزير الثروة السمكية عبد الرحمن بافضل «من حزب الاصلاح» حول تعيينات فى فرع وزارة الثروة السمكية.

ورجحت المصادر تولى أحمد مساعد حسين وزير النقل الحالى منصب محافظ عدن وهو من المقربين للرئيس على عبد الله صالح.

ويستهدف هذا التغيير منع الانفجار السياسى الذى اشعلته الخلافات الإدارية فى فرع الثروة السمكية فى عدن وذلك فى اطار مصالحة من نوع آخر تحد من المواجهة داخل إركان النظام اليمنى الحاكم.



تردي الاوضاع الاقتصادية يشمل كافة المؤشرات الحيوية

اليمن يدعو لمؤتمر دولي لدعم مشاريعه الانمائية

٣٤ مليون دولار سنويا مخصصات البنك الدولي للتمويل

عدن - كونا - قررت الحكومة اليمنية الدعوة الى عقد مؤتمر دولي تشارك فيه مجموعة الدول الاوروبية المانحة للمساعدات والبنك الدولي وعدد من الصناديق الدولية والعربية والاقليمية لدراسة الكيفية التي سيتم فيها دعم عملية التنمية في اليمن.

وقال عبدالقادر باجمال نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتنمية اليمني لوكالة الانباء الكويتية ان البنك الدولي وافق على تخصيص مبلغ ٣٤ مليون دولار سنويا لدعم المشاريع الانمائية الجديدة في اليمن.

كما اشار المسؤول اليمني الذي قام اخيرا بزيارة لالمانيا الى ان الحكومة الالمانية وافقت على استئناف مساعداتها المالية لليمن والتي توقفت عندما نشبت الحرب اليمنية الاخيرة صيف العام الماضي والتي تقدر سنويا بين ٨٠ - ١٠٠ مليون مارك تحدد في مشاريع مختلفة.

واضاف ان المسؤولين الالمان وافقوا كذلك على منح القروض الاستثمارية الالمانية لليمن وفيها استثمارات القطاع الخاص الالماني بصورة مباشرة او عبر مشاريع مشتركة مع الراسمال اليمني.

واوضح ان الهدف من المؤتمر الدولي للتنمية يتركز بالدرجة الاولى على عرض الخطة الخمسية في اليمن وكافة المعلومات والخطوط الرئيسية للتنمية على الدول الاوروبية المانحة للمساعدات وهي اليابان وفرنسا وبريطانيا والمانيا الى جانب هولندا.

وقال مسؤولون في البنك المركزي اليمني ان الاقتصاد اليمني شهد ولايزال اوضاعا متردية تفاقمت حدتها خلال السنوات الثلاث الماضية بشكل لم يسبق له مثيل نتيجة الظروف السياسية التي مرت بها البلاد خلال تلك الفترة.

واضافوا في تصريح لوكالة الانباء الكويتية ان مؤشرات الناتج الاجمالي ومعدلات النمو ونصيب الفرد من الناتج القومي، تراجعت الى جانب تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية.

واشاروا الى ان ذلك انعكس سلبا على الادخار والاستثمار وادى الى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتصاعد العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات وغيرها من المؤشرات والظواهر السلبية.

وانخفض نصيب الفرد في اليمن من الدخل القومي من ٥٥٠ دولارا عام ٩٥ الى ٩٥ دولارا خلال العام الجاري وذلك وفقا للاحصائيات والمؤشرات الخاصة بالاداء الاقتصادي.

تردي الاوضاع الاقتصادية

وياتي الانخفاض الكبير في متوسط دخل الفرد والبالغ ٤٥٥ دولارا خلال الاربع السنوات الماضية ليؤكد تردي الوضع الاقتصادي في البلاد وتعبيرا عن انكماش النشاط والاداء الاقتصادي وتفاقم معدلات التضخم والبطالة والارتفاع الرهيب في الاسعار مقارنة بالاجور المتدنية.

وتشير الاحصائيات الى ان عدد العاملين في الاقتصاد الوطني وصل في نهاية عام ٩٢ الى ٢.٣ مليون شخص فيما بلغ عدد العاطلين عن العمل ٣٢١ الف شخص.

وفي نهاية عام ٩٤ بلغ عدد العمال والموظفين في الجهاز الاداري للدولة والقطاعين العام والمختلط ٣٥٤٠٣٧ عاملا وموظفا منهم ٢٣٥٣١٨ في الجهاز الاداري و١٠٧٦٠٠ في القطاع العام والباقي في القطاع المختلط.

وقال وزير المالية الدكتور محمد الجنيد انه اذا ما استمرت موجة التضخم فمن المتوقع زيادة الانكماش الاقتصادي وبالتالي تقليص فرص العمل والاستغناء عن خدمات العديد من العاملين والموظفين خاصة في ظل الاتجاه الى خصخصة مؤسسات القطاع

العام التي تستوعب الكثير من الايادي العاملة والتي تعول آلاف الاسر.

وذكر اقتصاديون في اليمن لـ «كونا» ان مؤشرات الوضع الاقتصادي المتردي لم تقف عند هذا الحد بل تجاوزته لتشمل كافة المؤشرات الاقتصادية الحيوية.

وقالوا ان الاحصائيات تشير الى ان تراجع الناتج الاجمالي الحقيقي اصبح سلبا في ٩٢ وبنسبة ١٨ بالمائة ثم الى اكثر من ٢٠ بالمائة عام ٩٣.

كذلك ارتفعت معدلات البطالة الى ما يقرب من ٤٥ بالمائة اما معدلات التضخم فقد ارتفعت من ٣٠ بالمائة عام ٨٩ الى ٥٢ بالمائة عام ٩٢ ثم الى ٧٥ بالمائة في ٨٩٣

واضافوا انه وفقا لاحصائية البنك المركزي اليمني فقد بلغ حجم القروض الخارجية او القيمة السارية للقروض في ٩٣ حوالي ١١ بليون و٥٩ مليون دولار بالاضافة الى خدمة الديون التي تتضاعف عاما بعد عام.



كـــول مع اليـــمن
شــاكل صيــد الأســماك

هــاء - أ.ش.أ - من المنتظر ان
ـريبا بروتوكول بين مـصـر
، يتم بمقتضاه انهاء مشكلات
د في المياه اليمنية وتحديد
ـات القانونية بين شـركـات
ب الصيد المصرية والسلطات
.

وصل الى صنعاء أمس السيد
له محمد حماد نائب رئيس
ة العامة للثروة السمكية في
لليمن تستهدف تطوير وتعزيز
ن بين اليمن ومصر في مجال
ج السمكي والمجالات المتعلقة
يد واتاحة الفرصة للمراكب
ية للصيد في المياه الاقليمية
ة بطريقة مقننة ويتفق عليها بين
ن.

ـانت اعداد من سفن الصيد
ية قد تعرضت لمشاكل قانونية
سلطات اليمنية بسبب القيام
يد بطرق غير مسموح بها او
لها المياه اليمنية دون اذن مسبق.



المصدر : المجلة السعودية

التاريخ : ١٣ اغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الشؤون القانونية اليمني لـ«المجلة»: مبنى الاشتراكي ملك للدولة

لندن - لطفي شطارة

قال عبد الله احمد غانم وزير الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب اليمني ان الحكومة قررت تحويل مقر اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في عدن الى مبنى تابع لجامعة عدن.

واكد غانم الذي يرأس شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية في حديث الى «المجلة» أن امر مبنى اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي قد حسم نهائيا كونه يعد احدى ممتلكات الدولة، لكنه نوه بأن قيادة الاشتراكي الموجودة في اليمن من حقها اللجوء الى القضاء اذا كانت لديها مبررات لذلك. والحكومة على استعداد للالتزام بأي حكم تصدره السلطة القضائية.

واشار الى قرار اتخذه اخيرا بتجميد نشاط حزب اتحاد القوى الشعبية الذي يتزعمه ابراهيم الوزير المقيم في واشنطن بعد الحادث الذي وقع اثناء انعقاد الدورة الانتخابية للحزب. ووصف الوزير اليمني هذا الحادث بأنه سابقة خطيرة تمثلت في استخدام العنف لحل الخلافات.

وفي ما يلي نص الحديث:

● الازمة السياسية التي سبقت الحرب الاخيرة كان لها تأثيرها خاصة في ما يتعلق بالوضع القانوني لدى الكثير من الاحزاب المعارضة. ما هي المراجعات التي يتحدث عنها بعض السياسيين حول وضع هذه الاحزاب؟

- بالنسبة الى الوضع القانوني لاحزاب المعارضة لا توجد تأثيرات قانونية مباشرة. واما بالنسبة الى المراجعات التي يتحدث عنها البعض بشأن وضعية احزاب المعارضة فان مثل هذه المراجعات أمر يخص كل حزب على حدة في ضوء ما يتوصل اليه من دروس الفترة الماضية.

● ما هو الوضع القانوني للاحزاب التي تشكلت اخيرا بعد الانشقاقات التي طرأت على صفوفها؟

- لا يختلف الوضع القانوني للاحزاب التي تشكلت اخيرا نتيجة للانشقاقات عن الوضع القانوني لهذه الاحزاب ذاتها قبل حدوث الانشقاقات. وهذا الوضع قابل للتغيير لدى مباشرة التنفيذ الفعلي للائحة التنفيذية لقانون الاحزاب والتنظيمات السياسية.

● كيف ترون الاحداث التي شهدها اخيرا مؤتمر اتحاد القوى الشعبية في صنعاء؟

- هي من دون شك مؤشر خطير. فالاحزاب يفترض ان تقوم بحل خلافاتها الداخلية بأسلوب ديموقراطي وباتباع الوسائل السلمية. اما اللجوء الى استخدام العنف او التهديد باستخدامه فأمر يتنافى تماما مع الطابع الديموقراطي السلمي الذي لا بد ان يطبع حياة الاحزاب ونشاطها وعلاقاتها.

● ولكن القيادة المنتخبة لاتحاد القوى الشعبية ترى في قراركم تجميد نشاط الحزب واغلاق مقره حتى الانتهاء من حل الخلاف تدخلا في شؤونه الداخلية؟

- لم نتدخل في شؤون احد، وما اتخذناه من اجراءات مؤقتة جاء في اطار ممارستنا مسؤولياتنا القانونية ازاء ما حدث من ممارسات خطيرة تمثلت في استخدام العنف لحل خلافات كان يجب حلها ديموقراطيا وسلميا، كما ان تلك الاجراءات صدرت في ضوء ما رفع من شكاوى ومطالبات من اكثر من طرف داخل هذا التنظيم.



اليمن: جهود لتوفير مخرج للنائب الاشتراكي المتهم بالقتل

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

بدا واضحاً من مجمل الخطاب السياسي لأحزاب المعارضة في اليمن وما رافقه من تحركات واتصالات، ان هذه الاحزاب بدات تحسّ بمزيد من القلق حيال علاقتها بحزبي السلطة (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح) من خلال الأحداث الثلاثة التي شهدها النصف الثاني من يوليو الماضي. وهذه الأحداث هي: قرار رئيس لجنة الأحزاب (وزير الشؤون القانونية عبدالله غانم) بإغلاق مقرات حزب اتحاد القوى الشعبية، ومداهمة عسكريين لمدرسة «مسجد بدر» (لتدريس العلوم الدينية)، واعتقال وزارة الداخلية للنائب محمد ناجي سعيد (عضو الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي). وكان رد فعل احزاب المعارضة شديداً الى حد ما، وتمثل في اعلان ما اسمته «تصعيد المواجهة مع السلطة»، وإصدار بيان استنكرت فيه ما حدث واتهمت سلطة الائتلاف بخرق الدستور والقوانين، وإعداد تقرير عن «المخالفات القانونية لحكومة الائتلاف خلال عام مضى»، والتقى ممثلون لهذه الاحزاب بالشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب وناقشوا التقرير معه، فوعد «بالتدخل لحل مثل هذه الاشكالات مبدياً تفهمه لخطورة مثل هذه الممارسات على الحياة الديموقراطية»، على حد قول مصادر المعارضة.

وأكد السيد عبدالعزيز عبدالغني رئيس الوزراء في لقاء مع ممثلي الاحزاب تمسك حكومته بالديموقراطية والتعددية والحقوق والحريات ومبدأ التداول السلمي للسلطة، ووعد بحل المشكلات التي تدخل ضمن سلطة حكومته. وعلى الرغم من ان هذين اللقاءين ساهما في تخفيف حدة المواجهة، الا ان هذه الاحداث لم يُتخذ حتى الآن قرار حاسم بشأنها، ولا تزال تتفاعل وتتسع وتساعد في «تصعيد المواجهة»، وخاصة موضوع اعتقال النائب الاشتراكي (في ٢٥ تموز - يوليو الماضي) بتهمة قتل مواطن في منطقة الضالع محافظة لحج.

وهذه القضية تتداخل في احداثها وتتعدد في اطرافها وظروفها بطريقة لا تخلو من الغرابة والمفارقات. فاحداثها لم تبدأ في ٢٥ تموز الماضي تاريخ احتجاز النائب الاشتراكي ولكنها تعود الى أيام الحرب الأهلية العام الماضي، ومقتل المواطن علي عبدالله الضالعي، وفي اطار مجلس النواب تعود بداية القضية الى ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٤ حين ناقش المجلس طلب وزير العدل رفع الحصانة البرلمانية عن النائب الاشتراكي المتهم بقتل الضالعي لتتمكن السلطات المعنية من التحقيق معه. وتشير مصادر الائتلاف الى ان حادثة القتل تمت اثناء قيام الضالعي (القتيل) بالوساطة لدى مجموعة من المقاتلين (في صف قادة الانفصال) يقودها النائب (المتهم) لوقف الأعمال القتالية. وبحسب نواب الاشتراكي فإن مجلس النواب اجّل رفع الحصانة وبحث الموضوع الى ان يحضر النائب المتهم لسماع رده على التهمة. الا ان حضوره الى صنعاء تم اثناء اجازة مجلس النواب فاجتمع مع زملاء له برئيس المجلس الشيخ عبدالله الأحمر الذي وعد بمعالجة القضية، وبعث في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٤ رسالة رد الى وزير العدل يؤكد فيها ان المجلس سيتخذ الاجراءات القانونية تجاه النائب (المتهم) محمد ناجي سعيد. وتجمدت القضية تقريباً وظل النائب يمارس مهامه النيابية ويحضر جلسات المجلس حتى أثيرت من جديد في آذار (مارس) الماضي ثم في اواخر تموز عقب احتجاز النائب اذ طلب مجلس النواب، في رسالة الى وزير الداخلية (العميد حسين عرب)، الافراج سريعاً عن العضو المحتجز، ولكن دون جدوى.

وأصبحت القضية موضوع خلاف داخل المجلس ادى الى انسحاب كتلة الاشتراكي ونواب مستقلين (في ٢٩ تموز الماضي) من المجلس والاصرار على عدم العودة الا بعد ان تنفذ وزارة الداخلية توجيهات المجلس بالافراج عن النائب المحتجز. وانتهت القضية حتى الآن الى اقتراح حل وسط طرحه على كتلة الاشتراكي خمسة من النواب البارزين في كتلتي المؤتمر والاصلاح، تضمن ان يعاد بحث القضية لتحديد زمن الحادثة (القتل)، فإن كانت اثناء الحرب فان قرار العفو العام ينطبق على المعنيين بها والا فإن على مجلس النواب اتخاذ الاجراءات الدستورية حيال النائب وإتاحة الفرصة للقضاء ليقول كلمته. وهذا الاقتراح، بحسب نائب قيادي في الحزب الاشتراكي، جاء بتوجيه من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح وحظي بالقبول لدى الجميع. وقال النائب يحيى منصور ابو اصبع (عضو كتلة الاشتراكي البرلمانية وعضو المكتب السياسي) لـ «الوسط» بان رئيس مجلس النواب وجه رسالة الى النائب العام يطالب فيها بالافراج عن النائب الاشتراكي، موضحاً «ان رفع الحصانة عنه لا يعني ادخاله السجن وإنما التحقيق معه حتى تثبت التهمة او تنتفي».

وتجدر الاشارة الى ان رفع الحصانة من عدمه لا يزال موضع اختلاف بين النواب، اذ يؤكد جانب منهم من بينهم رئيس المجلس ان رفع الحصانة عن النائب تم في جلسة ايلول ١٩٩٤ بينما ينفيه آخرون مؤكدين ان التصويت تم على تزكية الاقتراح لا على رفع الحصانة. ولكن الجانبين يتفقان تقريباً على ان سجن النائب المتهم اجراء غير قانوني لانه تم قبل بدء التحقيق وقبل اجراءات الاتهام بالطرق القانونية. كما يتفق الجانبان (في مجلس النواب) على ان القضية ذات وجهين سياسي وقانوني، وانها قد تكون سياسية بالدرجة الأولى لارتباطها المباشر بظروف وحالة الحرب وبقرار العفو العام، بحسب ما قاله



المصدر : الوسط

التاريخ : ١٤ آب ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لـ «الوسط» نواب من كتلتي الائتلاف وكتلة الاشتراكي، وبالتالي فإن القضية تحظى باهتمام القادة من الجانبين وبكثير من الحرص على معالجتها بهدوء بعيداً عن الاثارة، كونها محاطة بمحاذير عدة تتلخص في ان التعامل مع القضية خارج حالة الحرب وقرار العفو العام يثير كثيراً من القضايا المماثلة التي تبدأ ولا تنتهي، وتفتح باباً للخصومات يصبح من الصعب اغلاقه وربما مواجهته.

ويتوقع نواب من الجانبين (الائتلاف الحاكم والمعارضة) ان تتم معالجة القضية في الاطار السياسي. ويؤكدون ان القتل كان يوم ١٥ ايار (مايو) ١٩٩٤، اي بعد دخول القوات الحكومية منطقة الضالع (مكان الحادثة) بيومين فقط، وقبل صدور قرار العفو العام باسبوع واحد، وقبل انتهاء الحرب (في ٧ تموز) بسبعة اسابيع وهذا هو المهم في نظرهم. ولكن المهم في نظر اطراف اخرى او نواب آخرين، هو ان حادثة القتل تمت بعد يومين من انتهاء الحرب في منطقة الضالع وبالتالي لا تشملها حالة الحرب ولا قرار العفو العام.

اليمن: قادة الانفصال يحاكمون في عدن الشهر المقبل

□ صنعاء - من إقبال علي عبدالله:

■ قررت السلطات اليمنية بدء محاكمة «القيادات الانفصالية» الواردة اسماؤهم في قائمة الـ ١٦ المعروفة، في ايلول (سبتمبر) المقبل في عدن.

وقالت مصادر قضائية لـ «الحياة» ان «العناصر القيادية الانفصالية والمسؤولين عن الحرب التي شهدتها البلاد صيف العام الماضي والمطلوبين قضائياً من النيابة العامة سيحاكمون في عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية لوقوع الفعل الجنائي فيها قبل دخول قوات الوحدة الحكومية وهروب الانفصاليين في ٧ تموز (يوليو) ١٩٩٤».

واعلنت ان «النيابة العامة قدمت ملفات اربعة من المتهمين الى المحكمة العليا للبدء في محاكماتهم غيابياً نظراً لهروبهم الى خارج البلاد ورفضهم تسليم أنفسهم الى السلطات اليمنية وهم: علي سالم البيض الزعيم السابق للحزب الاشتراكي وحيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء السابق وصالح منصر السييلي محافظ عدن السابق وعبدالرحمن علي الجفري رئيس حزب الرابطة سابقاً الذي اختير نائباً للرئيس في الجمهورية الانفصالية التي لم تستمر أكثر من شهرين ولم تحظ باي اعتراف خارجي».

ويذكر ان الجفري الذي يقود الجبهة الوطنية للمعارضة في الخارج (موج) اعلن الشهر الماضي في حديث الى مجلة «الوسط» ان السييلي الذي تقول قيادة الاشتراكي في الداخل انه قتل عند سقوط عدن، حي يرزق، واكد شهود عيان لـ «الحياة» اخيراً فرار السييلي عبر البحر قبل ساعات من دخول القوات الحكومية فيما قال مسؤولون في البنك الاهلي اليمني في عدن ان: «المحافظ السابق (السييلي) سحب من البنك قبل فراره باسبوع مبلغ ١٥ مليون دولار كانت وديعة لحساب المحافظة منذ بداية الحرب في ايار (مايو) ١٩٩٤». وتشير مصادر أمنية الى ان السييلي يعيش في الصومال متنكراً علماً انه متزوج من امراة صومالية منذ سنوات عدة.

واوضحت المصادر القضائية ان السلطات اليمنية سبق ان تقدمت بطلب الى الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) في ٢٢ نيسان (ابريل) الماضي لتسليمها المتهمين الأربعة الموجودين في عدد من الدول العربية استناداً الى المواد ٢٨ و٤٠ و٤٢ و٥٧ من الاتفاقية العربية الموحدة للتعاون القضائي التي تقضي بتسليم مجرمي الحرب الى بلدانهم لمحاكمتهم. وذكرت أن «النيابة وجهت الى المتهمين الاربعة ١٦ تهمة منها خرق دستور البلاد والاعتداء على حياة المواطنين والممتلكات العامة والخاصة، والعمل على تمزيق اليمن وارتكاب فعل الخيانة العظمى».

واكدت ان المحكمة العليا «اقرت باستعدادها قبول محامين عن المتهمين من اليمن او من خارجها لضمان محاكمتهم محاكمة عادلة ونزيهة ورحبت بممثلين عن المنظمات والهيئات العربية والدولية المهتمة بحقوق الانسان لحضور جلسات المحاكمة التي ستكون علنية».



المصدر : السوسط

التاريخ : ١٤ آب ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مذكرات

علي ناصر محمد يتذكر (الاخيرة)

رفضنا طلب صدام بناء قاعدة في سقطرة

حاوره في دمشق غسان شربل

ذاكرة الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد مليئة بالأحداث والأسرار. ويكشف في هذه الحلقة كيف طلب منه صدام حسين في ١٩٧٨ السماح للعراق ببناء قاعدة بحرية وجوية في جزيرة سقطرة اليمنية، وكيف تخلت موسكو عنه بعد احداث ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦ في عدن، وكيف تدخل ميخائيل غورباتشوف لدى صنعاء وأديس أبابا لاغلاق معسكرات انصاره واقناعه بمغادرة المنطقة.

ويكشف علي ناصر محمد ايضاً ان مسؤولين في عدن كلفوا زعيم مجموعة ارهابية، بعد ١٩٨٦، اغتياله وان هذا «الزعيم» اختلف معهم وعرض اغتيال من كلفوه. ورفض الرد على سؤال هل كان الشخص هو كارلوس، مشيراً الى انه لم يلتق كارلوس خلال وجوده في السلطة.

حين ينشر علي ناصر محمد مذكراته، وهي في ٢٥٠٠ صفحة مدعمة بالوثائق والصور، ستتكشف قصة اليمن الجنوبي بشقيها الداخلي والخارجي وهي قصة طويلة ومثيرة يصعب اختصارها في بضع حلقات او بضع ذكريات. وهنا نص الحلقة الخامسة والأخيرة.

الوسط هل لكم ان تحدثونا عن علاقاتكم بالرئيس العراقي صدام حسين؟

- عرفته عندما كان نائباً لرئيس الجمهورية في ابريل (نيسان) عام ١٩٧٠. كان لقائي الأول معه في مكتب الرئيس العراقي السابق احمد حسن البكر، وهو لقائي الأول مع البكر ايضاً منذ قيام الثورة في العراق. وبعدها توالت اللقاءات مرات عدة في عواصم عربية عدة، وكان آخرها اللقاء في الطائف عام ١٩٨١. لكن أهم اللقاءات التي اتذكرها كان عام ١٩٧٨ عندما عرض علينا الرئيس صدام حسين فكرة اقامة قاعدة بحرية وجوية للعراق في جزيرة سقطرة في مقابل ان يدعم العراق اليمن الديموقراطية من خلال وضع خطة لتنمية الجزيرة في كل المجالات السمكية والزراعية والسياحية. وشكا صدام حينها من ان تنمية قواتهم البحرية تواجه صعوبات عدة تجعل امكان تطورها شاقاً جداً ومحفوفاً بالمخاطر، لكونها، كما قال، مهددة من قبل قوات الشاه وحلفائه من جهة، ومن قبل دول الخليج وحلفائها الموجودين قرب مضيق هرمز من جهة اخرى، الأمر الذي يجعل القوات العراقية، البحرية والجوية والبرية، تحت رحمة هذه القوى. وأكد ان تعاوننا معهم عسكرياً وسياسياً واقتصادياً سيعزز من مكانة اليمن الديموقراطية وسيعطي بلادنا بعداً استراتيجياً.

وشرحت بدوري الصعوبات والضغوط التي تواجهها اليمن الديموقراطية اقليمياً ودولياً، واوضحت له التهم الموجهة الينا في عدن من قبل الاعلام الغربي والدول الغربية، باننا حولنا جزيرة سقطرة الى قاعدة بحرية وجوية للسوفيات، مع انهم يعلمون ان لا وجود لقوات سوفياتية على ارض الجزيرة. واكدت له ان انشاء مثل هذه القاعدة في هذه الظروف سيؤدي الى مزيد من تصعيد التوتر في المنطقة، بل سيدفعه الى الذروة، وان بلادنا لا تستطيع ان تتحمل اعباء قرار من هذا النوع الخطر في ظل العزلة التي فرضت علينا، خصوصاً بعد الاحداث اليمنية التي كان من نتيجتها مقتل الرئيس احمد الغشمي واتخاذ قرار بتعليق عضوية اليمن الديموقراطية في الجامعة العربية. فاقترح علينا ان نولي هذا الموضوع مزيداً من الدراسة، ووعد بأنهم سيدرسون الموضوع ويحددون كل اشكال الدعم التي سيقدمها العراق الى اليمن الديموقراطية.

صدام حسين، عندما كان نائباً للرئيس، كان رجل قرار. بل كان هو صاحب القرار. وكانت علاقتنا الرسمية والشخصية جيدة منذ زيارتي الاولى لبغداد عام ١٩٧٠ عندما كنت وزيراً للدفاع، وعام ١٩٧٧ كرئيس للوزراء. وكان هو اول من شجعني على تدخين السيجار الكوبي (كوهيبا) الذي كان معتاداً على تدخينه. وكان يرسله اليّ بانتظام عبر سفارتهم في عدن، واحياناً عبر سفارتنا في بغداد. لكن السيجار انقطع بعد القطيعة الموقتة مع بغداد بسبب حادث اغتيال الدكتور العراقي توفيق رشدي الذي كان استاذاً للفلسفة في جامعة عدن. وبعد ذلك استعضت عنه بالسيجار الذي كان يرسله اليّ الرئيس الكوبي فيديل كاسترو وعليه اسمي حتى احداث يناير ١٩٨٦. لا بد من الاشارة الى ان صدام حسين لعب على هامش مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد في نوفمبر ١٩٧٨ دوراً في تحسين العلاقات الثنائية بين عدن والرياض والتي كانت تأثرت كثيراً باحداث عدن في يونيو ١٩٧٨، بعدما تحسنت في عهد الرئيس سالم ربيع علي (سالمين) الذي عمل على تطبيع العلاقة مع السعودية في ايامه. وكانت احداث ١٩٧٨ المذكورة نكسة حقيقية للعلاقات اليمنية - السعودية واليمنية - الاميركية، اذ كان مقرراً ان يصل الى عدن وفد اميركي آتياً من صنعاء في الفترة التي اندلعت فيها الاحداث.

● كيف سارت وتيرة العلاقة بينكما بعد ذلك؟

- بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨١ تأثرت العلاقة مع صدام النائب والرئيس في ما بعد تأثراً كبيراً إثر حادثة اغتيال الدكتور توفيق رشدي واقتحام قوات الأمن اليمنية للسفارة العراقية في عدن، وبعدما لجأ الينا عدد كبير من المدرسين والمهندسين والفنانين العراقيين بسبب الخلاف الحاد بين حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي بعد انفراط شهر العسل بينهما الذي تجسد في اطار الجبهة الوطنية التقدمية في العراق. وقد استوعبنا هؤلاء المحسوبين على الحزب الشيوعي العراقي في بعض المرافق في عدن وبقية محافظات اليمن الديموقراطية، لأسباب انسانية. كما استوعبنا قبلهم الهاربين من السودان ومصر وعدد من اقطار العالم.

وكانت القمة الاسلامية في الطائف عام ١٩٨١ فرصة لاعادة ترميم العلاقة مع بغداد. وساهم هذه المرة الأمير فهد بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي حينها في تقريب وجهات النظر وتنظيم لقاء بيني وبين صدام حسين. كما كان صدام ساهم في وقت سابق في تقريب وجهات النظر بين عدن والرياض عام ١٩٧٨، كما اشرت سابقاً.

هكذا كانت تعالج القضايا العربية عندما كان التضامن العربي والمصلحة العربية يحظيان بالاولوية ويتغلبان على كل الصعوبات والخلافات التي تنشأ بين الاشقاء. وجرى تبادل السفيرين بين عدن وبغداد مجدداً، وبدأت الروح تدب في العلاقة اليمنية - العراقية تدريجاً لولا تدخل بعض العناصر المحسوبة على بغداد التي دعمت المعارضة اليمنية الجنوبية في الخارج اثر مقتل الدكتور توفيق رشدي وغازلت بعض العناصر المعارضة لي داخل السلطة في عدن بين عامي ٨٣ و١٩٨٦. وهذا ما اعترف به امامي في صنعاء احد القياديين البعثيين حيث قال، انك وقفت الى جانب المعارضة العراقية ونحن وقفنا ضدك وساندنا المعارضة في الداخل والخارج! والمهم واحدة بواحدة!

العلاقة مع الأسد

● وماذا عن علاقتك مع الرئيس حافظ الأسد؟

- الرئيس حافظ الاسد رجل استراتيجي، وهو صاحب حسابات دقيقة وتفكير بعيد المدى، ويسخر التكتيك لمصلحة القضايا الاستراتيجية. مرن وهادئ وذكي ومفاوض ناجح من الدرجة



المصدر : الوسط

التاريخ : ١٤ آب 1995

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الممتازة. تستطيع ان تقول عنه انه مدرسة في السياسة.

● متى عرفته للمرة الأولى؟

– علاقتي بالرئيس الأسد تعود الى نهاية آذار (مارس) ١٩٧٠. التقيته في دمشق، وكنت حينها وزيراً للدفاع. وكان هو وزيراً للدفاع في سورية. وكان اول وزير دفاع اقابله بعد تعييني في هذا المنصب في مطلع العام نفسه، في أول زيارة اقوم بها للخارج، ومنذ ذلك اليوم اصبحنا صديقين بكل ما تحمل الكلمة من جلال وحرارة. واستمرت هذه الصداقة حتى الآن، حتى بعدما تركت السلطة، ولهذا فان صداقتي بالرئيس الأسد تهزني كثيراً، لانها ترتفع بقيم الصداقة فوق عالم الماديات والمحسوسات والمصالح والمنافع الشخصية وتنم عن غناها الروحي، وعن اخلاق الرجل ومعدنه واصالته العربية ووفائه النادر.

● هذا على الصعيد الشخصي، فماذا عن العلاقة الرسمية بين سورية واليمن؟

– نحن نعرف الأسد صديقاً وفياً ومناضلاً صلباً وقف الى جانب الشعب اليمني في احلك الظروف واقساها. وفي كل المواقف الصعبة تكون سورية ورئيسها الأسد حاضرين كما هي الحال في القضايا المصيرية العربية. الرئيس الأسد هو أول من قدم المساعدة الينا لتنظيم وزارة الدفاع وكل القوى والاسلحة في الجيش اليمني (الجنوبي). فقد ارسل الينا عقب تلك الزيارة فريقاً من المستشارين القانونيين للاشراف على وضع القوانين واللوائح الجديدة المنظمة للقوات المسلحة اليمنية. وهي قوانين وانظمة لم يجر اي تغيير فيها منذ خروج الانكليز من عدن. وهو اول من ارسل فريقاً من الاطباء لادارة المستشفيات العسكرية في اليمن الديموقراطية.

لقد ساعدتنا سورية على رغم انها كانت في حالة حرب مع اسرائيل. تستطيع ان تقول عن الرئيس الأسد باختصار انه رجل اذا وعد أوفى. كانت هذه بداية علاقتي به. وهي مسيرة طويلة من العلاقة الشخصية والرسمية تخللتها سلسلة من الزيارات واللقاءات والمباحثات والمواقف القومية والمشتركة. والكل يعرف مدى امانة الرئيس حافظ الأسد للحقوق العربية والدفاع عنها من دون المساومة على حبة رمل واحدة من تراب الوطن. وهذا موضع تقدير كل العرب.

● ألهذا اخترت الاقامة في دمشق؟

– نظراً الى كل ما ذكرت وسواه، ولأن الرئيس الأسد رجل وفي جداً لاصدقائه سواء كانوا داخل السلطة او خارجها، فقد اتخذت من دمشق مقراً لاقامتي واقامة عائلتي ولم اشعر يوماً بان معاملته لي قد تغيّرت بتغير موقعي من السلطة الى خارجها.

هونيكر: من هو القذافي؟

● كيف كانت علاقاتكم مع الرئيس الالماني الشرقي الراحل اريك هونيكر؟

– عرفته كثيراً، في كل من برلين وعدن وموسكو. كان من ابرز حكام المعسكر الاشتراكي ومن اكثرهم حيوية ونشاطاً واقدرهم على نسج علاقات الصداقة واكثرهم انيقاً في مظهره وملبسه. وبلغت صداقتنا ذروتها عند زيارتي لالمانيا الديموقراطية عام ١٩٨٤، حيث نظمت لي زيارات لبعض المحافظات، واقيمت المهرجانات والاحتفالات في معظم المدن والقرى والمصانع والمعامل وفي كل مكان زرناه. قدمت المانيا الديموقراطية الينا المساعدة... لكن مساعدتهم كانت محدودة بالمقارنة مع مساعدة موسكو. اهتمت المانيا بتاهيل الكوادر وتدريبها في المانيا وعدن، وساهمت في بناء جهاز الأمن، كما ساهم السوفيات في بناء الجيش، والكوبيون في بناء الميليشيا.

وتحدث معي هونيكر عن تجربته وعلاقته مع بعض زعماء العالم عرباً واجانب. لكنه كان مهتماً بشخصية العقيد معمر القذافي. فقد جرى حوار طويل بينهما حول النظرية الماركسية – اللينينية والنظرية العالمية الثالثة. وقد ابلغني ان العقيد معمر القذافي قال له، ان الاشتراكية في المانيا تعني اشتراكية الدولة، ورأسمالية الدولة، وانه مكتوب لها الفناء، لانها لا تستند الى الشعب ونظرية شركاء لا اجراء. وقد نصح القذافي هونيكر بتطبيق «النظرية العالمية الثالثة» و«الكتاب الاخضر» في المانيا، وأبلغه انه مستعد لأن ينزل الى المزارع والمصانع والعمال والفلاحين لاقناعهم بذلك. وانه سيقدم الدعم الى المانيا الديموقراطية والشعب اذا وافق على ذلك.

وقال هونيكر ان القذافي تحدث عن الشيوعية والالحاد وقال انه مستعد ان يبني عشرة مساجد في برلين كخطوة اولى، ويمكن اقامة

الأسد صاحب رؤية استراتيجية وصديق وفيّ

هونيكر: من هو القذافي فقد حيّرنا



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥

مساجد أخرى في المانيا، وانه يعتقد بان هونيكر اذا طبق «النظرية الثالثة» التي لا تتعارض مع الاسلام والمسيحية، فان عدداً من الالمان سيفاضل بين المسيحية والاسلام والالحاد من جهة ثالثة، وانه على ثقة بانهم او بعضهم سيسلمون. واستغرب هونيكر وقال ان معظم شعبنا لا يذهب الى الكنائس فكيف سيذهب الى المساجد التي سيبنيها القائد الليبي معمر القذافي.

وسكت قليلاً وسالني، من هو معمر القذافي، فقد حيّرني كما حيّر حلفاءنا في المعسكر الاشتراكي وفي مقدمهم السوفيات. فهو معاد للشيوعية وللراسمالية والاستعمار والامبريالية والرجعية في الوقت نفسه. سكت وهو يحرك راسه وحاجبيه مستغرباً شخصية العقيد القذافي وسالني مرة اخرى، من هو؟ قلت له، انه معمر القذافي. ولم اعلق اكثر من ذلك. ضحك هونيكر وسكتنا وانتقلنا الى مواضيع اخرى.

● ماذا حدث بينكما بعد ١٩٨٦؟

– لم تتاثر صداقتنا وعلاقتنا باحداث ١٩٨٦، فهو القائد الوحيد الذي تميز عن قادة المنظومة الاشتراكية حين استقبلت سفارته في عدن ثم بلاده بعض القياديين الذين تاثروا باحداث ١٩٨٦. وهو الذي سمح للطلاب من انصارنا بالاستمرار في دراستهم. وهو الذي وقف ضد المحاكمات، وضد الاعدامات. وطالب بالغاء احكام الاعدام عام ١٩٨٧ في رسالة وجهها الى الحكام في عدن. وكان اول موقف علني تضامني معنا نشر في صحف المانيا الديموقراطية بينما سكت الكل في البلدان الاشتراكية، ووقفوا مع مصالحهم. وعزا بعضهم موقف هونيكر الى علاقة صداقة تربطه بوزير التعليم حينها الدكتور حسن السلامي الذي درس في المانيا واصبح رئيساً لجمعية الصداقة اليمنية – الالمانية، ولجا الى السفارة الالمانية في عدن اثناء احداث يناير ٨٦ وسلمه الالمان الى حكام عدن بشرط ان يُسمح له بالرحيل الى المانيا او الافراج عنه، لكنهم نقلوه الى السجن وحاكموه وحكموا عليه بالسجن سنوات عدة. وطالب هونيكر حينها بالغاء احكام الاعدام الجائرة في حق رفاقنا، فاروق علي احمد وهادي احمد ناصر وعلوي حسين فرحان ومبارك سالم واحمد حسين موسى... لكنهم اعدموا جميعاً على رغم النداءات العربية والدولية والمحلية.

ومرت الأيام ليواجه هونيكر المصير نفسه، السجن والانتقال من سجن الى سجن، ومن بلد الى بلد آخر والمحاكمة والحكم والنفي لكن القضاء في المانيا كان عادلاً. وعلى العموم فان كل ما جرى هو جزء من التاريخ اذ اصبحت الأنظمة الاشتراكية واصدقاء هذه الأنظمة في العالم في ذمة التاريخ.

كيم ايل سونغ يخطئ في الجغرافيا

● كيم ايل سونغ حالة خاصة ماذا تذكر من علاقتك معه؟

– عرفت القائد الكوري في بيونغ يانغ والتقيته اكثر من مرة بين عامي ٧٨ و١٩٨٤. الكوريون يسمونه «شمس الشموس» والزعيم العظيم، زعيم الاربعين مليون كوري، صاحب نظرية زوتشيه «نظرية الاعتماد على الذات». حاول بناء كوريا الشمالية بالاعتماد على نظريته، لكنه شعر بعد ذلك بان كوريا لا يمكن ان تتطور من دون الاستفادة من تطور التكنولوجيا في العالم، خصوصاً ان كوريا الجنوبية اخذت تتطور بسرعة مذهلة مستفيدة من تكنولوجيا العصر وتسابق الزمن وتحاول اللحاق بالدول الصناعية المتطورة.

لقد كان على كوريا الشمالية المعتمدة على نظرية زوتشيه ان تتحرر قليلاً، ان تتطور، ان تستفيد مما يجري في هذا العالم. الشعب الكوري شعب عامل لا يكل ولا يمل. يبني ويعمر، لقد شاهدت سداً عظيماً بنته فرقة او مجموعة فرق عسكرية طوله اكثر من ١٨ كيلومتراً وقد انجز في اقل من عامين.

قال لي كيم ايل سونغ ان الوحدة الكورية هدف استراتيجي ويجب ان تتحقق. لكنه قال بمرارة، آمل ان ياتي اليوم الذي نتقدم فيه خطوة واحدة على طريق التوحيد وأنا على قيد الحياة. كان هذا الحديث في اكتوبر عام ١٩٨٤ وكان تعليقاً على حديثي عن الخطوات الوحدوية التي انجزناها بين شطري اليمن سابقاً. عبر عن سروره بهذه الخطوات وقال، اننا لم نتقدم خطوة واحدة في اتجاه التوحيد بعد. واستدرك قائلاً، لقد عملنا على ارسال بعض المساعدات للمتضررين من الفيضانات التي اجتاحت جنوب كوريا، ارسلنا مواد غذائية وحبوباً... وعلق ضاحكاً، وكتباً، وبيرة وإعلاماً لكنهم صادروها وشربوا البيرة التي تحمل العلم الكوري. وكانت



هذه المساعدات تعبيرا عن موقفنا التضامني الأخوي مع شعبنا في الجنوب.

كان حديث الوحدة هو القاسم المشترك في كل اللقاءات التي جمعتني به، وكذلك الخطط التنموية والعسكرية، وتعامل كوريا في المستقبل مع اربعين مليونا. وكان يؤكد ان كل ما يعملونه هو الاعداد لمواجهة وحدة البلاد مستقبلاً. وتلاحظ ان الاناشيد والاعلام والصور والموسيقى كلها عسكرية لهذا الهدف.

كانت كوريا الشمالية اول من قدم المساعدة الى اليمن الجنوبي عشية الاستقلال. قدمت الجرارات والمواد الغذائية وبعض المساعدات المالية في عهد الرئيس الأول قحطان الشعبي. لقد حدثني احد الاصدقاء الكوريين عن تجربتهم في صناعة الجرارات وقال ان اول جرار صنع مشى الى الوراء بدلاً من الامام وضحك ضحكة شاحبة... واستمرت مساعدتهم لليمن في حدود امكاناتهم. وزار معظم حكام الجنوب كوريا الشمالية ابتداء بقحطان وربيع وعبدالفتاح وعلي ناصر.

أما علاقة الصداقة بين عدن وكوريا الشمالية فلم تتأثر كثيراً بتغير الحكام، اذ اعتبروا ذلك شأناً داخلياً. وكان كيم ايل سونغ ايضاً صديقاً لاثيوبيا، وتحديداً لمنغيستو الذي زارهم بعد احداث ١٩٨٦ وسأله كيم ايل سونغ عن الاحداث في عدن ومصير «الصديق» علي ناصر محمد. وسأل كيم ايل سونغ منغيستو قائلاً، لماذا لا تساعدونه؟ فرد عليه منغيستو اننا كنا على استعداد لمساعدته، لكن الاحداث والتطورات المتسارعة والضغط السوفياتي والجغرافيا حالت دون تقديم مساعدة سريعة لدعمه وانقاذ عدن من السقوط. فسأله، لماذا لم ترسلوا اليه مساعدة عبر السكة الحديد، فاجابه منغيستو، ان عدن واثيوبيا يفصلهما البحر الاحمر وباب المندب، وقد حاولنا تقديم الدعم اليهم، لكن ذلك تعذر في حينه ولم نتمكن من الدعم السريع. واضاف قائلاً، ان السوفيات تآمروا عليه!

في ١٩٨٤ تحدث معي كيم ايل سونغ عن انطباعاته عن بعض البلدان الاشتراكية التي زارها بالقطار في العام نفسه، وهي موسكو وبراغ وبرلين وصوفيا وبودابست وبعض البلدان الاخرى. وقال، شعرت بان هذه الانظمة تتآكل من داخلها فقد ماتت فيها الثورات، وان هذه الانظمة معرضة للسقوط (كان هذا الحديث في اكتوبر - تشرين الاول ١٩٨٤) وكان هذا الشعور والاحساس اللذين لمستهما في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفياتي عام ١٩٨١، عندما انتخب المكتب السياسي بريجنيف اميناً عاماً مرة اخرى بالاجماع. وقد مات معظم اعضاء هذا المكتب السياسي قبل المؤتمر العام اللاحق عام ١٩٨٦. بعضهم سمى ذلك الاستقرار السياسي وسميته الاستمرار في السلطة حتى الموت (!) فقد تحمل هؤلاء القادة فوق طاقتهم كثيراً تحت شعار استقرار الكادر واستمراره بعيداً عن روح التجديد، واعطاء الفرصة لدماء جديدة لاحتلال مواقع جديدة في رأس هرم السلطة السوفياتي العتيق.

غورباتشوف وعلي عبدالله صالح

● وماذا عن علاقتكم بميخائيل غورباتشوف؟

- عشية تسلمه السلطة كان بعضهم يطلق عليه تسمية القائد السوفياتي الشاب. كان غورباتشوف خلف بريجنيف واندروبوف وتشيرنينكو خلال فترة قصيرة. عرفته بعد تحمله المسؤولية مباشرة في مكتبه في الكرملين. كان امامه ملف عن العلاقات اليمنية - السوفياتية، فتحه واغلقه وضرب بيد على الملف وقال تفضل من اين نبدأ، من موسكو أم من عدن. قلت له، كما تريد.

الحديث معه يختلف عن الحديث مع القادة السوفيات الذين عرفتهم امثال بريجنيف وكوسيغين وبودغورني وغروميكو وبوناماريوف وغريتشكو واوستينوف وسوسلوف وغيرهم من القادة الكبار.

تحدث من دون الرجوع الى الملف والى الورق المكتوب والمطبوع الذي يبدأ عادة بالترحيب وينتهي بالشكر على الاستماع الى حديث هذا القائد أو ذاك. هذا القائد الشاب تحدث مباشرة بعد حديثي معه عن السياسة الداخلية والخارجية لليمن الديموقراطية وأشاد بهذه السياسة الواقعية يمنياً واقليمياً ودولياً. وقال، اننا ندعم هذه السياسة التي تساهم في استقرار المنطقة بأسرها باعتبار منطقتكم منطقة استراتيجية. واكد دعم اليمن الديموقراطية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً انطلاقاً من مبدأ التعايش السلمي والتضامن الاممي بين الشعوب.

كان الوقت المحدد للمقابلة انتهى. وفتح رجال المراسم باب المكتب، لأن عدد الزعماء المهنئين كبير وبعضهم كان ينتظر في الخارج. واشار غورباتشوف اشارة بيده فهمت منها، «اتركونا نواصل الحديث». وبعد ربع ساعة فتح الباب مرة اخرى وكان عليّ هذه المرة ان استأذن وانصرف لاعطي الفرصة للآخرين المشاركين في التعزية والتهنئة. فقد ودعت موسكو تشيرنينكو الى مثواه الأخير واستقبلت آلاف المهنئين بالزعيم الجديد النشط الذي بدت على وجهه الحيوية والوسامة وخطوط سوداء على جبينه الأبيض.



استمرت الصلات والاتصالات الرسمية بيننا وبين غورباتشوف حتى بعد احداث ١٩٨٦، وهو اول من بادر وطالب علي سالم البيض والحكام الجدد في عدن بالمصالحة الوطنية في فبراير (شباط) ١٩٨٦ اثناء انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي. وطلب من الرئيس منغيستو رعاية هذه المصالحة الوطنية في اديس ابابا في نيسان (ابريل) ١٩٨٦ لكن القادة السوفيات تراجعوا لاحقاً عن هذه الدعوة الى المصالحة وفتحوا النار عليّ عبر صحيفتي «البرافدا» و«الازفيستيا» في منتصف عام ١٩٨٦. بل ان غورباتشوف ارسل مبعوثاً خاصاً الى اديس ابابا وصنعاء لاقناع هاتين الدولتين بالتخلي عن تقديم كل اشكال الدعم الينا واغلاق معسكراتنا فيهما. واكثر من ذلك طلب من اديس ابابا اقناعي بالذهاب الى موسكو لان بقائي هو بمثابة القنبلة الموقوتة في المنطقة - حسب تعبير رئيس الوفد - الذي كان يشغل منصب رئيس لجنة الرقابة والتفتيش في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي. ورفض منغيستو ذلك التصرف والتهديد. كما رفضه الرئيس علي عبدالله صالح ايضاً معتبراً موقف السوفيات تدخلاً في الشؤون الداخلية اليمنية. وقال هذا صراحة في حديث مع رئيس الوفد السوفياتي الذي زار صنعاء بعد اديس ابابا. قال ذلك في كلمتين وفي اقل من خمس دقائق وبلهجة حاسمة وتوقف بعدها الرئيس علي عبدالله صالح عن الحديث، وسكت الجميع، ولم يفهم رئيس الوفد السوفياتي ان الرئيس انتهى من كلامه. فتحدث نائب رئيس الوفد بروتنس مع رئيسه باللغة الروسية قائلاً له، ان الرئيس انهى حديثه وعلينا ان نتصرف بعد هذا السكوت والصمت اللذين سادا اللقاء على اثر حديث الرئيس.

كان رئيس الوفد ينتظر ان يحاوره الرئيس صالح مطولاً كما حاوره منغيستو في اديس ابابا حيث حاول من دون جدوى اقناع رئيس الوفد بوجهة نظره طوال الحوار الذي استمر تسع ساعات في قصر الشعب في اطول حوار مع وفد سوفياتي. وبعد هذه المقابلة الساخنة قال لي منغيستو «عليك ان تهتم بامنك الشخصي خارج اديس ابابا». كنت يومها، اي عند وصول الوفد السوفياتي الى اديس ابابا، في طرابلس الغرب، ودار حديث طويل مع معمر القذافي بعدما قرا مدير مكتبه عبدالله السنوسي الهجوم عليّ في الصحف السوفياتية وقال لي معمر القذافي: هؤلاء هم الذين كنتم تسمونهم في عدن الحلفاء والاصدقاء، ها انت تراهم لا عهد لهم ولا امان لهم ولا وفاء فهم يقفون مع مصالحهم اليوم ونحن نقف معك ولن نتخلى عنك. واتخذ الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد الموقف نفسه واكد للسوفيات انه لن يتخلى عني. وقال لي عندما التقيته انهم مارسوا عليه ضغوطاً لئلا يستقبلني في الجزائر. اما الرئيس حافظ الأسد فاستضافني واسرتي وعشرات الكوادر حتى اليوم.

وفي الوقت ذاته بدا بعض الاحزاب اليسارية بالهجوم عليّ في صحفه جرياً على عادته بترديد ما يقوله السوفيات، بل ان بعضهم تهرب حتى من لقائي.

المهم ان الشعب اليمني كان ولا يزال اوفى من الجميع وينبغي عليّ الا انسى مواقف بعض الزعماء الذين وقفوا الى جانبي.

وقد قابلت غورباتشوف بعد ذلك العام الماضي في ابو ظبي عندما جاء للمشاركة في المؤتمر الذي نظمته جامعة عجمان وكنت مشاركاً فيه. وقد جمعنا الدكتور سعيد سلمان رئيس الجامعة في منزله وفاجا الجميع بصورة تجمعني وغورباتشوف التقطت عام ١٩٨٥. فضحك غورباتشوف وانشرح وانطلق يتحدث عن الصداقة والعلاقة معي وعن دعمه السياسة التي اتبعتها مع دول الخليج عندما كان رئيساً. وقال ان مراكز القوى في الكرملين عارضت وقوفه الى جانبي اثناء احداث ١٩٨٦. فعلق حاكم عجمان الشيخ النعيمي قائلاً، «ان الرئيس علي ناصر بدا بيريسترويكا قبلك» فضحك ضحكة صفراء وصمت.

وكنا اجتمعنا مع بعض حكام الامارات، حاكم عجمان، ولي عهد دبي وحكام الشارقة. وسمعت حواراً ساخناً وصريحاً بين الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة والسيد غورباتشوف عما جرى في الاتحاد السوفياتي وما جرى في العالم ويجري اليوم ومن المسؤول عن ذلك.

عدن والارهاب؟

● قيل ان النظام في عدن كان يدعم الارهاب الدولي، ويقيم معسكرات تدريب للارهابيين على أراضي اليمن الديموقراطية.



كما كان يمنحهم جوازات ووثائق سفر يمنية. وتردد اسم كارلوس ووديع حداد كدليل على هذا الكلام، فما هي الحقيقة؟

– بعض الاجهزة في اليمن الديموقراطية ارتبط بعلاقات مع بعض المنظمات التي سميت ارهابية. وهذا ليس سراً بل اصبح جزءاً من التاريخ المعروف. وكانت تعتبر ذلك من وجوه الصراع السياسي مع اعداء النظام بعضهم كان يريد استخدام هذه العناصر كنوع من الضغط على بعض الانظمة العربية وغير العربية، وكان يعتبر وجودها وتقديم الدعم اليها لمصلحة النظام في عدن الذي كان يواجه ضغوطاً دولية واقليمية. وادركت بعد تسلمي زمام السلطة في البلد ان هذه السياسة خطرة جداً وهي نوع من اللعب بالنار، فكان ان اوقفنا اي نشاط لهذه المنظمات التي كان بعضها يقوم بانشطة تضر بمصلحة اليمن وبعلاقاتنا وسمعتنا الدولية. وقد اغلقنا معسكراتها في الثمانينات.

هل كان كارلوس؟

● تسربت أنباء بعد تركك السلطة في عدن مفادها ان الذين جاؤوا بعدك اعادوا صلاتهم القديمة بالارهاب الدولي، وفتحوا قنوات اتصال مع هذه الجماعات ومنحوها تسهيلات كبيرة، هل بلغكم شيء من هذا؟

– احد المقربين لي قال لي انه التقى احد هذه العناصر مصادفة في دولة عربية، وانه ابلغه ان بعض المسؤولين في عدن كلفه شخصياً اغتيالي، ودربت السلطات هناك فرقة انتحارية لهذا الغرض، واتخذت من شقة في خور مكسر (بيوت الاحمدي) سكناً او مقراً لها. ولكن بعد خلاف نشب بين المنظمة التي يراسها والذين كلفوه فشلت المهمة. وابلغني (المقرب) ان هذا الشخص نفسه اقترح عليه ان تقوم المجموعة نفسها المكلفة اغتيالي، اغتيال احدى الشخصيات الثلاث صاحبة التكليف، وانه يطلب موافقتي على ذلك. طبعاً رفضت هذا العرض بشدة لان اسلوب الاغتيال لا يمكن ان يحل مشاكلنا. فقد عانينا من دورات الدم كثيراً، وخسرنا الكثير من خيرة رفاقنا وابناء شعبنا. ولهذا رفضت مجرد الحديث في الموضوع.

● هل كانت تلك هي المحاولة الوحيدة؟

– لا، بل جرت عشرات المحاولات لاغتيالي قبل احداث يناير ٨٦ وبعدها.

● هل التقيت كارلوس؟

– لم التق كارلوس خلال وجودي في السلطة.

● هل التقيته بعد ذلك؟ وهل كان الشخص الذي كلف اغتيالك؟

– لم يرد الرئيس علي ناصر محمد الاجابة عن هذا السؤال مفضلاً الرد عليه لدى نشر مذكراته كاملة ■



المصدر : الوسط

التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥

اليمن

بعد أكثر من عام على الحرب اليمنية

قادة «الاشتراكي» يؤكدون أزمة الحزب ويكشفون اتصالات مع صنعاء



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ آب ١٩٩٥

لندن - زكي شهاب

على رغم انقضاء اكثر من عام على حرب اليمن لا يزال الحزب الاشتراكي الذي حكم عدن والمحافظات الجنوبية طوال عقود يعاني ازمة يعزوها قادته الى الحرب، وما خلفته من نتائج، اقلها لجوء ثلاثة آلاف من كوادره الى المنافي البعيدة والقريبة بعد ان عبروا البحار والصحارى. وتشتت قياداته، واعتكاف بعضهم.

وما ان وصلت معلومات الى عدد من قيادات الحزب عن وجود العميد صالح منصر السييلي محافظ عدن السابق حياً، حسب قول نائب الرئيس اليمني الجنوبي السابق عبدالرحمن الجفري، بعدما ترددت معلومات سابقة عن مقتله او سجنه في صنعاء او حتى مغادرته عدن الى الصومال وفي حوزته ملايين الدولارات، حتى اخذ قادة الاشتراكي الموجودون في صنعاء يتسقطون الاخبار عن مكان وجوده تمهيداً للمطالبة باستجوابه في شأن الاستثمارات التي كان مسؤولاً عنها، والأموال التي كانت في حوزته، بحكم موقعه مسؤولاً عن الدائرة المالية في الحزب، الى جانب الأمين العام السابق علي سالم البيض.

ويقول فضل محسن عبدالله عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الذي تولى مناصب وزارية في دولة الوحدة وقبلها، ان قيادة الحزب تريد استجواب السييلي لمعرفة الأموال والاستثمارات التي كان يشرف عليها. واوضح لـ «الوسط» انه تولى عضوية اللجنة المالية للحزب الاشتراكي حتى العام ١٩٩٠، واللجنة المالية الأخيرة كانت برئاسة الأمين العام السابق علي سالم البيض، وعضوية السييلي، ومحمد حيدرة مسدوس، ويحيى الشامي، وكان امينها هو عبدالجليل طاهر، ومهمتها الاشراف على اموال الحزب واستثماراته والعقارات التابعة له المنتشرة في اكثر من ٢٠ مديرية (محافظة).

وقال المسؤول الاشتراكي انه لا يعرف ان للعميد السييلي ثروة شخصية «ولا شك انه، بحكم موقعه كمسؤول، ولثقة اعضاء المكتب السياسي فيه، كان مؤتمناً على اموال الحزب واستثماراته، لكن في النهاية من حق الحزب ان يطلب منه ان يقدم ايضاحات شاملة وكافية عن الأموال والاستثمارات التي كان مسؤولاً عنها».

وكشف فضل محسن عن اموال ومساعدات مباشرة كان يتلقاها الحزب من الاتحاد السوفياتي السابق وتشيكوسلوفاكيا ودول اخرى، كانت تأتي من حزب الى حزب، بحكم الروابط المتينة. وقال ان هذه التبرعات ربما كانت على شكل مواد خام او ورق او مطابع، او معدات مختلفة.

اعتماد عامل الثقة

وقال يحيى الشامي عضو اللجنة المالية للحزب الاشتراكي انه لا يعرف تحديداً حجم الاموال والاستثمارات الخاصة بالحزب، وذلك لاعتماد اعضاء المكتب السياسي على عامل الثقة الشخصية، وتركهم هذه المهمة للأمين العام السابق البيض ومحافظ عدن السييلي. واوضح ان الحكومة اليمنية افرجت عن ارصدة الحزب في المصارف اليمنية. وقال انها تقدر بحوالي ١٧٠ مليون ريال يمني.

واشار الشامي الى ان الحزب كان يقدم قروضاً مالية لمشاريع اقتصادية في مقابل فوائد. وعزا عدم معرفة اللجنة المالية بحجم الاستثمارات والاموال الى انه رغم ان العميد السييلي وضع دفاتر الحسابات كلها تحت تصرف اللجنة، «لكننا طلبنا منه ان يقدم تقريراً شاملاً، فجاءت الأزمة السياسية التي ادت الى الحرب وحالت دون استكمال تلك المهمة».

وقال ان صرف الأموال الحزبية يحتاج الى توقيعين من اصل أربعة تواقيع بعد صدور قرار من المكتب السياسي. وذكر ان الحزب يحاول ان يجمع معلومات للتدقيق في ثروته التي لا يعرف تفاصيلها غير البيض والسييلي الذي انقطعت اخباره منذ سقوط عدن في السابع من تموز (يوليو) من العام الماضي في قبضة القوات الحكومية الشمالية.

وقدّر الشامي ثروة الحزب بملايين الدولارات، وقال ان التاجر امين احمد قاسم كان بين مجموعة من التجار الذين يملكون خبرة في ادارة الأموال وابداء النصيحة بحكم تجربته. وقد صودر



منه بعد اعتقاله ما يراوح بين ١٢ و١٧ مليون دولار اميركي من استثمارات واموال داخل اليمن، كما اجبر أثناء وجوده في السجن على تحويل اموال من الخارج كانت في حسابات باسمه، حُولت الى البنك المركزي اليمني، وقدرت بحوالي ١١ مليون دولار. واشار الى ان تجاراً آخرين كانوا ضالعين في استثمارات تابعة للحزب امروا بعدم التصرف في الاموال والمشاريع التي كلفوا ادارتها.

التجار أنصار الحزب

وقال سالم صالح محمد الأمين العام المساعد السابق للحزب الذي يعيش في الخارج ان الاستثمارات تركزت على مشاريع خدمية واقتصادية، شانه شان اي حزب أو شخصية اعتبارية. واوضح لـ «الوسط» ان الأمين العام السابق كان المسؤول الأول عن هذه اللجنة. ووصف التجار، ومنهم امين أحمد قاسم بأنهم كانوا من انصار الحزب، وان بعضهم تم التحقيق معه في صنعاء وعدن من قبل جهاز الأمن الوطني، ما اضطرهم الى تسليم جزء من الأموال التي يديرونها.

واشار الى ان غالبية استثمارات الحزب كانت في قطاع العقارات، والطيران، وفي مشاريع صناعية واقتصادية مختلفة. وقدر سالم صالح الأموال التي سلمها احمد قاسم للسلطات اليمنية بحوالي ٢٨ مليون دولار. واضاف ان هناك تجاراً آخرين كانت تربطهم علاقة بالسييلي استدعوا للتحقيق معهم. واستبعد ان تكون في حوزة السييلي حوالي ١٦ مليون دولار نقداً. وقال، «في زمن المصارف والتحويلات لا اعتقد ان هناك إنساناً عاقلاً بحاجة لحمل هذه المبالغ». ونفى محمد الذي كان الرجل الثاني في الحزب الاشتراكي على مدى سنوات عدة ان يكون على معرفة بالثروة المالية للحزب او استثماراته. واضاف، «لقد ابعدت عن الشؤون المالية بقرار من الأمين العام عندما سافر للعلاج في الولايات المتحدة». وعزا الابعاد الى الخلاف الذي احتدم بين الطرفين في شان مسائل دستورية، وقضية دمج الحزب مع المؤتمر الشعبي العام، وموضوع الانتخابات. واتهم البيض بانه كان متقلباً في آرائه، لا سيما في قضايا من قبيل الانتخابات، ودمج الحزبين، وموضوع التعددية السياسية. وضرب امثلة على ذلك فقال ان البيض عندما سافر الى واشنطن للعلاج لم يبلغ المكتب السياسي للحزب بذلك، كما انه كان يلتقي الرئيس علي عبدالله صالح للبحث في قضايا، ثم يعلن في اليوم التالي موقفاً مناقضاً او يتراجع عن موقفه. واشار الى ان البيض كان يضجر بسرعة اذا طال النقاش أكثر من ساعة او ساعة ونصف، وينسحب من القاعة. «وقد اختلف مع كثيرين من رفاقه لأسباب مشابهة».

واشار محمد الى الحرب الأخيرة في اليمن بقوله «عندما اشتعلت الحرب كنت موجوداً في لندن للعلاج، وعندما اتخذ قرار المواجهة، قلت للاخوان دققوا في حساباتكم فمن يمتلك سلاح الوحدة كانما يملك السلاح النووي، لكنهم كانوا اتخذوا قرار الحرب والانفصال مسبقاً».

ونفى ان يكون وراء عمليات شراء الأسلحة وإرسالها الى عدن. وقال ان «الأيام ستثبت ان كل ما تردد عني اشاعات، لا صحة لها. فالذي كان وراء الصفقات مجموعة من الضباط هم العقيد محمد مفتاح، عضو اللجنة المركزية، وكان مديراً للدائرة الاقتصادية في وزارة الدفاع، والعقيد علي محمد الحدي، مدير دائرة التسليح في وزارة الدفاع، وكان يساعدهم طيار في سلاح الجو اسمه علي بقير. ومهمة هذه اللجنة شراء الأسلحة من دول اوروبا الشرقية».

اتصالات مع علي صالح

وكشف سالم صالح عن اتصالات جرت بينه وبين الرئيس علي عبدالله صالح قبل شهر تقريباً، واوضح ان الرئيس اليمني تحدث اليه هاتفياً مرتين في حزيران (يونيو) الماضي. وقال ان الرئيس اليمني اتصل ايضاً مع المهندس حيدر أبو بكر العطاس، وياسين سعيد نعمان،



المصدر : الـــوســـط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥

وجار الله عمر، وآخرين. واكد ان الرئيس عرض عليه العودة، ورد بانه على اتم الاستعداد، «لكن هناك حوالي ثلاثة آلاف شخص يعيشون خارج اليمن نتيجة للحرب، وما يهمني هو ان تتم تسوية اوضاع هؤلاء لكي يعودوا الى منازلهم وأهلهم ووظائفهم، خصوصاً أن بينهم طيارين مدنيين وضباطاً كباراً وسياسيين وصحافيين».

وقال سالم صالح محمد، «عندما كان الشيخ عبدالله الأحمر في المملكة العربية السعودية لترتيب اللقاء بين الملك فهد والرئيس صالح، اتصلت به وتمنيت له التوفيق في مهمته، ولم يتطرق أي منا الى الأوضاع السياسية، بل تناول حديثنا قضايا شخصية».

ووصف الحزب الاشتراكي بعد مضي اكثر من عام على هزيمته بانه «في موقع لملمة الذات ومداواة الجروح والعودة من جديد بعد ان خرج من السلطة في حرب مأسوية فظيعة».

وقال المسؤول الاشتراكي الذي يعيش متنقلاً بين عواصم عربية واوروبية لـ «الوسط» ان نشاطه يتركز على «تنشيط دور المعارضة الوطنية التي تقوم على مدرسة اللاعنف، وتقود الى حوار ومصالحة وطنية حقيقية، وعلى قاعدة وثيقة العهد والاتفاق». واعتبر ان خطاب الستينات والسبعينات، في اشارة الى تحميل الحزب الاشتراكي مسؤولية الازمات التي يمر بها اليمن، «لم يعد مقبولاً». وقال إن «تطبيع العلاقات مع مصر والمملكة العربية السعودية ودول الخليج وسورية من منطلق جديد بعيد عن التكتلات الاقليمية الدولية سيعكس نفسه في الأوضاع اليمنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية التي لا تصلح وصفة البنك الدولي وحدها لعلاجها، إذ لا بد من وصفة حكماء اليمن واشقائهم».

واعترف سالم صالح محمد بان الحزب الاشتراكي ارتكب خطأ فادحاً عندما حاول نسخ تجارب اجنبية لتطبيقها في بلد لا يزال يفتقر الى الكثير من العوامل الاساسية.

الزاهد والملغز

ولا يعرف الأمين العام الحالي للحزب الاشتراكي علي صالح عباد (مقبل) شيئاً عن اموال الحزب ويقول: «في السابق كنت زاهداً في هذا الأمر، وتقديري ان الذين يعرفون عن هذه المسألة هم العميد السييلي وعلي سالم البيض، ونأمل ان يكون ظهور السييلي في المستقبل حلاً لهذه المسألة التي كانت لغزاً حتى قبل الحرب، اذ اقتصر التعامل مالياً على السييلي والامين العام السابق للحزب».

وقال عباد لـ «الوسط» ان الكثيرين من التجار الذين كانوا يتعاملون باموال الحزب «كانوا يقدمون على شراء العقارات وفتح المؤسسات باسمائهم الشخصية، لذلك لا نستطيع، قانونياً، مطالبتهم، طالما انهم يتصرفون وكان شراء هذه العقارات تم بأموالهم الشخصية».

وقدر استثمارات الحزب داخل اليمن باكثر من ٢٠ مليون دولار. وقال «ان جهاز الأمن السياسي في صنعاء هو الذي يتولى متابعة هذه القضية، وقد تمكن من مصادرة اموال ومؤسسات». وأكد وجود اتصالات بين الحكم في صنعاء واركان الاشتراكي في الخارج، و«ان الجميع ينتظرون تطبيع الأوضاع وتطبيق العفو العام بحذافيره بعد الذي رأيناه من توقيف واعتقال للنائب محمد ناجي سعيد بتهمة قتل خلال الحرب».

ووصف القيادي الجنوبي المعروف فضل محسن عبدالله المعارضة في صنعاء بانها تمر في ظروف صعبة. وقال ان احزاباً حاكمة كثيرة سقطت، لكنها عادت ونهضت بعد تطوير ادائها، واستخلاص الدروس والعبر من التجارب السابقة.

وذكر ان هناك جهوداً تنصب على تهميش ◄

المعارضة، وقال: «إنني اوجه دعوة الى كل من في الخارج من المعارضين للعودة الى البلاد، من دون انتظار ضمانات». وقال انه شخصياً عاد من دون ان يسال احداً عن ضمانة، «ولا ضير في ان يستدعى او يسجن اذا كان بريئاً، لأن الناس ستكتشف براءته»..

واكد انه غير نادم على العودة كما يتصور بعض رفاقه. واتهم الذين يسالون عن ضمانات بانهم «غير واثقين من براءتهم». وقال: «أنا لا اجامل السلطات، واسكن في منزلي ولا ابالغ اذا قلت ان السلطات وعدت بإعادة المنازل الشخصية لأصحابها». واضاف ان «لا هم للمعارضة في الخارج غير الحديث عن الماضي، بدل ان يتحدثوا عن المستقبل».

التخوين مرحلة تنقضي

وقال سيف صائل احد قادة الاشتراكي الذي عاد الى صنعاء قبل اشهر، إنه يشعر بأهمية وجوده بين رفاقه، وإن الحزب الاشتراكي موجود في الحياة السياسية على رغم تعرضه لخسائر كثيرة. واوضح لـ «الوسط» ان الحزب الاشتراكي «لم يوجد خلسة، بل هو حزب تاريخي ناضل في اليمن بشطريه. ومع انه يعاني من مضايقات، حيث صودرت ممتلكاته، وطرد اعضاؤه من وظائفهم، اضافة الى تعرض كل من له صلة به للتخوين والتكفير في الاعلام الرسمي، إلا اننا نعتبر ذلك مرحلة ستنقضي».

واشار الى وجود «نية لدى البعض لإبعاد الحزب عن مسرح الحياة السياسية، لكن ذلك مستحيل بسبب الجذور العميقة التي تربطه بقواعده». ولاحظ ان الاشكالات التي تعانيها الاحزاب المعارضة مع السلطة كثيرة، «لكن ذلك لا يجب ان يحول دون العمل لايجاد فهم مشترك لقضايا كثيرة».

واتهم صائل عدداً من المحيطين بالرئيس اليمني، بانهم «لا يريدون تحقيق المصالحة، وعلى رغم ذلك نامل ان ينجح الرئيس في تحقيق طموحاته وتوجهاته».

وقال ان الحزب الاشتراكي يشهد تعايشاً يتركز على تقويم تجربته الماضية بايجابياتها وسلبياتها، تمهيداً لعقد مؤتمر عام تحدد موعده المبدئي في ايلول (سبتمبر) المقبل.

عمل سري وسلمي

وقال عبدالرحمن الجفري احد قادة «الجبهة الوطنية» المعارضة، الذي تولى منصب نائب رئيس مجلس الرئاسة في عدن إبان الحرب وبعد اعلان الانفصال، «ان اسلوب صنعاء في التعامل مع المعارضة، لم يترك امام المعارضين غير اللجوء الى العمل السري والسلمي في آن معاً».

واتهم السلطة بانها «خبيرة بتفريخ الاحزاب»، وقال: «في اليمن عندنا من كل حزب ثلاثة اصناف، ثلاثة من الاشتراكي وثلاثة ناصريين.... وهكذا دواليك». وقال، رداً على سؤال لـ «الوسط»، ان في الاشتراكي ثلاثة اجنحة، الحزب الأصيل ويتزعمه علي صالح عباد (مقبل)، وجناح اسمه اللجنة التحضيرية يقوده الصباحي، وجناح ثالث بقيادة سعيد الجناحي.

وقال الجفري ان وجوده خارج اليمن «قهري لان قواعدنا ليست في لندن، ولا في باريس، بل في الداخل». واكد ان حركته دفعت الى الموقف الذي اتخذته في الحرب. فقد «دخلناها وهي في منتصفها، ولم تكن لنا صلة باي ترتيبات مسبقة، لا في بدايتها ولا في نهايتها». واوضح خلفيات ما جرى فقال: «ذهبت من صنعاء الى عدن باتفاق مع الرئيس علي عبدالله صالح، وطالبت بوقف اطلاق النار وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وقلت من يقبلها نحن معه ومن يرفضها نحن ضده»،



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥

لكن الأمور تطورت وانتهت الى النتيجة المأساوية» ووصف الحزب الاشتراكي بانه كان «مخترقاً على كل الصعد من قبل اجهزة صنعاء، فإضافة الى تعامل كبار الضباط وقادة المحاور وتسهيل اختراق القوات الشمالية لمواقع مهمة مثل محور مكيراش وغيره، لم يكن لدينا جيش حقيقي، بل كان هناك عدد من الضباط الجيدين ومتطوعين. ومع سقوط حضرموت انقطع الوريد وكان مقدمة لسقوط عدن».

وكشف الجفري عن اتصالاته الأخيرة اثناء الحرب مع البيض، فقال: «اتصل بي ليبلغني انه يكلمني من خارج المكلا وانه سيعود، كان ذلك في الخامس من تموز (يوليو) العام الماضي، لكنه ذهب ولم يعد، وقد قتل رفيق دربه الوزير ابو بكر بن حسينون ولم يشارك في دفنه اي من رفاقه». وأوضح الجفري ان الحزب الاشتراكي عندما اتخذ قرار الحرب، كان قادته يتصورون انه ستقع معارك بسيطة حول الألوية الجنوبية في الشمال، والألوية الشمالية في الجنوب، ثم يتدخل الملحقون العسكريون في سفارات الدول الاجنبية والعربية، ويضعون حداً للقتال، ويعلن الانفصال. وقال عن سبب عدم الاستفادة من صفقات الأسلحة التي اشتريت: «الدبابات كانت من دون اجهزة اتصال، والطائرات من طراز ميغ ٢٩ بعضها لا يصلح للاستعمال لاكثر من ٦٠ ساعة طيران. ولم يكن في عدن طيارون لقيادتها ووجودها في المطارات كان من دون فائدة، اما صواريخ فروغ فلم تستخدم، مع انه كان في حضرموت وحدها حوالي الف صاروخ من هذا الطراز، الا انه لم يطلق سوى صاروخين».

وعن «حرب السكود» بين صنعاء وعدن، قال: «لم نطلق من عدن سوى صاروخين من اصل ١٨ صاروخاً، في حين كان لدى صنعاء ١٢ صاروخاً، انما من دون منصات، وقد صممت لها منصات إطلاق محلية، لكن مشكلة صواريخ السكود انها دقيقة التصويب».

ونفى الجفري ان يكون البيض قرر اعتزال العمل السياسي، فهو «لا يزال في ريعان الشباب ومن يعمل في السياسة لا يفكر في الاعتزال». ومهما تكن توجهات البيض على الصعيد السياسي في المستقبل، فإن الحزب الاشتراكي اليوم هو غيره في الأمس، وقياداته المشتتة في عواصم الدول المجاورة لليمن او حتى العواصم الأوروبية اصبحت تنظر الى الأمور نظرة مختلفة، ليس اقلها ان معظم قادة الحزب أو رموزه السياسية، لا تعتبر ان قرار الحرب او اعلان الانفصال كان من بين خياراتها. فهل يتسع قلب صنعاء لاستيعاب هذه القيادات بعد تلبية بعض شروطها التي تشكل ضمانة على ان عودتهم الى بلادهم ستقترن بالحد الأدنى الذي يحفظ لهم كراماتهم ويتيح لهم العودة الى منازلهم لممارسة نشاط سياسي قال الرئيس علي عبدالله صالح لعدد من قادة الاشتراكي بانه سيصب في خانة تطوير دولة الوحدة وان يكن بشروط مختلفة ■

قرض دولى لليمن

■ صنعاء - وقعت اليمن إتفاقا مع أحد البنوك الدولية تحصل بمقتضاه على قرض يبلغ ٤٠ مليون دولار للمساهمة فى تطوير التدريب المهنى ورفع كفاءة المراكز والمعاهد الفنية فضلا عن انشاء مراكز مهنية جديدة فى اليمن.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٠ آب ١٩٩٥

اكتشافات نفطية جديدة "بكميات تجارية مشجعة"

اليمن تستضيف اجتماعاً إسلامياً طارئاً لمناقشة أوضاع البوسنة أواخر الشهر

□ صنعاء - من إقبال علي عبدالله:

■ تستضيف العاصمة اليمنية صنعاء في السادس والعشرين من آب (اغسطس) الجاري الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي دعا إليه الرئيس علي عبدالله صالح الأسبوع الماضي للبحث في الوضع المأساوي الذي يتعرض له الشعب المسلم في البوسنة والهرسك من قبل القوات الصربية.

أعلن ذلك السيد غالب علي جميل وكيل وزارة الخارجية اليمنية في تصريح نشرته جريدة «١٤ اكتوبر» الحكومية الصادرة في عدن امس وقال إن الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي السيد حامد الغابد «حدد الاسبوع الماضي موعد عقد الاجتماع بعد تسلمه طلب بلادنا عقد الاجتماع واستضافته عند استقباله في جدة نائب وزير الخارجية اليمني السيد عبده علي عبدالرحمن».

وأشار إلى أن الاستعدادات جارية الآن في صنعاء لاستقبال وزراء الخارجية وكذلك الترتيبات لانجاح الاجتماع الطارئ، موضحاً ان جدول عمل الاجتماع سيضم بنداً واحداً فقط هو مناقشة الوضع في البوسنة «بهدف رص صفوف الدول الإسلامية حتى تتمكن من القيام بواجبها ازاء ما يتعرض له الشعب البوسني من حرب إبادة على أيدي المعتدين الصرب».

وشهدت اليمن خلال الاسبوع الماضي مهرجانات تضامنية وحملات تبرع لصالح الشعب في البوسنة والهرسك، وبلغت التبرعات حتى اول من أمس ٥٠٠ مليون دولار.

على صعيد آخر، صرح مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروات المعدنية بأن الأعمال الاستكشافية والتنقيبية التي تقوم بها في القطاع رقم ١٠ شرق محافظة شبوة جنوب البلاد شركة «توتال» الفرنسية أظهرت اكتشافات نفطية جديدة «بكميات تجارية مشجعة».

وقال المسؤول النفطي أمس إن الاحتياطي لهذا الاكتشاف سيعلن في الأيام القريبة المقبلة إلى جانب الاعلان عن عمليات الحفر التي تقوم بها شركة «كنديان اوكسنتتال» الكندية في القطاع رقم ١٤ في محافظة حضرموت شرق عدن.

ويبلغ حجم الانتاج اليومي لليمن

من النفط حالياً ٣٦٥ الف برميل، وسيرتفع مطلع العام المقبل إلى نصف مليون برميل يومياً، اي بزيادة ١٢٠ الف برميل من حقول المسيلة في حضرموت التي تعمل فيها الشركة الكندية «كنديان اوكسدنتال».

وحازت «توتال» في ايار (مايو) الماضي على امتياز مشروع تسييل وتصدير الغاز الطبيعي المكتشف في حقول مارب شرق صنعاء عام ١٩٨٩ من قبل شركة «هنت» الاميركية. ويبلغ احتياطي الغاز في اليمن ٢٠ تريليون قدم مكعب.



المصدر : الوحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/٨/١٩٩٥

مسؤول عراقي يزور صنعاء

صنعاء ـ ق ن أ: وصل الى صنعاء امس الدكتور صبري رديف العالي وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالعراق في زيارة رسمية لليمن يجري خلالها مباحثات مع عدد من المسؤولين اليمنيين.

واوضح المسؤول العراقي في تصريح اوردته وكالة الانباء اليمنية انه سيتم خلال الزيارة التوقيع على برنامج للتعاون الثقافي والعلمي بين البلدين ليشمل التعاون بين جامعات البلدين في مجال الدراسات العليا وتبادل الخبرات العلمية والزيارات واعضاء هيئة التدريس.

واضاف انه سيبحث ايضا سبل دعم التعاون التربوي سواء على مستوى التعليم العام او على مستوى الوفود التربوية الى جانب تشجيع التعاون في مجال الشباب والرياضة لما فيه خدمة المصالح المشتركة للشعبين اليمني والعراقي.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٥/٨/١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مسئول في المعارضة اليمنية يعلن تعرضه لمحاولة اغتيال

صنعاء – رويتر:

أعلن مسئول في المعارضة اليمنية أمس انه نجا من محاولة اغتيال وحمل السلطات اليمنية المسئولية عنها.

وقال عبدالواحد هواش الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي في مؤتمر صحفي انه تعرض لمحاولة اغتيال في أحد شوارع صنعاء الرئيسية أثناء توجهه لحضور المؤتمر.

وقال هواش «قام حوالى (20 مسلحا في سيارة نقل مكشوفة بإطلاق النار نحو سيارتي».

وينتمي هواش لأحد جناحي حزب البعث في اليمن وهو الجناح المعارض فيما يؤيد الجناح الآخر حكومة صنعاء.

وقال هواش «انني أتهم السلطة بمحاولة اغتيالي لأن الدولة مسئولة عن الأمن في هذا البلد وبما ان الدولة لم تستطع منع انتشار الأسلحة فانها مسئولة عن محاولة اغتيالي». ولم يصدر تعليق أو تأكيد رسمي لمزاعم هواش.

وكان هواش يتحدث في المؤتمر الصحفي لأحزاب المعارضة الثمانية في اليمن عن تأسيس مجلس للتنسيق فيما بينها.



المصالحة الوطنية الشاملة في اليمن لماذا..؟ وكيف نفهمها..؟

محمد قاسم نعمان
صحفى من اليمن

المصالحة الوطنية الشاملة.. ولماذا..؟!

لن أخوض فى تفاصيل موضوع الحرب اليمنية (٢٧ أبريل ١٩٩٤) التى مر عليها العام كما أننى لن أخوض فى قرار إعادة إعلان الدولة فى (الجنوب) بعد مرور سبعة عشر يوماً من بدء تلك الحرب .. فالثانية وليدة الأولى .. والأولى وليدة التراكمات التى شهدتها الساحة اليمنية وبالذات تراكمات الأزمة التى عاشها شريكا اتفاقية الوحدة (٢٢ مايو ١٩٩٠) وشريكا السلطة التى تلت ذلك الاتفاق (المؤتمر والاشتراكى وبينهما الإصلاح).

إن المصالحة الوطنية الشاملة المنشودة التى تفرض اليوم نفسها اكثر من اى يوم مضى هى تلك التى تغلق بالفعل كل ملفات الماضى الممتد كما اشرنا من ٢٦ سبتمبر ٦٢ بل وحتى ما قبل هذا التاريخ حتى يومنا هذا .. مصالحة وطنية تغلق هذه الملفات بكل مشاكلها ومعاناتها .. وتوحد كل الطاقات والجهود وتوظف كل الإمكانات لمصلحة الشعب ووحدته الوطنية وتقدمه الاجتماعى وتوفر بالتالى كل مقومات وشروط بناء الدولة اليمنية الحديثة الموحدة بمؤسساتها المختلفة.

اما كيف يمكن لهذه المصالحة ان تكون .. أو لنقل ما هى شروط تحقيقها .. فهذا ما يمكننى ان اسهم فيه لتكون بالتالى ورقة بين يدى المعنيين فى الشان اليمنى وبالذات (حزبا الائتلاف بدرجة أساسية بحكم وجودهما فى السلطة وتناط بهما المسؤلية الوطنية الاولى فى انتشال اوضاع الشعب والوطن فى كل معاناتهم ومشاكلهم .. ثم تاتى لاحزاب المعارضة ولكل الشخصيات الوطنية وبل وكل الشعب).

المصالحة الوطنية الشاملة وكيف نفهمها..؟

للإجابة على هذا السؤال المهم اقول .. إن المصالحة يجب ان تشمل ثلاثة محاور:

اولاً: إنهاء اثار الصراعات السياسية والحرب الاخيرة وذلك من خلال التالى:

١ – تطبيق قرارات العفو السابقة والاخيرة التى صدرت بعد اتفاقية الوحدة فى ٢٢ مايو ٩٠م والذى صدر بعد الحرب الأخيرة.. تطبيقاً صحيحاً وكاملاً وعدم استثناء اى شخص من هذا العفو العام.

٢ – الإفراج الفورى عن كل المعتقلين والمحتجزين بسبب إرتباطهم بالحرب الاخيرة أو الصراعات السياسية السابقة.

٣ – البحث عن المفقودين إثر الحرب الاخيرة وما تلاها وكذا المفقودين إثر الصراعات والخلافات السياسية السابقة والإفراج عنهم أو تحديد مصيرهم وإبلاغ ذويهم وتعويضهم.

٤ – وقف المتابعات والملاحقات والاستدعاءات والتحقيق والتوقيف الذى يتعرض لها البعض بسبب ارتباطهم بالحرب الأخيرة أو الصراعات السياسية السابقة.

٥ – وقف الحملات الإعلامية والسياسية على المعارضة بشكل عام.

٦ – إعادة المفصلوين والموقوفين (العسكريين والمدنيين) إلى اعمالهم السابقة للحرب وترتيب اوضاع اولئك الذين تضرروا فى أعمالهم ووظائفهم نتيجة للصراعات السياسية السابقة.

٧ – إعادة المنازل الشخصية والممتلكات التى سحبت وصودرت لاصحابها ممن يمتلكون وثائق قانونية تؤكد ملكيتهم لها وتعويضهم عن الاضرار مع تعويض المتضررين امثالهم ممن تضرروا فى الصراعات السياسية السابقة.

٨ – حصر كل الشهداء وجرحى الحروب والصراعات السياسية التى شهدتها اليمن (شمالاً وجنوباً) ومعاملتهم كشهداء وجرحى ومنحهم كل الحقوق المشروعة والإنسانية.

٩ – التعويض المادى والمعنوى للمدن والقرى والمناطق التى تضررت بالحرب الأخيرة والصراعات السياسية السابقة.

١٠ – منع وتحريم المليشيات الخاصة ، وإلغاء المعسكرات غير الحكومية وبما يضمن ويعزز من سيادة النظام والقانون، ونبذ الإرهاب والعنف وإدانتهما قولاً وفعلاً.

١١ - إنهاء كل المظاهر العسكرية من المدن وحيث التجمعات السكانية.

١٢ - إعادة الاعتبار لمدينة عدن ، وسكانها باعتبارها المدينة التى تضررت كثيراً من الحرب الاخيرة وتقديراً لدورها التاريخى فى العمل الوطنى كساحة تجمع لكل الوطنيين اليمنيين ومنبر ثقافى وحضارى.

١٣ - وقف تدهور العملة اليمنية ووضع حد لارتفاع الاسعار واشتداد معاناة جموع السكان من خلال برنامج إصلاح شامل يحدد السياسات التنموية والاجتماعية بمعالم واضحة ويضع حداً للفساد والمفسدين.

ثانياً: احترام حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية.. وذلك من خلال:

١ - وقف التدخلات فى شئون الاحزاب.

٢ - وقف تفريخ الاحزاب.

٣ - السماح بحق التعبير والتظاهر.

٤ - إعادة مقرات الاحزاب والإفراج عن ممتلكاتهم وتعويضهم عن الخسائر المادية والمعنوية التى لحقت بهم وبالذات تلك التى تمت عن طريق النهب والإستيلاء والمصادرة.

٥ - وقف متابعة الصحف والصحفيين ووقف كل اشكال الرقابة على الصحف وبالذات صحف المعارضة والصحف الاهلية غير الحكومية وتسهيل عملية إصدار الصحف والمطبوعات.

٦ - الاعتراف قولاً وعملاً بالمواطنة المتساوية داخل الوطن.

٧ - توفير شروط مناسبة وضمانات حقيقية لعودة النازحين من خارج الوطن.

ثالثاً: الحوار بين السلطة والمعارضة فى الداخل والخارج وذلك من اجل تجاوز آثار الحرب والانتقال لتنفيذ المهام الكبرى فى بناء دولة اليمن الموحد الحديثة على قاعدة وثيقة العهد والاتفاق وذلك من خلال:

* قيام حكومة وحدة وطنية تعترف بالجميع وتكون اولى مهامها تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق والإشراف على الانتخابات البرلمانية والمحلية..

وللتذكير هنا ، فإن الالتزام بتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق كان احد التزامات وتعهدات الحكومة - بعد الحرب - فى المذكرة التى رفعتها إلى الأمم المتحدة إضافة إلى كونها ميثاقاً وطنياً اجتمع حولها كل الشعب.

والمصالحة الوطنية هنا نعنيها شاملة .. اى ان تشمل كل ما يتعلق بالحياة والمستقبل .. ونعنيه هنا انه يمكن ان تشمل هذه المصالحة الاحزاب اليمنية ببعضها .. وقبلها المصالحة داخل كل حزب على حده ، بحيث تستوعب هذه المصالحة الواقع الجديد الذى اساسه حرية وكرامة وسعادة الشعب ومصلحة اليمن وتقدمه .. ويستند إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .. واى تباين واختلاف يكون هدفه حرية وكرامة وسعادة الإنسان ومصلحة اليمن وتقدمه..

بهذه المصالحة يمكننا بالفعل ان نغلق ملفات الماضى ونبدا برسم لوحة جميلة على صفحات مستقبل اليمن.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ / أغسطس ١٩٩٥

اليمن: سياسي بعثي منشق يتهم السلطة باطلاق الرصاص عليه

☐ صنعاء - من اقبال علي عبدالله:

■ نفت سلطات الأمن اليمنية ان تكون لها صلة بحادث الاعتداء الذي تعرض له احد السياسيين في حزب البعث الاشتراكي في اليمن، اول من امس، وسط العاصمة صنعاء.

وقال السيد عبدالواحد هواش الذي انشق اخيراً عن حزب البعث، في مؤتمر صحافي عقدته احزاب المعارضة، ان السلطة «وراء محاولة الاعتداء عليه عند مرور سيارته في شارع حده وسط صنعاء وتعرضها لوابل من الرصاص».

وجاء في بيان للأمن امس ان الاجهزة الأمنية تتعقب حالياً شخصاً قام، اول من امس، باعتراض سيارة السيد عبدالواحد هواش اثناء مرورها في احد شوارع العاصمة صنعاء. وقال البيان ان التحقيقات الاولية تشير الى «ان سبب الحادث جنائي وليس سياسيا. ومرده الى خلافات مالية بين هواش وعدد من المنشقين في حزب البعث من جهة وبين الجاني الذي هو عضو سابق في الحزب». واوضح ان «الجاني الذي يجري تتعقبه الاجهزة المختصة حالياً للتحقيق معه كان عاد اخيراً من العاصمة العراقية حيث التقى فيها الأمين العام السابق للحزب الدكتور قاسم سلام الذي اعلن انشقاقه عن الحزب في اليمن وفضل الاقامة في بغداد، وجرت بينهما مشادات لاسباب مالية وحزبية مما دفعه للانتقام من العناصر الموالية للأمين السابق».

وعبر البيان الأمني الذي تسلمت «الحياة» نسخة منه في صنعاء عن «أسفه واستغرابه للاتهامات التي وردت على لسان الهواش بان السلطة تقف وراء ما حدث له» مؤكداً ان ذلك «لا اساس له من الصحة»، وان «الاجهزة الامنية لن تتوانى ابداً عن القيام بواجباتها وضبط المخالفين للقانون أياً كانوا».

وعقدت احزاب المعارضة، اول من امس، مؤتمراً صحافياً في فندق الشيراتون في صنعاء واصدرت فيه بياناً اعلنت فيه عن تشكيل مجلس التنسيق الاعلى لاحزاب المعارضة بهدف متابعة القضايا والمطالب التي تطرحها المعارضة دفاعاً عن الديموقراطية والمساواة والوحدة الوطنية وحقوق الانسان.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ اغسطس ١٩٩٥

سالم صالح أعطي جوازاً ديبلوماسياً

اليمن: أكثر من مئة «هارب» يستعدون للعودة الى البلاد

□ صنعاء -
من اقبال علي عبدالله:

■ كشفت مصادر مسؤولة في صنعاء بوجود اتصالات وترتيبات لعودة اكثر من مئة شخص الى البلاد بعد فرارهم مع القيادات الانفصالية السابقة في الحزب الاشتراكي اليمني عند دخول قوات الوحدة الحكومية عدن في السابع من تموز (يوليو) العام الماضي. واكدت ان العودة قد تكون الشهر المقبل، قبل بدء العام الدراسي الجديد لالحاق اولادهم بالمدارس ونقلهم من الخارج.

وقالت هذه المصادر لـ «الحياة» امس ان قائمة العائدين تضم عناصر قيادية في الاشتراكي لم يشملها قرار النائب العام بالطلب للمحاكمة، وهو القرار الذي عرف بالقائمة الـ ١٦، ابرزهم الامين العام السابق للاشتراكي السيد علي سالم البيض ورئيس الوزراء السابق حيدر ابو بكر العطاس وعدد من الوزراء السابقين من الاشتراكي ومحافظ عدن السابق صالح منصر السييلي ورئيس المعارضة في الخارج عبدالرحمن علي الجفري.

واضافت ان عدداً من «الهاربين» طلب من السلطات المختصة في صنعاء ان يسمح له بالعودة استناداً الى قرار العفو العام الذي اصدره رئيس الجمهورية الفريق علي

التتمة في الصفحة (٦)



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٥

عبدالله صالح في ايار (مايو) ١٩٩٤ عند بدء المعارك الحربية في البلاد، مؤكدين انفصالهم عن الجبهة الوطنية للمعارضة (موج) التي شكلت في تشرين الاول (اكتوبر) العام الماضي في الخارج. و قالت المصادر ان عدداً من القياديين الطالبين العودة اكدوا عند اتصالهم بصنعاء اخيراً وجود انقسامات كبيرة في صفوف «موج» خصوصاً بعد قرار السيد سالم صالح محمد نائب رئيس الجبهة خروجه منها ودرس عودته الى البلاد.

وكانت مصادر في وزارة الخارجية في صنعاء افادت ان سالم صالح الموجود في الخارج منذ اذار (مارس) ١٩٩٤ قبل شهرين من الحرب، اعطي الأسبوع الماضي جوازاً ديبلوماسياً يحمل تعريف «عضو مجلس رئاسة سابق» واوضحت ان ذلك تم بتوجيه من الرئيس علي صالح الى السفارة اليمنية في الرياض. وافادت هذه المصادر ان بعض العائلات التي استعدت للسفر الى خارج البلاد لالتقاء ذويها من «الهاربين» والعيش معهم قد ارجات سفرها بعد تلقيها مكالمات منهم بالعودة الى البلاد.

الى ذلك علمت «الحياة» من مصادر حكومية مسؤولة امس ان اتفاقية للتعاون الامني بين اليمن ومصر سيتم التوقيع عليها الأسبوع المقبل في القاهرة من جانب وزيري الداخلية في البلدين.

وتتضمن الاتفاقية التي كان اليمن تقدم بمشروعها الى السلطات المصرية خلال زيارة الرئيس علي صالح الى الاسكندرية ولقائه مع الرئيس حسني مبارك الشهر الماضي، مجموعة من النقاط في مجال التعاون الأمني على المنافذ البحرية وتبادل المعلومات والهاربين من العدالة في البلدين. ويتزامن التوقيع مع اجتماعات اللجنة الوزارية العليا المشتركة التي ستعقد في القاهرة برئاسة رئيسي الوزراء. وكان الرئيس علي صالح اكد اثناء زيارته للاسكندرية «استعداد اليمن لتسليم السلطات المصرية المحتجزين المصريين في اليمن بتهمة التامر على نظام الحكم المصري، مقابل تسليم مصر العناصر الانفصالية الهاربة في القاهرة لارتكابها جريمة الحرب والخيانة العظمى».



صحيفة يمنية:

جوازات سفر يمنية للمتطرفين بـ ٣٠٠ دولار

صنعاء - أ. ش. أ - ذكرت صحيفة «يمن تايمز» الاسبوعية ان التحقيقات التى اجرتها الشرطة الايطالية مؤخرا مع متطرفين اسلاميين مقيمين فى ايطاليا اثبتت تورط المنظمات المتطرفة فى اعمال عنف مشبوهة.

وقالت الصحيفة ان من بين الادلة على التورط برقية مرسلة بالفاكس من اليمن بتاريخ ٢٤ ديسمبر الماضى تفيد بان هناك من يقوم بمنح جوازات سفر يمنية لافراد هذه المنظمات مقابل ثلاثمائة دولار للجواز الواحد.

وذكرت الصحيفة ان البرقية المرسلة من اليمن لهذه المنظمات كانت تقول: وكل ما عليك ان ترسل لنا الصور والاسماء وسوف نمنحك جوازا يمنيا فى مقابل ثلاثمائة دولار امريكى فقط لكل جواز.

مصر ترحب بدعوة اليمن الى اجتماع وزاري اسلامي لبحث قضية البوسنة

□ القاهرة - «الحياة»:

■ اعلن وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى تاييد مصر لدعوة اليمن لعقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الاسلامية للبحث في تطورات الموقف في البوسنة. وقال أن مصر ترحب بعقد هذا المؤتمر في صنعاء، وانه اذا عقد فإن مصر سوف تشارك فيه.

واضاف ان الامر يتطلب ان يكون المؤتمر فعالا وياخذ في اعتباره مختلف التطورات الجارية، لأنها تطورات متسارعة ولابد من معرفة موقف حكومة البوسنة من هذه التطورات ومن الاقتراحات المطروحة حتى يكون الاجتماع فعالاً.

واوضح موسى في تصريحات له امس انه لا بد من الإعداد الجيد للمؤتمر مؤكداً ان الاتصالات التي تجري حالياً مهمة لمعرفة الموقف، وبخاصة موقف حكومة البوسنة ومواقف مختلف الاطراف من المبادرات المطروحة حالياً، «وذلك حتى لا ينعقد المؤتمر في فراغ، او يعقد ولم تقدم حكومة البوسنة بعد رايها بالنسبة الى المبادرات المطروحة».

واشار الى ان الدول الإسلامية في حاجة لمعرفة رد فعل حكومة البوسنة.

واكد ان اجتماع صنعاء يظل مهما سواء عقد خلال الشهر الجاري او بعد ذلك. واكد اهمية عقد اجتماع لوزراء خارجية دول مجموعة الاتصال الدولية والإسلامية في ضوء التطورات الجديدة، مشيرا الى ضرورة ان تكون الدول الإسلامية طرفا في المساعي الدولية الجديدة وبخاصة ان احد العناصر الاساسية في المبادرة الاميركية لحل مشكلة البوسنة يتحدث عن تشكيل قوة من الدول الإسلامية في حال فشل هذه المبادرة.

وقال «ان كل هذه الامور تتطلب تنسيقاً بين الدول الاسلامية لأنها هي التي ستقرر ما تراه ولن تاخذ في هذا رغبات الآخرين الا بعد معرفة الاساس الذي تمت عليه ومدى العدالة فيه ومدى تقبل حكومة البوسنة، ومدى الرفض الصربي».

واضاف وزير الخارجية المصري ان خطة السلام الاميركية مطروحة حالياً على الاطراف الثلاثة المعنية مباشرة وان الخطة تقوم على اساس وقف اطلاق النار وعقد اجتماع ثلاثي يعد له اعدادا طيبا ويضم الصرب والكروات والبوسنيين. واكد اهمية الحفاظ على البوسنة كدولة مستقلة لها كل مقوماتها وعلى اساس مبادىء العدالة والإنصاف واخذ حقوق الغالبية المسلمة في الاعتبار.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ اغسطس ١٩٩٥

اليمن: جبهة معارضة تتحدث عن خطة لاعتقال انصارها

□ لندن - «الحياة»:

■ اتهمت «الجبهة الوطنية للمعارضة» (موج) الحكومة اليمنية باعداد خطة للقيام «بعمليات اعتقال واسعة وتصفية جسدية لمعارضيها». واعلن رئيسها رئيس حزب «رابطة ابناء اليمن» السيد عبدالرحمن علي الجفري استعداده للحضور الى صنعاء او عدن للمحاكمة شرط وجود محكمين من الجامعة العربية ومجلس الامن.

وقالت «موج» في بيان تلقت «الحياة» نسخة عنه امس: «فقد النظام اعصابه عندما لم يجد تجاوباً او تعاوناً من ابناء شعبنا ووضع الامن في صنعاء خطة للقمع والتنكيل بسكان عدن اسماها (الاكليل الهمداني) تهدف الى القيام بعمليات اعتقالات واسعة وتصفية جسدية وتعذيب لكل من ينتمي للمعارضة الجادة المؤثرة. وخصوصاً كل مؤيدي ومناصري الجبهة الوطنية للمعارضة (موج) التي انتشر نشاطها السياسي السلمي في كل المحافظات ما سبب قلقاً لدى السلطات خاصة عندما وجدت التفافاً جماهيرياً واسعاً ومؤيداً لموج».

وقال البيان ان «التنفيذ الفعلي لهذه الخطة، الاكليل الهمداني، بدأ اول من امس». وناشد البيان فرنسا «ان تكف عن مساعدة النظام الدكتاتوري في صنعاء، حيث علمنا من مصادر موثوقة بتعهد فرنسا بتجهيز وتدريب قوات خاصة للقمع، تحت مبرر حماية المناطق النفطية في اليمن، وهو مبرر واه حيث لا يوجد في اليمن من يسعى للعنف والارهاب ولا من يسعى بالمساس بثروات الوطن الا السلطة في صنعاء (...)».

ورات «موج» في بيانها ان «لا حل للازمة الا بتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، بلا استثناء او انتقاء، الهادفة الى تحقيق العدل... والمواطنة المتساوية، والتوازن والحكم المحلي، والرخاء ودولة النظام والقانون، طبقاً لمضامين وثيقة العهد والاتفاق، وثيقة الاجماع الوطني (...)».

من جهة اخرى عرض رئيس «موج» رئيس حزب «رابطة ابناء اليمن» السيد عبدالرحمن علي الجفري تحكيماً بينه وبين «اهل السلطة في صنعاء» عبر محكمين تختارهم الجامعة العربية «ومجلس الامن صاحب القرارات في الازمة».

وقال الجفري في تصريح صحافي «اعلنت مراراً استعدادي للحضور للمحاكمة في صنعاء او عدن وقبلت ان يكون الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيساً للمحكمة وان تكون المحاكمة علنية وان تذاع تلفزيونياً واذاعياً على الهواء مباشرة ولم يقبل اهل السلطة في بلادنا».

ومضى الجفري في تصريحه قائلاً: «والآن وحيث ان الخلاف سياسي، حوله اهل النظام في صنعاء الى حرب شنوها علينا وشاءت الظروف والنظام العالمي الجديد ان ينتصروا؛ وبالتالي فإن قضاة المحكمة المزعومة سيعينهم المنتصر. واجراءات وقوانين المحاكمة يضعها الخصم المنتصر فانه لا يمكن ان يتحقق العدل والحيادية. فهل يقبل اهل السلطة في صنعاء بالتحكيم عبر محكمين تختارهم الجامعة العربية ومجلس الامن صاحب القرارات في الازمة؟!

ففي حالة قبولهم ذلك فانني على استعداد للحضور الى صنعاء او عدن والتزم بحكم المحكمين اياً كان... فهل سيقبل اهل السلطة في صنعاء بحكم المحكمين المحايدين؟»



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ أغسطس ١٩٩٥

«الاشتراكي» يتهم السلطات بـ «تلفيق التهمة»

صنعاء: النائب محمد ناجي اعترف بقتل مواطن

□ صنعاء -
من إقبال علي عبدالله:

■ انهت النيابة العامة في محافظة إب (جنوب صنعاء) التحقيقات مع النائب محمد ناجي سعيد وسائقه وحارسه الخاص بتهمة قتل المواطن علي عبدالله الضالعي في ايار (مايو) ١٩٩٤ في مدينة الضالع (١٨٠ كلم شمال عدن) لأسباب سياسية، إذ كان القتيل من ابرز معارضي وصول محمد ناجي إلى البرلمان عن دائرة الضالع في الانتخابات التي جرت في نيسان (ابريل) ١٩٩٣.

وكان النائب، وهو عضو قيادي في الحزب الاشتراكي اليمني الذي يتزعمه السيد علي صالح عباد (مقبل)، نقل من مركز احتجازه في صنعاء إلى نيابة إب مطلع الشهر الجاري بعدما اعتقل في تموز (يوليو) الماضي بامر من النائب العام اثر رفع الحصانة البرلمانية عنه بموجب خطاب من رئيس البرلمان الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وافقت عليه هيئة رئاسة البرلمان.

• وذكرت انباء في صنعاء امس ان النائب الاشتراكي اعترف عند التحقيق بقتل الضالعي وبانه اعطى اوامره لسائقه وحارسه بدفن الجثة، وعزا أسباب ذلك إلى رفض الضالعي تنفيذ اوامره اثناء المعارك الحربية ضد قوات الوحدة الحكومية عند دخولها الضالع في أيار ١٩٩٤حيث كان النائب يقود فرقاً عسكرية تابعة للحزب الاشتراكي.

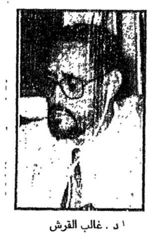
وعلم ان النيابة أحالت ملف القضية بعد استكمال التحقيق والمتهمين الثلاثة إلى محكمة الضالع للبدء في محاكمتهم في موقع فعل الجريمة. وتوقعت مصادر قضائية بدء المحاكمة الاسبوع المقبل. واحتجت قيادة الاشتراكي بشدة على اعترافات النائب محمد ناجي وقالت إن الاعترافات «غير صحيحة» وان النائب «ارغم بالقوة على قولها». وأوضحت ان سائق النائب، واسمه خالد، هو الذي قتل علي عبدالله اثناء المعارك من دون قصد، الأمر الذي ينطبق عليه قرار العفو العام الذي اصدره رئيس الجمهورية الفريق علي عبدالله صالح في بداية المعارك. وقالت مصادر في الاشتراكي لـ «الحياة» أمس إن «محاولة الصاق التهمة بالنائب الاشتراكي تشير إلى نية السلطات البدء بمحاربة نواب الاشتراكي في البرلمان بعدما نجحت في إبعاد الحزب من الائتلاف الحكومي بقوة السلاح صيف العام الماضي». واضافت «ستواصل كتلة الحزب مقاطعتها جلسات البرلمان في دورته في السابع من ايلول (سبتمبر) المقبل». وكان نواب الحزب اعلنوا انسحابهم في ٢٩ الشهر الماضي احتجاجاً على احتجاز محمد ناجي ورفض رئيس البرلمان مناقشة قضيته.



المصدر : الأهرام المسائى
القاهرة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ أغسطس ١٩٩٥

وزير الأوقاف اليمنى لـ «الأهرام المسائى»:

مساندة بعض الدول للإرهاب.. جريمة فى حق البشرية والإسلام



د. غالب القرش

أكد الدكتور غالب القرش وزير الأوقاف والشئون الاسلامية باليمن ان الدين الاسلامى لا يعرف الارهاب والتطرف كما يصوره الاعلام الغربى ويجب على الدول الاسلامية ان تكثف تعاونها حتى يمكنها التقدم الاقتصادى فى ظل النظام العالمى الجديد.

كما طالب بالوقوف بجوار شعب البوسنة من جميع دول العالم الاسلامى حتى يتم رفع الظلم عنهم.

وعلى هامش مؤتمر عطاء الاديان الذى عقد اخيراً بالاسكندرية.. كانت تساؤلات «الأهرام المسائى» حول قضايا المسلمين التى اصبحت حديث الرأى العام العالمى حيث طرحنا أكثر من سؤال على الدكتور غالب القرش وزير الأوقاف والشئون الدينية بدولة اليمن الشقيقة الذى جاءت اجاباته واضحة وصريحة.

■ بعد انهيار الشيوعية.. الغرب يتصور ان الاسلام هو العدو الأول لهم.. فبماذا تفسر ذلك؟

■■ الاسلام دين السلام والسماحة والعدل والاعتراف بالغير وأول دين يدعو الى حقوق الانسان وادعاء الحضارة الغربية انها أول من نادى بحقوق الانسان من خلال الاعلان العالمى الذى صدر عام ٤٨.. ادعاء كاذب لا أساس له من الصحة فالاسلام منذ ١٥٠٠ عام اعطى الانسان حقوقه الكاملة ابتداء من الجنين والطفل الذى أهمله الاعلام العالمى لحقوق الانسان وعلى المسلمين ان يتعاونوا ويعوا حتى يعيدوا مركزهم العالمى وتاريخهم المجيد.

وعلى الدول الاسلامية الكبيرة ذات الوزن الاقليمى والدولى الأخذ بيدى الدول الاسلامية الصغيرة والفقيرة وكذلك المنظمات والجماعات الاسلامية التى تعمل بصدق واخلاص للاسلام والمسلمين عليها ان توضح للغرب ان الدين الاسلامى ليس عدواً لأحد وانما هو دين السماحة والسلام.

■ محكمة العدل الدولية الاسلامية نشأت فكرتها على الساحة الدولية منذ عشر سنوات وحتى الان لم تر النور.. فما سبب هذا التأخير من وجهة نظركم؟

■■ محكمة العدل الدولية الاسلامية كانت فكرة ولاتزال الحاجة اليها قائمة ،والعقلاء والمفكرون والذين يحرصون على مصلحة الأمة يدعون اليها ولا يرون انها تتناقض مع وجود محكمة العدل الدولية.. اذ بالامكان ان توجد محاكم اقليمية او قومية فى العالم تكون متخصصة فى محيطها، اما القضايا العالمية ذات الصيغة الدولية العالمية فترجع الى المحكمة الدولية.

■ الكيل بمعيارين أهم الاتهامات التى وجهت للنظام العالمى الجديد تجاه ما يجرى للمسلمين فى البوسنة والهرسك فما تعليق فضيلتكم؟

■■ هذه الحقيقة أصبحت مكشوفة للصغير والكبير، والشعوب الغربية نفسها تستنكر توجه انظمتها خاصة الولايات المتحدة الامريكية وهى وحدها القادرة على أن تزيل هذا المفهوم وان تنفى عن نفسها والأمم المتحدة هذه التهمة الواضحة، ومسلمو البوسنة والهرسك قضيتهم حية منذ البداية بين شعوب المسلمين وبعض الأنظمة الاسلامية.

لكننا نرى اليوم ان كل المسلمين حكاما ومحكومين مهتمون اهتماما كبيرا بهذه القضية ومن بينهم مصر واليمن والسعودية ودول الخليج وتركيا. فالجميع تحرك تحركا مناسبا.. ومؤتمر الاسكندرية السابع أوصى فى توصياته بالتوجه الى العالم كله حتى يهتم بهذه القضية لوقف المذابح هناك.

ظاهرة الارهاب بدأت تنتشر بشكل لافت للنظر ضحيتها كثير من الأبرياء وهناك من يساعد الارهاب من بعض الدول.. فكيف يمكن وضع حد لهذه الظاهرة من وجهة نظركم؟

الارهاب وسفك دم الأبرياء شيء لا يقره العقل ولا الدين فجميع الأديان تحرمه.. وانني لن اصدق ما يقال فى الاعلام عن التهم التى توجه للبعض والاصل ان نحرص جميعا على أن ننفى هذه الصفة عن أية دولة اسلامية إلا ما ثبت بالدليل.. واذا ثبت على أى دولة تساعد الارهاب لا يجوز السكوت عنها.. ونحن فى اليمن كدنا قبل فترة ان نتهم بان عندنا معسكرات لتدريب الارهابيين إلا أننا ونحن ابرياء براءة الذئب من دم «يوسف» سارعنا ونادينا العالم ان يأتوا الى اليمن لينظروا بأنفسهم الأماكن التى حددت مكانا للتهم وأنزلنا السفراء من الدول المهمة الى تلك المناطق وكذلك الصحفيون فلم يجدوا شيئا، وهذا الكلام لا يعنى انه ليس هناك ارهاب فى العالم لكننى اقول ان الارهاب انواع فهناك ارهاب دول كبرى يمارس على دول صغرى، وهناك ارهاب انظمة لشعوبها وهناك ارهاب متنوع فى بعض الشعوب لأسباب مختلفة. لكن العالم كله لا يسمى ارهابا إلا ما يظهر من المدافعين عن انفسهم مثلما هو الحال فى فلسطين.. وذلك ما يصوره الاعلام الغربى.

محمد عبداللطيف

٠٠٤٥



أمطار اليمن

●● صنعاء: اعلن مصدر رسمى أمس ان الامطار الغزيرة التى تنهمر على البلاد منذ ثلاثة اسابيع ادت الى انهيار اربعين منزلا وعشرين مخزنا للحبوب فى جنوب اليمن لكنه لم يشر الى وقوع ضحايا بشرية.

واوضح المصدر ان المنازل ومعظمها مبنى من الطين ومخازن الحبوب تهدمت خلال الاسبوع الجارى فى محافظة «اب» على بعد خمسين كيلومترا الى الجنوب من صنعاء .

وحدثت ايضا انزلاقات للتربة في بعض المناطق الجنوبية من البلاد.



المصدر : الأيام البحرينية

التاريخ : ١٩/٨/١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صباح الأحمد يتوقع عودة علاقات الكويت مع الأردن واليمن قريباً

الكويت - رويتر:
توقع وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الاحمد الصباح عودة العلاقات مع الاردن واليمن وذلك بعد خمس سنوات من توترها بشدة بسبب الغزو العراقي للكويت.

ونسبت صحيفة (القبس) الى الشيخ صباح قوله انه لا يوجد شيء يمنعه من الاجتماع بوزير الخارجية الاردني عبدالكريم الكباريتي في المستقبل القريب.

وسيكون هذا لاجتماع في حالة انعقاده اول اتصال عالي المستوى منذ ان تضررت العلاقات بين الدولتين بسبب ازمة الخليج.

وقال الشيخ صباح ان الاجتماع يمكن ان يتم في اطار اجتماع قريب لوزراء خارجية الجامعة العربية في القاهرة او اي مكان آخر.

ونسبت الصحيفة اليه قوله ردا على اسئلة الصحفيين ان «ما سيحدث مع الاردن سيحدث مع اليمن وان العلاقات مع اليمن ستعود في المستقبل القريب».

وكان تقرير القبس احدث مؤشر بين علامات كثيرة على ان علاقات الكويت مع هاتين الدولتين قد بتحسن باسرع مما كان متوقعا. ويقول دبلوماسيون عرب ان التقارب الذي تم بين المملكة العربية السعودية والاردن في الآونة الاخيرة وقرار الاردن منح حق اللجوء لمنشقين من كبار الشخصيات العراقية يمكن ان يساعدا جهود المصالحة بين الكويت والاردن. ونسبت صحف اردنية الى الكباريتي امس الاول قوله ان سيجتمع مع الشيخ صباح على هامش اجتماع الجامعة العربية الذي سيعقد في القاهرة في 20 سبتمبر.



المصدر : السياسة الكويتية

التاريخ : ٢٠ / ٨ / ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصدر كبير اعتبر الخطوة قفزة على طريق التضامن العربي

اليمن ترحب بالتطبيع مع الكويت وتشيد بتصريحات صباح الأحمد

كتب. محمد زين:

■ أعلن مسؤول يمني كبير عن ترحيبه بتصريحات الشيخ صباح الأحمد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية حول رغبة الكويت في اعادة العلاقات مع اليمن الى طبيعتها وقال ان مثل تلك الخطوة ستكون قفزة مهمة على طريق اعادة التضامن العربي واعادة العلاقات اليمنية ـ الكويتية الى سابق عهدها من التطور والتعاون الاخوي..

وقال المصدر ان الشعب اليمني يكن الكويت مشاعر عميقة من التقدير والوفاء ازاء كل ما اسهمت به لصالح الشعب اليمني ودعم الثورة اليمنية ومسيرة التنمية في اليمن.

من جهة اخرى صرح مسؤول يمني اخر بان اليمن مستعدة لعقد محكمة علنية للمتهمين في حرب الانفصال. وكان عبدالرحمن الجفري الذي عينه علي سالم البيض نائبا له اثناء حرب الانفصال قد طالب اليمن بمحاكمة علنية.. وقال المصدر اليمني لـ «السياسة» إن بإمكان الانفصاليين المطلوبين للمحاكمة ان يفوضوا اي عدد من المحامين سواء من العرب او الاجانب لحضور هذه المحاكمة التي ستعقد في عدن العاصمة الاقتصادية.. وستتاح في هذه المحاكمة مشاركة منظمات حقوق الانسان والهيئات المهتمة بهذا المجال لحضور هذه المحاكمة..

وقال المصدر اليمني... إن التهم الموجهة لهؤلاء هي الخيانة العظمى وأعلان الانفصال وخرق الدستور وارتكاب جرائم حرب.. واضاف إنه بإمكان المتهمين وابرزهم علي سالم البيض وحيدر أبوبكر العطاس، وعبدالرحمن الجفري، وصالح السبيعي.. الحضور الى اليمن وانه سوف تتوافر اهم الضمانات كافة لمحاكمة عادلة.. واذا برأت المحكمة ساحتهم فان بامكانهم ان يعيشوا حياة طبيعية في اليمن. وردا على ما طرحه عبدالرحمن الجفري في صحيفة «الحياة» حول ضرورة ترؤس الرئيس علي عبدالله صالح المحكمة اجاب المصدر اليمني بانه ليس من اختصاص رئيس الجمهورية تولي رئاسة المحكمة، وان المحكمة سيرأسها بطبيعة الحال قاض مختص. على صعيد اخر اعلن اليمن ان الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية الدول الاسلامية الذي كان قد دعا الى انعقاده في صنعاء يوم السادس والعشرين من اغسطس الجاري لن ينعقد بسبب صعوبات. وقال بيان لوزارة الخارجية صدر في صنعاء مساء امس ان اليمن قد دعا الى اجتماع طارئ لدول منظمة المؤتمر الاسلامي على لسان الرئيس علي عبدالله صالح وقد ثمنت الكثير من الدول الاسلامية مبادرة اليمن هذه وابدت احدى وعشرون دولة استعدادها للمشاركة بفعالية في مؤتمر صنعاء». واضاف البيان قائلا «ولما كان النصاب القانوني لعقد الاجتماع الطارئ وفقا لميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي يستدعي موافقة ثلثي الدول الاعضاء البالغ عددها احدى وخمسون دولة وازاء عدم توفر هذا النصاب من جهة واقتراح دول اخرى النظر في مبادرة كهذه على ضوء ما ستسفر عنها الجهود التي تبذلها بعض الدول ومساعيها الرامية لايقاف الحرب وايجاد الحلول الكفيلة بصون حقوق كل الاطراف في منطقة البلقان فإن اليمن تعلن صعوبة عقد الاجتماع في هذه الظروف..

صنعاء تبدأ قريبا محاكمة قادة الانفصال

صنعاء - رويتر - قال مسؤول يمني امس ان محاكمة نائب الرئيس اليمني السابق علي سالم البيض وثلاثة اخرين من زعماء محاولة الانفصال بتهمة الخيانة ستبدأ خلال ايام.

وقال المسؤول ان البيض والآخرين سيحاكمون بتهمة الخيانة العظمى بالتخطيط واعلان الانفصال وارتكاب جرائم حرب وانتهاك الدستور.

ولم يحدد المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه موعد المحاكمة.

والزعماء الثلاثة الذين ينوي اليمن محاكمتهم الى جانب البيض هم رئيس الوزراء الجنوبي السابق حيدر ابو بكر العطاس ونائب رئيس الدولة عبدالرحمن الجفري ومحافظ عدن السابق منصور السيالي.

وقالت صنعاء في ابريل الماضي انها تسعى للحصول على مساعدة من الانتربول لتعقب واعتقال الرجال الاربعة الذين يعيشون الآن خارج اليمن وهم من بين ١٦ شخصا لم يشملهم عفو عام اصدره الرئيس علي عبدالله صالح عن المشاركين في محاولة الانفصال الفاشلة.

وقال المسؤول ان الحكومة [illegible] ستوفر جميع الضمانات لاجراء محاكمة عادلة.

واضاف انه اذا تمت تبرئة المتهمين فسيسمح لهم بالعيش في البلاد مثلهم [illegible] اي مواطن آخر.

وقال المسؤول ان السلطات اليمنية تقوم حاليا باعداد ملفات تتعلق بزعماء الانفصال الآخرين لاتخاذ قرار بشأنهم فيما بعد.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ اغس 1995

مواقف الحزب الاشتراكي تعرقل التوصل الى صيغة عمل مشترك

صنعاء تشهد اتصالات واسعة لـ «تطبيع» الوضع السياسي

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ شهدت الساحة السياسية اليمنية في الآونة الاخيرة اتصالات ناشطة بين حزبي الائتلاف الحكومي (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح) واحزاب في المعارضة منضوية في «مجلس التنسيق الاعلى للمعارضة» الذي اعلن عن تاسيسه اوائل اب (اغسطس) الجاري ويضم احزاب التكتل الوطني للمعارضة الستة المعروفة، بالاضافة الى الحزب الاشتراكي اليمني وحزب البعث العربي الاشتراكي (الجناح الموالي للعراق). وفي هذا الاطار التقى الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، رئيس مجلس النواب ورئيس التجمع الوطني للاصلاح مع ممثلين عن احزاب المعارضة الثمانية، تلاه لقاء مماثل مع رئيس الوزراء عبدالعزيز عبدالغني خلال الفترة نفسها، اول هذا الشهر. كما عقد لقاء ثلاثي ضم ممثلين عن قيادتي حزبي الحكم والحزب الاشتراكي اليمني.

وطرحت هذه اللقاءات التي تتم للمرة الاولى منذ انتهاء الحرب اليمنية الصيف الماضي، الكثير من التساؤلات عن مسار الحياة السياسية في اليمن، خصوصاً انها تمت بعدما طرح الاشتراكي مشروع وثيقة حول ما سماه «المصالحة الوطنية»، ووسط تكهنات عن وجود شروط يطرحها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتعلق بتهيئة المناخات السياسية في البلاد لانجاح برنامج الاصلاحات الاقتصادية وضمان حصول الحكومة اليمنية على الدعم اللازم من الصندوق والبنك الدوليين وبقية الدول المانحة للخروج من الضائقة الاقتصادية التي يمر بها اليمن بعد حرب قدرت خسائرها بـ ١١ بليون دولار.

لكن هذه التحركات والاتصالات لم تبلور حتى الآن مشروع عمل مشتركاً تنخرط فيه الاطراف المعنية سواء في الحكومة او في المعارضة، لكنها ساهمت في تحريك الحياة السياسية واعادة اكتشاف اتجاهات الاطراف على رغم الشروط والأسس التي كان حزبا الائتلاف الحاكم قد اعلناها غداة انتصار القوات الحكومية في حرب ١٩٩٤ لحماية وحدة البلاد وافشال المحاولة الانفصالية، فضلاً

التتمة في الصفحة (٦)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣٠ اغسطس ١٩٩٥

مقبل: لا صلة للاشتراكي بـ «موج» ولا بد من تعديل «وثيقة العهد والاتفاق»

□ صنعاء - من اقبال علي عبدالله:

■ دعا قيادي في الحزب الاشتراكي اليمني بقيادة السيد علي صالح عباد (مقبل) الى اجراء مراجعة شكلية على بنود «وثيقة العهد والاتفاق» التي وقعت في عمان في شباط (فبراير) ١٩٩٤. واعتبر ان «هناك إجماعاً وطنياً على هذه الوثيقة» التي وقّع عليها الائتلاف الحاكم حالياً المؤلف من المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح والتجمع اليمني للاصلاح بقيادة رئيس البرلمان الشيخ عبدالله الاحمر. وقال ان «من الضروري مراجعة موادها والأخذ في عين الاعتبار المستجدات وما يمر به البلد من محاولة لتهميش الديموقراطية». وزاد ان الامر يتطلب تعديلاً لا يؤثر في جوهر الوثيقة مثل تقديم او تاخير بعض بنودها، كما ان الضرورة تفرض الغاء بعض البنود لضمان تنفيذ الوثيقة». واعرب عن «أسفه للاتهامات الظالمة التي يتعرض لها الحزب الاشتراكي باستمرار من أجهزة الاعلام الرسمية في البلاد، تارة بالكفر والالحاد، وتارة اخرى بالخيانة والعمالة للخارج».

وقال مقبل في مؤتمر صحافي في صنعاء أمس ان الحزب الاشتراكي «لا تربطه أي صلة أو علاقة مع ما يسمى

التتمة في الصفحة (٦)

بالجبهة الوطنية للمعارضة (موج) في الخارج التي يراسها الجفري ونائبه سالم صالح محمد». وزاد ان «الدليل على ما نقوله القرار السياسي للحزب المتخذ في تشرين الأول (اكتوبر) العام الماضي بفصل اربعة من قادة الحزب البارزين سابقاً وهم علي سالم البيض وسالم صالح محمد وحيدر ابو بكر العطاس وصالح عبيد احمد لمشاركتهم في تشكيل المعارضة في الخارج».



المصدر : الوسط
العدد ١٨٩
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٥

أحزاب المعارضة اليمنية: برامج لمواجهة الحكومة

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

اعلن قادة المعارضة السياسية في اليمن عن تشكيل مجلس اعلى للتنسيق بين احزابهم الثمانية لمواجهة ما سموه «الممارسات المخالفة للدستور والقوانين، وانتهاك الحقوق والحريات، والاجراءات التعسفية التي تتخذها السلطة ضد احزاب المعارضة وقياداتها وعناصرها».

واكدوا في مؤتمر صحافي عقده ممثلوهم في احد فنادق صنعاء الاسبوع الماضي ان تشكيل مجلس التنسيق يأتي ضمن الاعداد للانتقال بالمعارضة الى «مرحلة نوعية عملية برامجية، واساليب عمل ترقى الى مستوى خطورة المرحلة».

وطالب قادة المعارضة الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح) في بيان ازالة آثار الحرب، وتهيئة المناخ الملائم للمصالحة الوطنية الشاملة، المرتكزة على أسس بناء الدولة الحديثة، كما نصت عليها وثيقة الاجماع الوطني، ووثيقة العهد والاتفاق».

واتهموا في بيانهم حزبي الائتلاف بعدم استشعار مسؤوليتهما نحو الوطن، «وخطورة ما يرتكب ضد ابنائه الذين سحقهم الفقر، والجوع، وغلاء المعيشة». كما وزع قادة المعارضة نص تقرير كانت صحفهم اعلنت عكوفهم على اعداده مطلع آب (اغسطس) الجاري لمناقشته مع قادة الائتلاف الحاكم، وصدر التقرير في ٧ صفحات تحت عنوان «نماذج من انتهاكات الحقوق السياسية والصحافية والقانونية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة من ١/٧/١٩٩٤ إلى ١٧/٧/١٩٩٥». وشاركت الأحزاب المعارضة الثمانية، وهي، الحزب الاشتراكي، والوحدوي الناصري، والبعث، وحزب الحق، واتحاد القوى الوطنية، والتجمع الوحدوي اليمني، واتحاد القوى الشعبية، وحزب الاحرار الدستوري، في إعداد التقرير.

واوضح قادة المعارضة الخطوط العريضة لما سموه المرحلة العملية في مواجهة سلطة الائتلاف. وابرز ملامحها «تصعيد الدعوة الى مصالحة وطنية شاملة وليس مصالحة سياسية فحسب»، على حد تعبير السيد عمر الجاوي زعيم التجمع الوحدوي اليمني، الذي اعتبرها «مصالحة لا تقتصر على الأحزاب السياسية، بل تشمل القوى الوطنية والسياسية عامة».

كذلك تدعو تصورات المعارضة الى حض المنظمات الجماهيرية والقوى الوطنية على «الاسهام في طرح الحقائق عما يجري أمام الراي العام اليمني بكل الوسائل والأساليب المتاحة للالتفاف حول القضايا والمطالب

٠٥٢٠٠٤٠



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٩

المشروعة». واستخدام كل الطرق المشروعة لمواجهة حزبي الائتلاف طبقاً لبرامج تحدد الخطوات وزمن كل منها. ويأتي ضمن تلك الخطوات، كما جاء في مجمل ردود قادة المعارضة، طرح المخالفات أمام القضاء، والدعوة الى عقد مؤتمر وطني، وتكريس الاحتجاج في مجلس النواب من قبل نواب المعارضة، والنزول الى الشارع في مسيرات سلمية.

وتجدر الاشارة الى أن قادة المعارضة نفوا ان تكون لقاءاتهم التي عقدوها مطلع الشهر الجاري، مع بعض قادة الائتلاف، حققت شيئاً من النجاح حيال القضايا التي أثاروها. كما نفوا ان تكون لهم علاقة بالمعارضة في الخارج. وأكدوا رفضهم لأية معارضة من خارج اليمن.

ولاحظ المراقبون ان حزبي الائتلاف خففا خلال الفترة الأخيرة لهجة الخطاب الاعلامي تجاه أحزاب وقادة المعارضة. وتوقعوا ان يكون الهدف من هذا هو التمهيد لاعلان قادة الائتلاف موافقتهم على العودة لمناقشة القضايا التي تثيرها المعارضة.



المصدر : الأيام

الإماراتية

التاريخ : ٢١ / ٨ / ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قيادة الحزب اكدت ان الأمر قيد الدراسة

التجمع اليمني للاصلاح ينفي اتخاذ قرار نهائي للخروج من الائتلاف الحاكم

صنعاء - أ. ش. أ

ذكرت مصادر مطلعة في المؤتمر الشعبي العام الحاكم في اليمن ان الدكتور محمد سعيد العطار نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والنفط هو احد ابرز المرشحين لتشكيل حكومة جديدة بات من المؤكد اعلانها في شهر اكتوبر القادم.

وقالت هذه المصادر ان الدكتور عبدالكريم الارياني نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لن يشارك في الحكومة الجديدة حتى يتفرغ لمنصب الامين العام للمؤتمر الشعبي العام.

ورجحت المصادر ان يسند الى عبدالعزيز عبدالغني رئيس الوزراء الحالي رئاسة المجلس الاستشاري وهو هيئة مساعدة لرئيس الدولة تضم عددا من كبار الشخصيات السياسية والعامة.

وكان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح قد ابدى عدم رضاه عن اداء الحكومة الحالية ورغبته في تطوير ادائها بما يتناسب مع مهام الفترة القادمة وذلك خلال جولاته الاخيرة في عدد من المواقع اليمنية.

من جهة اخرى، نفت مصادر قيادية في حزب التجمع اليمني للاصلاح ان تكون قيادة الحزب قد اتخذت قرارا نهائيا بالخروج من الائتلاف الثنائي الحاكم الذي يضمها مع المؤتمر الشعبي العام مع نهاية العام الحالي.

واكدت هذه المصادر ان الامر لايزال تحت الدراسة من قبل لجان متخصصة في حزب التجمع وان الحسم واتخاذ الموقف النهائي سوف يتم على ضوء تقييم نتائج المشاركة مع حزب المؤتمر الشعبي العام والتي بدات منذ عشرة اشهر.

وكانت انباء صحفية قد رددت اكثر من مرة ان التجمع في سبيله لفض الشراكة مع المؤتمر لاسباب كثيرة من اهمها شعبيته التي تتعرض للتهديد بسبب مشاركته لحزب المؤتمر في السلطة واتخاذ القرارات التي لا تحظى بتأييد شعبي احيانا.

كما ان تجمع الاصلاح اليمني لا يود ان تتضائل فرصه في الحصول على نتائج ممتازة خلال الانتخابات التشريعية القادمة في عام 1997. ويشكو وزراء الحكومة المنتمين للاصلاح من تجاهلهم ازاء الترشيحات التي تتم للمناصب القيادية حتى داخل وزاراتهم وان معظم الترشيحات للمناصب الرئيسية والقيادية تضم عناصر تنتمي لحزب المؤتمر الشعبي مع تجاهل التجمع.

وصرحت مصادر التجمع اليمني للاصلاح لمراسل وكالة أنباء الشرق الاوسط في صنعاء بان هناك خطوطا حمراء وضعت بحيث لا يتجاوزها مرشحو الاصلاح مثل وزارات الدفاع والخارجية والداخلية وبعض المناصب الامنية الهامة التي تقتصر على أعضاء حزب المؤتمر فقط.

٥٤٠٠٤



عائدون من الخارج ينتقدون قيادة «موج»

اليمن: زعماء «الانفصال» يحاكمون خلال أيام

□ صنعاء -
من إقبال علي عبدالله:

■ نقض عائدون الى البلاد، مستفيدين من قرار العفو الذي كان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح اصدره في ايار (مايو) العام الماضي، ادعاءات «العناصر الانفصالية» في الخارج، ونفوا وجود حملات اعتقال وتصفيات جسدية يتعرض لها العائدون من جانب أجهزة الأمن. في غضون ذلك (رويتر) قال مسؤول يمني، امس الأحد، ان محاكمة نائب الرئيس اليمني السابق علي سالم البيض وثلاثة اخرين من زعماء محاولة الانفصال بتهمة الخيانة ستبدا خلال ايام. وقال ان البيض والآخرين سيحاكمون بتهمة «الخيانة العظمى بالتخطيط واعلان الانفصال وارتكاب جرائم حرب وانتهاك الدستور». ولم يحدد المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه موعد المحاكمة.

اما الزعماء الثلاثة الذين تنوي صنعاء محاكمتهم، الى جانب البيض، فهم رئيس الوزراء السابق حيدر ابو بكر العطاس ونائب رئيس الدولة الانفصالية عبدالرحمن الجفري ومحافظ عدن السابق منصر السييلي.

وكانت صنعاء أعلنت في نيسان (ابريل) الماضي أنها تسعى للحصول على مساعدة من الانتربول لتعقب الرجال الأربعة الذين يعيشون الآن خارج اليمن واعتقالهم، وهم من بين ١٦ شخصاً لم يشملهم عفو عام اصدره الرئيس اليمني عن المشاركين في محاولة الانفصال الفاشلة.

وقال المسؤول إن الحكومة ستوفر كل الضمانات «لاجراء محاكمة عادلة»، واضاف: «اذا تمت تبرئة المتهمين فسيسمح لهم بالعيش في البلاد مثلهم مثل اي مواطن اخر». واشار الى ان السلطات اليمنية تقوم حالياً باعداد ملفات تتعلق بزعماء الانفصال الآخرين لاتخاذ قرار بشانهم في ما بعد.

وافاد عائدون رفضوا الكشف عن هوياتهم ان عودتهم جاءت بعدما تكشف لهم ان «القيادات الانفصالية» تستغلهم لاستدراج «صدقات» مالية تؤمن لها العيش المرفه في الخارج. وقالوا ان قرار عودتهم قد اتخذ الشهر الماضي تموز (يوليو) بعد قيام عدد من قيادة جبهة المعارضة (موج) في شراء شقق مفروشة بعشرات الاف الدولارات «في الوقت الذي لا يزال الكثير منا لا يحصل على المساعدة الشهرية بشكل منتظم ومن دون حسم بحجة دعم المعارضة ونشاطها الاعلامي في الخارج».

واوضحوا ان البيانات التي تصدرها «موج» بين الحين والآخر لا تمثل الموجودين في الخارج بل هي صادرة عن القيادات الانفصالية التي يراسها عبدالرحمن علي الجفري. واوضحوا انه على عكس ما يقوله القادة في الخارج «عدنا الى اعمالنا السابقة هنا في البلاد واعيدت الينا حقوقنا المالية ومنازلنا وجرى تعويض البعض ممن دمرت منازلهم او سرقت خلال الحرب».



المصدر : الخليج
الإمارات
التاريخ : ٢١/٨/١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن يبدأ قريباً محاكمة قادة الانفصال بتهمة الخيانة العظمى وارتكاب جرائم حرب

صنعاء - رويتر:

قال مسئول يمني امس الاحد ان محاكمة نائب الرئيس اليمني السابق علي سالم البيض وثلاثة اخرين من زعماء محاولة الانفصال بتهمة الخيانة ستبدأ خلال ايام.

وقال المسئول ان البيض والاخرين سيحاكمون بتهمة «الخيانة العظمى بالتخطيط واعلان الانفصال وارتكاب جرائم حرب وانتهاك الدستور».

ولم يحدد المسئول الذي طلب عدم نشر اسمه موعد المحاكمة.

والزعماء الثلاثة الذين ينوي اليمن محاكمتهم الى جانب البيض هم رئيس الوزراء الجنوبي السابق حيدر ابو بكر العطاس ونائب رئيس الدولة الانفصالية عبد الرحمن الجفري ومحافظ عدن السابق منصر السيلي.

وقالت صنعاء في ابريل الماضي انها تسعى للحصول على مساعدة من الانتربول لتعقب واعتقال الرجال الاربعة الذين يعيشون الان خارج اليمن وهم من بين 16 شخصا لم يشملهم عفو عام اصدره الرئيس علي عبد الله صالح عن المشاركين في محاولة الانفصال الفاشلة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢١ [illegible] ١٩٩٥



خيبة أمل في صنعاء بعد اضطرارها لتأجيل مؤتمر اسلامي بشأن البوسنة

□ صنعاء – من فيصل مكرم:

■ اصيبت صنعاء بخيبة أمل كبيرة ازاء عدم استجابة معظم الدول الاسلامية لدعوة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الى عقد مؤتمر اسلامي طارئ، على مستوى وزراء الخارجية في العاصمة اليمنية يوم ٢٦ من الشهر الجاري للبحث في أوضاع المسلمين في البوسنة.

وأعلنت صنعاء رسمياً ليل السبت عن أسفها لتأجيل عقد المؤتمر الى موعد غير مسمى، نظراً الى ان النصاب القانوني لم يكتمل بموافقة ثلثي الدول الاسلامية البالغ عددها ٥١ دولة على الحضور.

وعلمت «الحياة» انه حتى قبل اعلان البيان الرسمي بالاعتذار، كانت وزارة الخارجية اليمنية تلقت موافقة ٢١ دولة فقط بينها الأردن ومصر والجزائر وايران وغامبيا وسيراليون والسودان وموريتانيا وعمان وقطر وجزر القمر والغابون والسنغال وجيبوتي وفلسطين بالاضافة الى اليمن وجمهورية البوسنة والهرسك كما علم ان باكستان وتركيا اعتذرتا عن عدم المشاركة لان الموعد المحدد للمؤتمر لا يناسبهما. اما الدول الأخرى فلم ترد على الدعوة بالموافقة ولا بالاعتذار. وطلب بعض الدول الى الحكومة اليمنية التريث في عقد المؤتمر ريثما تتضح مؤشرات الوساطة الدولية في البوسنة، باعتبار ان المؤتمر سيعقد للبحث في التطورات الراهنة في البوسنة والهرسك وفي أوضاع المسلمين في هذه الجمهورية، بالاضافة الى تدارس التطورات الدولية والمتغيرات في العالم التي تهم العالم اسلامي.

ويعتقد المراقبون ان صنعاء واجهت ضغوطاً خارجية حالت دون نجاح مساعيها في الحصول على موافقة غالبية الدول الاسلامية لحضور المؤتمر الطارئ، على رغم انها تهيأت في الأيام القليلة الماضية لاستضافته وانجاحه، فيما ابدى العديد من الدول رغبة في اتاحة فرصة للمفاوضات والمساعي الدولية الجارية لانهاء الصراع في منطقة البلقان.

وأشار بعض المصادر الى ان دولاً غربية لم تبد ارتياحها لعقد المؤتمر الطارئ لوزراء خارجية الدول الاسلامية للبحث في أوضاع البوسنة والهرسك، في الوقت الذي تشهد المنطقة متغيرات لم تتبلور مراميها بعد.



قيادة «الإصلاح» تنفي الانسحاب من الائتلاف الحاكم

صنعاء: العطار أبرز المرشحين لتشكيل حكومة جديدة

■ صنعاء - أ ش أ - ذكرت مصادر مطلعة في المؤتمر الشعبي العام الحاكم في اليمن ان الدكتور محمد سعيد العطار نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والنفط هو احد أبرز المرشحين لتشكيل حكومة جديدة بات من المؤكد اعلانها في شهر أكتوبر المقبل.

وقالت هذه المصادر ان الدكتور عبد الكريم الارياني نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لن يشارك في الحكومة الجديدة حتى يتفرغ لمنصب الامين العام للمؤتمر الشعبي العام.

ورجحت المصادر ان يسند الى عبد العزيز عبد الغني رئيس الوزراء الحالي رئاسة المجلس الاستشاري وهو هيئة مساعدة لرئيس الدولة تضم عددا من كبار الشخصيات السياسية والعامة.

وكان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أبدى عدم رضائه عن اداء الحكومة الحالية ورغبته في تطوير ادائها بما يتناسب مع مهام الفترة المقبلة وذلك خلال جولاته الاخيرة في عدد من المواقع اليمنية.

من جانب أخر نفت مصادر قيادية في حزب التجمع اليمني للاصلاح ان تكون قيادة الحزب قد اتخذت قرارا نهائيا بالخروج من الائتلاف الثنائي الحاكم الذي يضمها مع المؤتمر الشعبي العام نهاية العام الجاري.

وأكدت هذه المصادر ان الامر لايزال تحت الدراسة من قبل لجان متخصصة في حزب التجمع وان الحسم واتخاذ الموقف النهائي سيتم على ضوء تقييم نتائج الشاركة مع حزب المؤتمر الشعبي العام والتي بدأت منذ عشرة أشهر.

وكانت انباء صحافية رددت اكثر من مرة أن التجمع في سبيله لفض الشراكة مع المؤتمر لاسباب كثيرة من أهمها شعبيته التي تتعرض للتهديد بسبب مشاركته لحزب المؤتمر في السلطة واتخاذ القرارات التي لا تحظى بتاييد شعبي أحيانا.

كما ان تجمع الاصلاح اليمني لا يود أن تتضاءل فرصته في الحصول على نتائج ممتازة خلال الانتخابات التشريعية المقبلة في عام ١٩٩٧.

ويشكو وزراء الحكومة المنتمية للاصلاح من تجاهلهم ازاء الترشيحات التي تتم للمناصب القيادية حتى داخل وزاراتهم وأن معظم الترشيحات للمناصب الرئيسية والقيادية تضم عناصر تنتمي لحزب المؤتمر الشعبي مع تجاهل التجمع.

وصرحت مصادر التجمع اليمني للاصلاح بأن هناك خطوطا حمرا وضعت بحيث لا يتجاوزها مرشحو الاصلاح مثل وزارات الدفاع والخارجية والداخلية وبعض المناصب الامنية المهمة التي تقصر على أعضاء حزب المؤتمر فقط.



المصدر : الأهرام
القاهرة

التاريخ : ١-٢ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صنعاء تعتزم محاكمة قادة الانفصال قريبا

صنعاء ـ ر. اكد مسئول يمنى امس ان نائب الرئيس اليمنى السابق على سالم البيض وثلاثة اخرين من قادة الانفصال فى جنوب اليمن سيحاكمون غيابيا قريبا بتهمة الخيانة العظمى واعلان الانفصال وارتكاب جرائم حرب. وقال المسئول : ان المحاكمات ستجرى فى مدينة عدن ولكنه لم يحدد موعدا لها، مشيرا الى ان الثلاثة الاخرين هم رئيس وزراء جمهورية اليمن الجنوبى السابق حيدر أبوبكر العطاس ونائب الرئيس عبدالرحمن الجفرى ومحافظ عدن صالح السيالى

٠٤٤٠٥٩



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٥

تأجيل محاكمة الأربعة

الجفري سيرسل محامين عرباً للدفاع عنه أمام المحكمة العليا

☐ صنعاء - من إقبال علي عبدالله:

■ ارجأت المحكمة العليا اليمنية موعد بدء محاكمة المتهمين الأربعة من قادة الانفصال، الذين تقدمت النيابة العامة بطلب محاكمتهم بتهم «الخيانة العظمى وبالتخطيط واعلان الحرب والانفصال وانتهاك الدستور ونهب الأموال العامة واعطاء الأوامر العسكرية لضرب المنشآت الاقتصادية ومنازل المواطنين».

وقال مسؤول في المحكمة امس لـ «الحياة» إن تأجيل المحاكمة التي كانت مقررة مطلع الشهر المقبل أيلول (سبتمبر) إلى منتصف تشرين الأول (اكتوبر) تم بناء على طلب احد المتهمين، وهو السيد عبدالرحمن علي الجفري زعيم جبهة المعارضة في الخارج «موج» الذي يعتزم ايفاد محامين عرباً للدفاع عنه إلى جانب المتهمين الثلاثة الآخرين علي سالم البيض النائب السابق لرئيس الجمهورية وحيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء السابق وصالح منصر السييلي محافظ عدن السابق. واضاف ان المحكمة، استناداً إلى لائحة الاجراءات القضائية والدستور، اقرت تأجيل المحاكمة لاكثر من ٤٥ يوماً حتى تتاح الفرصة للمتهمين لاختيار من يقوم بالدفاع عنهم، وفي حال انقضاء المدة فستعين المحكمة تكليف محامين يمنيين هذه المهمة. وستجرى وقائع المحاكمات في مدينة عدن «لوقوع فعل الجرائم التي يتهم بها الأربعة فيها، خلال الفترة من ايار (مايو) حتى تموز (يوليو) العام الماضي». وجدد مصدر رسمي امس «ترحيب الحكومة اليمنية بمشاركة اي محام عربي أو أجنبي في الدفاع عن المتهمين، كذلك بحضور ممثلين عن اي منظمات عربية أو دولية تعنى بحقوق الانسان، وذلك لضمان اجراء المحاكمات بصورة عادلة ونزيهة». واكد «احترام السلطات المختصة اي قرار تتخذه هيئة المحكمة بشأن المتهمين بما في ذلك قرار تبرئتهم من التهم المنسوبة اليهم». وقال: «إذا اتخذت المحكمة قراراً بتبرئتهم، فلهم الحق في ممارسة حياتهم بشكل طبيعي داخل البلاد وفق الحقوق المكفولة للمواطنين في الدستور».

وكشفت مصادر قضائية أن اكثر من خمسين شاهد اثبات، بينهم قادة عسكريون ميدانيون، شاركوا في الحرب، سيدلون بشهاداتهم امام المحكمة.

وقالت هذه المصادر لـ «الحياة» إن عدداً من القادة العسكريين أفادوا بأنهم، عند بدء المعارك في ايار ٩٤، تلقوا تعليمات «صارمة» من البيض والجفري باطلاق صواريخ «سكود» على العاصمة صنعاء وقصف محطة الكهرباء الرئيسية في المخا في محافظة الحديدة شمال غربي عدن، بالاضافة إلى قصف مصفاة عدن ومطارها. وزادت ان هناك عسكريين تلقوا قبيل سقوط عدن في ايدي القوات الحكومية، أوامر بقصف عدد من المنشآت الاقتصادية بغية حرمان الحكومة من الاستفادة منها، غير ان عدداً من الطيارين رفضوا الأوامر واعلنوا استسلامهم لقوات الحكومة التي وصلت إلى المطار الحربي في عدن بعد يومين فقط على تلقي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة
الكويتية

التاريخ : ٢٢/٨/١٩٩٥

اليمن: حروب واشتباكات قبلية وسقوط عشرات القتلى والجرحى

صنعاء .«السياسة»:

■ سقط اكثر من عشرة قتلى وعدد كبير من الجرحى في اشتباكات وحروب قبلية شهدتها بعض المناطق اليمنية خلال الاسبوع الجاري.

ففي محافظة مارب التي تقع على بعد ١٥٠كم شمال شرق صنعاء ادى هجوم شنته قبيلة، عبيدة، يوم الاحد الماضي على قبيلة،مراد، التي تنافسها الزعامةعلى مارب الى سقوط خمسة قتلى بينهم اربعة اطفال ينتمون إلى اسرة واحدة، في وقت يتوقع المراقبون تطور الصراع خلال الايام القليلة المقبلة بين القبيلتين بسبب اصرار قبيلة مراد على الثار واتهامها اطرافا لم تسمها في السلطة بدعم قبيلة «عبيدة» وقال احد زعماء قبيلة مراد في تصريح صحافي نشر امس في صنعاء ان بعض الاطراف في المؤسسة العسكرية تعمل منذ فترة طويلة على تاجيج الصراع بدعم احد طرفي النزاع بهدف اشغال القبائل في مشاكل الثار لتفرغ هذه الاطراف للسيطرةعلى مقدرات البلاد.

اما في منطقة «نهم» الواقعة على بعد خمسين كيلومتراً عن العاصمة صنعاء فقد اشتعلت الحرب في اوساط القبيلة بسبب ثار قديم استخدمت فيها مختلف انواع الاسلحة الخفيفة والثقيلة وادت الى سقوط قتيل واحد واثني عشر جريحاً، في حين كانت المعارك التي بدات يوم الخميس الماضي متواصلة حتى يوم امس (الثلاثاء).

الى ذلك ادى قتال نشب في محافظة اب على بعد ١٦٠ كلم جنوب صنعاء بين مديرية «وصاب» التابعة لمحافظة ذمار ومديرية «الحزم» التابعة لمحافظة اب الى سقوط خمسة قتلى من الطرفين.

من جهة ثانية اطلقت السلطات اليمنية اول من امس سراح الشيخ محمد الزايدي وسبعة من مرافقيه كانت اعتقلتهم السلطات الامنية بتهمة التعاون مع منظمة «موج» التي يراسها عبد الرحمن الجفري، حيث قاموا بتوزيع منشورات وملصقات خاصة بهذه المنظمة في العاصمة صنعاء اوائل هذا الشهر.

مما يذكر انه جرى اعتقال هذه المجموعة بعد الافراج عن علي مبارك الزايدي اثر تدخل منظمة العفو الدولية لدى السلطات، بعد ان كان قد اعتقل في السادس من اغسطس الجاري..

على صعيد اخر وبعد اسبوع من اشهارمجلس التنسيق الاعلى لاحزاب المعارضة الوطنية في اليمن ظهرت اول بوادر الخلاف داخل المجلس، فقد وجه احد اعضائه وهو التجمع الوحدوي انتقادات شديدة للمجلس الاعلى للمعارضة.

واستنكرت صحيفة الحزب (التجمع) في افتتاحية عددها الاخير اداء المجلس،واتهمته بالعجز.. واشارت الصحيفة الى ان المجلس لم يتابع التقرير الذي تقدم به الى الصحافيين والراي العام حول الخروقات الدستورية والقانونية لسلطة الائتلاف الحاكم مؤكدة ان التكتل الوطني للمعارضة كان قادرا على اكتشاف الخروقات واقتراح البدائل والحلول للازمة القائمة في البلاد.

ودعت الصحيفة احزاب المعارضة الى ايقاف صحفها التي تتعرض للمحاكمة والرقابة حتى تلزم الائتلاف باحترام القانون.

غير ان الصحيفة انتقدت في مكان اخر المؤتمر الشعبي العام (الحزب الرئيسي في الحلم) ووصف الامين العام للتجمع السيد عمر الجاوي حزب المؤتمر بانه مخلوق من نار بينما الاحزاب الاخرى مخلوقة من طين. ونوه الى ان المؤتمر الخامس لحزب المؤتمر الذي انعقد منذ شهرين «دفع باولاد الجهاد لاحتلال مقاعد قيادية..وانه منذ ذلك بدات عملية القهر وخرق القانون وترفع الرتب للدولار والريال بالتناوب ، وضرب الحريات مباشرة».

من جهة ثانية في اول رد فعل شعبي على اعتقال ومحاكمة عضو البرلمان اليمني محمد ناجي سعيد (اشتراكي) استنكر مواطنو دائرته الانتخابية عملية الاعتقال وطالبوا بالافراج عن ممثلهم وتطبيق قرار رئيس الجمهورية بالعفو العام.

وفي بيان وقعه (٢١٣) مواطنا ناشد ممثلو السلطة المحلية وفروع الاحزاب والتنظيمات السياسية ومشايخ واعيان الدائرة رئيس الجمهورية التدخل لايقاف المحاكمة والافراج عن النائب.

ياتي هذا عشية الجلسة الثانية من المحاكمة التي تنعقد في الضالع اليوم حيث عقدت الجلسة الاولى الخميس الماضي استمعت خلالها المحكمة لبيان الاتهام ورد النائب الذي انكر التهم الموجهة اليه، وتذرع بالحصانة البرلمانية مطالبا باجراء المحاكمة في حضور محاميه الذين يتوقع ان يكونوا حاضرين في جلسة اليوم.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ اغسطس ١٩٩٥

صنعاء : علي صالح يتدخل لانهاء أزمة بين «المؤتمر» و«الاصلاح»

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ ادى تدخل الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح الى تفادي ازمة سياسية بين حزبي الائتلاف الحاكم، المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح.

وكان المؤتمر الشعبي اصدر تعميماً الى جميع قياداته وأعضائه في انحاء اليمن، بتوقيع الامين العام المساعد يحيى الراعي، دعاهم فيه الى عدم التعامل مع المكاتب التابعة لوزارة التموين والتجارة تحت اي مسمى بسبب السياسة التي تتبعها الوزارة (التي يشغلها وزير من تجمع الاصلاح هو السيد محمد الافندي) في توزيع المواد الغذائية والتموينية، عبر مشرفين جدد، ما ادى الى نشوء وزارة داخل وزارة التموين سميت «وزارة المشرفين»، حسب ما جاء في التعميم الذي حصلت «الحياة» على نسخة منه.

وادى ذلك الى احتجاج التجمع اليمني للاصلاح لدى قيادة «المؤتمر» وبالاخص لدى الرئيس علي صالح، واعتبر هذا التعميم مساساً بوثيقة الائتلاف ومحاولة واضحة لتعكير العلاقة بين الحزبين الحليفين المؤتلفين ومخالفة للواقع والمنطق، باعتبار ان المؤتمر الشعبي هو الحزب الحاكم الرئيسي في الائتلاف، ومثل هذا التعميم يعد تحريضاً ضد جهاز من اجهزة الحكومة الرسمية وكان المؤتمر يمارس دور الحاكم والمعارض في آن.

وبادر الرئيس صالح الى الغاء

صنعاء : علي صالح يتدخل

تتمة الصفحة الاولى

التعميم الذي اصدره الامين العام المساعد لحزبه. وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان الرئيس اليمني انتقد هذا العمل «الذي لا يعبر عن وجهة نظر المؤتمر وقد يتسبب في تعكير العلاقات بين حزبي الائتلاف».

وفي تطور لاحق اصدر رئيس الوزراء اليمني السيد عبدالعزيز عبدالغني، عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر، اوامره صباح امس بعدم الالتزام بما ورد في التعميم المتعلق بوزارة التموين والتجارة، واعتبره «تدخلاً في شؤون الحكومة واجهزتها الرسمية». واشاد قياديون في تجمع الاصلاح بالطريقة التي عالج بها الرئيس صالح هذه القضية وتدخله في الوقت المناسب «لايقاف مثل هذه التجاوزات والتصرفات التي لا تعبّر عن سياسة المؤتمر الشعبي العام وقد تخلق حساسيات تؤثر في مسيرة التحالف الحكومي». واكد هؤلاء ان العلاقة بين الحزبين «قوية وثابتة يسودها التفاهم حول مجمل القضايا التي تهمهما على الصعيدين الحكومي والتنظيمي».



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢/٨/١٩٩٥

ندوة في صنعاء تناقش العلاقات الكويتية ـ اليمنية

صنعاء ـ «السياسة»:

■تعقد في العاصمة اليمنية غدا ـ الاربعاء ندوة حول العلاقات اليمنية ـ الكويتية تنظمها صحيفة «يمن تايمز» الناطقة باللغة الانكليزية.

وقال رئيس تحرير الصحيفة الاستاذ في جامعة صنعاء الدكتور عبدالعزيز السقاف ان الندوة تتمحور حول الخطوات التي اتخذها اليمن لاستعادة العلاقات مع دولة الكويت والتغييرات في الخطاب الاعلامي الكويتي تجاه اليمن، إضافة الى أمور وقضايا اخرى. ...

واوضح الدكتور السقاف ان حشدا من السياسيين واساتذة الجامعة والشخصيات الوطنية سيشاركون في الندوة وكذلك مندوب عن وزارة الخارجية اليمنية.

وقال السقاف ان الهدف من اقامة الندوة تحريك الجمود في العلاقة بين البلدين الشقيقين والدفع بها نحو الانفراج، كما انها تشكل اداة من أدوات التعبئة الشعبية للدفع بالقرار السياسي اليمني في الاتجاه الصحيح نحو ما يجب ان تكون عليه العلاقة مع الكويت.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ أغسطس ١٩٩٥

الجفري : لم أطلب تاجيل محاكمتي

□ لندن - «الحياة»:

■ نفى رئيس «الجبهة الوطنية للمعارضة» اليمنية السيد عبدالرحمن الجفري ان يكون طلب من المحكمة اليمنية العليا تاجيل محاكمته حتى يتمكن من ايفاد محامين.

وجاء في بيان صحافي اصدرته الجبهة رداً على خبر نشرته «الحياة» امس نقلاً عن مسؤول في المحكمة أفاد فيه ان المحاكمة أجلت بناء على طلب الجفري ان رئيس الجبهة «لم يطلب بصورة مباشرة أو بغير مباشرة تاجيل المحاكمة».

وقال الجفري «لم اتصل بما تسمى المحكمة العليا اليمنية ولم اطلب منها تاجيل المحاكمة لانني ارفض اصلاً ان تتولى محاكم مثل هذه القضية. فتلك المحاكم التي عينها النظام لا تملك إلاّ ان تحكم بما تامرها به السلطة التنفيذية. ومما يؤكد عدم صدقية هذه المحاكم ان يصدر عنها مثل هذا التصريح الذي تدعي فيه كذباً انني طلبت تاجيل المحاكمة».

وتابع رئيس الجبهة الوطنية للمعارضة «اي عدل يرجى من محكمة تلفق مثل هذا الكلام. نحن على استعداد للمحاكمة بشرط أن يراس المحكمة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح، مباشرة لا بالوكالة، وان تكون علنية ومذاعة، او ان يشكل مجلس الامن صاحب القرارات في قضيتنا لجنة تحكيم وسنحضر امامها في عدن او في أي مكان، وسيعرف العالم من هم مجرمو الحرب، ومن الذي خالف الشرعية الدستورية والشرعية الدولية».

وختم: «ولدينا ادلة على انهم لم ينتهوا بعد من تزوير الوثائق، وإقناع شهود بالاغراء والترهيب ليشهدوا زوراً ضدنا».

اللجنة الشعبية اليمنية تناشد صالح التدخل لإطلاق سراح الأسرى

ا صنعاء ـ كونا ، وجهت اللجنة
شعبية اليمنية لمناصرة الكويت هنا
س رسالة الى الرئيس علي عبد الله
الح طالبته ببذل مساعيه لدى
نظام العراقي لاطلاق سراح الكويتيين
حتجزين في السجون العراقية منذ
غزو العراقي الغاشم للكويت في
غسطس عام ١٩٩٠.

قال رئيس اللجنة يحى محمد الحدي
ن ماتراه الان كافراد بعيدين عن
تاهات السياسة هو ان مشكلة
لشعب الكويتي الشقيق لم تنته بعد
مع جاره الذي غدر به وادخل المنطقة
باسرها في هذه المحنة المستمرة رغم
مضي اكثر من خمس سنوات.

واشار الى ان الرسالة وجهت الى
الرئيس صالح اكدت ان هناك اكثر من
٦٠٠ اسير كويتي محتجز في سجون
النظام العراقي والذي ما يزال يماطل
في اطلاق سراحهم ويتقلب ما بين
انكار وجودهم والاعتراف بوجود عدد
قليل منهم فقط بينما يعترف كل من
يقدر له ....

الخروج من العراق بانهم موجودون هناك بالفعل.

وتساءلت الرسالة هل يجوز ان تكون هذه القضية الانسانية رهنا للمماحكة وان تستخدم كورقة لممارسة الضغط السياسي وتحقيق مكاسب من اي نوع على حساب الانسان وحريته.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ اكتوبر ١٩٩٥

حملة لوزارة الداخلية لضبط أوضاع الأجانب

اليمن: خطوة أولى نحو تطبيق قانون تنظيم الأحزاب

□ صنعاء - من إقبال علي عبدالله:

■ تبدا لجنة الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية خلال الأيام المقبلة عملية طلب البيانات والمعلومات من الأحزاب الموجودة في البلاد، بما فيها حزبا الائتلاف الحاكم، المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح وتجمع الاصلاح بزعامة رئيس البرلمان الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر.

وقال السيد عبدالله احمد غانم رئيس اللجنة لـ «الحياة» امس: «تاتي هذه الخطوة الاجرائية المهمة بعد صدور قرار رئيس الجمهورية اول من أمس (الاثنين) بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الاحزاب والتنظيمات السياسية الذي صدر في العام ٩١». واضاف انه «في ضوء هذه اللائحة التي تهدف الى تفعيل القانون ستتقدم الاحزاب كافة في البلاد، وبلا استثناء، بطلبات التسجيل الى لجنة الاحزاب التي ستقوم بدورها باجراء التدقيق في ما يقدم اليها من معلومات مرفقة بطلبات التسجيل بهدف اتخاذ الاجراءات لاشهار الاحزاب التي تتوافق ظروفها مع الشروط المنصوص عليها في القانون.

وبالنسبة الى الشروط اوضح غانم وهو وزير الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب (البرلمان) في الحكومة الائتلافية الحالية التي يراسها السيد عبدالعزيز عبدالغني، ان من اهم الشروط ان «تكون للحزب عضوية لا تقل عن ٢٥٠٠ شخص من معظم محافظات البلاد وتكون كل مقراته داخل البلاد ولديه نظام داخلي وبرنامج سياسي وان يكون الحزب متمسكاً بالثوابت العقيدية والوطنية للشعب اليمني ومتمسكاً بالوحدة والدستور واهداف ثورتي ايلول (سبتمبر) وتشرين الاول (اكتوبر)».

يذكر ان في البلاد ٢٣ حزباً، معظمها جرى الاعلان عن تأسيسه بعد الوحدة في ٢٢ أيار (مايو) ٩٠، وابرزها حزب التجمع اليمني للاصلاح الذي انتقل من المعارضة بعد الوحدة الى الائتلاف الحكومي على اثر الانتخابات الاشتراعية في نيسان (ابريل) ٩٣، الى جانب حزبي المؤتمر والاشتراكي، وقد ابعد الاخير عن الائتلاف بعد تورط قيادته السابقة بزعامة السيد علي سالم البيض بالحرب والانفصال صيف العام الماضي.

وتحتوي اللائحة التنفيذية لقانون الاحزاب الذي جرى تعطيله عند الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد قبل حرب ايار ٩٤ على خمس وستين مادة موزعة على تسعة ابواب.

حملة لضبط الاجانب

الى ذلك بدات اجهزة الامن، منذ اول من امس، حملة واسعة لضبط الاجانب الذين دخلوا البلاد بطرق غير شرعية.

واوضح وزير الداخلية العقيد الركن حسين محمد عرب اسباب الحملة بانها «تاتي بعد تزايد الاجانب في البلاد بصورة غير شرعية، وتستهدف المحافظة على الامن والاستقرار بعد أن تحول البعض من الاجانب الى عصابات تمارس اعمالاً تقلق الامن والاستقرار».

وقال الوزير ان ما تقوم به اجهزة الامن «اجراء طبيعي خصوصاً ان معظم الاجانب الذين يوجدون على اراضي الجمهورية قد اتوا اليها بطرق غير شرعية مستغلين الظروف غير الطبيعية التي أوجدها الحزب الاشتراكي في الفترة الماضية»، إشارة الى الفترة من ايار ٩٠ حتى ايار ٩٤، مؤكداً ان «الاجهزة الامنية ستقوم بجمع من يتم ضبطهم من الاجانب وبعد الفحص والتاكد منهم سيتم ترحيل كل من دخل بطريقة غير شرعية الى بلاده».

وكشف ان بعض الموجودين من الاجانب «مصاب بامراض خطيرة كالايدز» والبعض الآخر مطلوب من أجهزة الامن «لقيامه باعمال مخلة بالنظام والقانون والاتجار بالمخدرات والممنوعات».



مسؤول يمني: اليمن يوقع اتفاقا للغاز مع «توتال» في سبتمبر

■ صنعاء - رويتر. نقلت صحيفة ٢٦ سبتمبر الرسمية الاسبوعية امس عن نائب وزير النفط اليمني عادل خورشيد قوله ان اليمن سيوقع الشهر المقبل اتفاقا للغاز قيمته بلايين عدة من الدولارات مع مجموعة «توتال» النفطية الفرنسية.

وقال خورشيد للصحيفة انه يجري اعداد الترتيبات للتوقيع على الاتفاق النهائي الخاص بالغاز الطبيعي المسال بين وزارة النفط و «توتال» في ٢٠ سبتمبر.

ونقلت الصحيفة التي تصدرها القوات المسلحة عن خورشيد قوله ان هذا الموعد نهائي وغير قابل للالغاء.

وسينقل المشروع الذي تقدر توتال استثماراته بثلاثة بلايين دولار الغاز من حقل مارب عبر خط انابيب الى مصنع للغاز الطبيعي المسال ثم الى مرفأ للتصدير.

ووقع اليمن و توتال، على اسس اتفاق في مايو لتطوير مشروع للغاز الطبيعي المسال بطاقة سنوية تبلغ خمسة ملايين طن. ومن المتوقع ان يبدأ تصدير الغاز الطبيعي المسال مع نهاية القرن الحالي.

ويحتوي حقل مارب على احتياط مؤكد يزيد على ١٥ تريليون قدم مكعب (٤٠٠ مليار متر مكعب).

وقال خورشيد للصحيفة ان هناك محادثات جارية في الوقت الحالي مع شركتي «هنت اويل» و «اكسون كورب» الاميركيتين للاشتراك في المشروع «وفقا للشروط المعلنة» ولم يذكر تفاصيل.

وقال خورشيد لرويتر ان «نسب مشاركة الاطراف كافة ستصبح واضحة عند التوقيع على الاتفاق النهائي في ٢٠ سبتمبر».

واضاف ان وفدا من توتال موجود حاليا في اليمن لاتمام المحادثات بشأن المشروع والاعداد للتوقيع النهائي.

واليمن منتج صغير للنفط حيث يبلغ حجم انتاجه نحو ٣٦٠ الف برميل يوميا.



المصدر : الأهرام
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٥

اشتباكات قبلية

●● صنعاء : اسفر القتال الدائر حاليا فى اليمن بين طرفين من قبيلة «جهم» على بعد حوالى ٢٠ كيلومترا من صنعاء عن سقوط عدد غير محدود من القتلى والجرحى وتدمير العشرات من المزارع والمنازل والممتلكات الخاصة . وذكرت صحيفة «الوحدوى» اليمنية الاسبوعية أن الطرفين استخدما ـ فى القتال الذى بدأ الخميس الماضى ـ الأسلحة الرشاشة والصواريخ الخفيفة والمدافع.

ولم تذكر الصحيفة سبب الخلافات التى أدت لهذا القتال.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ اغسطس ١٩٩٥

أكد لـ"الحياة" ان اعلان الاشتراكي "التوبة" شرط للمصالحة

اليمن: الأمين العام لـ"الاصلاح" يستبعد الانسحاب من الائتلاف الحكومي

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ اكد السيد محمد اليدومي الامين العام للتجمع اليمني للاصلاح الذي يعتبر الشريك الثاني في الائتلاف الحكومي في اليمن، ان ليس لدى حزبه نيات للخروج من الائتلاف الحكومي، واعتبر استمراره «ضرورة وطنية ملحة». وقال ان «الاصلاح» مستعد لممارسة دوره في المعارضة إذا فرضت الظروف خروجه من السلطة، واشار الى «ان سلبيات الائتلاف اقل من ايجابياته»، ونفى وجود ضغوط دولية لابعاد حزبه عن السلطة وتحجيم دوره فيها.

ودعا اليدومي في حديث اجرته معه «الحياة» في صنعاء الحزب الاشتراكي وحلفائه الى اعلان «التوبة الوطنية كشرط للبحث في اي مشروع يطرحه الحزب في شأن المصالحة الوطنية». واكد ان حزبه لم يستطع حتى الآن توحيد الحركة الاسلامية في اليمن. وقال ان الحركة الاسلامية اليمنية لا تؤمن بالعنف ولم تمارسه مع النظام منذ ٣٠ عاماً.

وهنا نص الحوار:

● ذكرت اخيراً احتمال خروج «الاصلاح» من الائتلاف الحكومي الذي يضم «المؤتمر الشعبي» الى جانبكم في تشرين الأول (اكتوبر) المقبل ما هي ابعاد ذلك، ولماذا في اكتوبر؟

- لم اعلن ان التجمع اليمني للاصلاح سيخرج من الائتلاف الحكومي، لكنني قلت ان وثيقة الائتلاف بين «الاصلاح» وبين «المؤتمر» تنص في البند الرقم ١٩ على ان تنتهي فترة الائتلاف بانتهاء فترة مجلس النواب الحالي. ويجوز الانسحاب من الائتلاف قبل ذلك إذا وجد احد الطرفين انه لا يستطيع مواصلة المشاركة في الحكومة لأسباب جوهرية توجب ذلك، او في حال عدم التزام احد الطرفين ببنود الاتفاق (...) وفي جميع الاحوال لا يجوز الانسحاب قبل مرور عام على تشكيل الحكومة او قبل عام من موعد الإنتخابات النيابية المقبلة. وجرى التوقيع على وثيقة الائتلاف في اول تشرين الأول ١٩٩٤ وفي اكتوبر المقبل يكون قد مر عليها عام واحد تليه فترة ستة اشهر نعتبرها فرصة لكل من المؤتمر والاصلاح لمراجعة الفترة الماضية للائتلاف، لأن الوثيقة الزمت الطرفين عدم الخروج من الائتلاف قبل مرور عام على الانتخابات. وبالنسبة لنا في تجمع الاصلاح كانت الشهور الماضية فترة مراجعة، ونحن نرى ان بقاء الائتلاف عامل مساعد للحفاظ على الهامش الديموقراطي المتاح في الجمهورية اليمنية، كما هو عامل مساعد في الاستقرار المطلوب لتنمية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في شكل جاد في المجتمع اليمني. واظن ان الاستمرار في الائتلاف او الخروج منه سيظهر جلياً في بيان مشترك من المؤتمر والاصلاح قبل نهاية الفترة المحددة في الوثيقة (في آذار/ مارس ١٩٩٦)، او صدور بيان منفرد يوضح وجهة نظر اي من الطرفين حيال مسيرة االائتلاف.

● ما هي قناعاتكم حتى الآن ازاء الائتلاف؟

- القناعات التي توصلنا اليها الآن تؤكد ان ايجابيات الائتلاف اكثر من سلبياته حتى الآن على رغم كل العوائق التي تقف امام نجاحه. وترتبط هذه العوائق باشخاص وبجهات عدة (...) ولا أريد ان أحدد اشخاص بعينهم او جهات بعينها في هذه المرحلة بالذات.

● هل يقف «الاصلاح» في صف المعارضة إذا فرضت عليه الظروف السياسية ذلك؟

- لا أظن ان الأوضاع في اليمن تحتمل معارضة الاصلاح (...) كما لا تتحمل خروج المؤتمر الشعبي العام ايضاً الى المعارضة (...) ولكن إذا اجبر الاصلاح على ذلك فتلك مسالة اخرى، فالاصلاح في المعارضة سيكون معارض بروح المسؤولية تماماً كما هو مشارك في الحكم بروح المسؤولية.

● ينضوي تحت مظلة الاصلاح معظم الحركات الاسلامية في اليمن. هل يمكن ان تمارسوا في المعارضة ما تفعله الجماعات الاسلامية في بلدان مثل الجزائر ومصر؟

-طبيعة تكوين التجمع اليمني للاصلاح ترفض العنف والصدام. والحركة الاسلامية في اليمن تمارس منذ اكثر من ٣٠ عاماً العمل السياسي من دون اي موقف عنف واحد ضد النظام. وليست هناك نيات لاستخدام العنف الذي لا يندرج في اي استراتيجية للاصلاح، وكما ان الاصلاح لا يحتاج إلى من يحدد له اشكال المعارضة او اشكال الائتلاف لانه تنظيم مستقل يعرف مصلحة الوطن ويعرف مصلحته كتنظيم.

● ما هي طبيعة الخلافات بين الائتلاف الحاكم؟

- التباين في وجهات النظر بين الاصلاح والمؤتمر في الائتلاف الحكومي امر طبيعي لأن التباين يمكن ان يحدث في كثير من التنظيمات المستقلة وقد يحدث بين افراد الأسرة الواحدة. وقد اكذب عليك إذا قلت لك بانه لا يوجد تباين في بعض وجهات النظر بين الاصلاح والمؤتمر. هناك تباين لكن الجميع يسعى للوصول إلى حلول لأي مشاكل يحدث حولها تباين.

● وماذا عن الخلافات بين قادة الاصلاح في شأن اداء حزبكم في مسيرة الائتلاف الحكومي؟

- الاصلاح تنظيم متماسك ومترابط لديه مؤسساته وبرامجه السياسية والانتخابية، وكل قادته ومن يمثله في السلطة او في الساحة السياسية يلتزمون وجهة نظر واحدة بعد ان تاخذ عملية الشورى دورتها كاملة. ومن يقول ان هناك طرفاً متشدداً وطرفاً غير متشدد فهو مخطئ.

● كيف تفسرون خروج قادة من الاصلاح إلى المؤتمر الشعبي مثل الشيخ عمر أحمد سيف والقاضي يحيى الشبامي والسيد عبدالسلام كرمان والشيخ طارق أبو لحوم؟

- هذا السؤال اجابت عليه ادبيات المؤتمر الشعبي العام ووثائقه في مؤتمر العام الخامس الذي حدد ان المؤتمر هو إطار يجمع كل الخيارات السياسية.

٠٣٠٠٦٩



المصـدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٥

● هل يعني ذلك أن خيارات المؤتمر أقوى من خيارات الاصلاح في هده المسألة أم أن خروج هؤلاء إلى المؤتمر يعكس ازمة خلافات داخلية في تركيبة الاصلاح

– إن المؤتمر الشعبي إطار عام يجمع تحت مظلته كل الخيارات والقوى السياسية، وهؤلاء الاخوة الذين ذكرتهم اختاروا المؤتمر ولا يعني ذلك اي خلافات داخل الاصلاح، وما زلنا نحمل لهم كل الحب والتقدير.

● هذا يعني امكان انضمامك شخصياً إلى المؤتمر الشعبي؟

– لما لا؟

● كيف ينظر التجمع اليمني للاصلاح إلى النهج الديموقراطي في اليمن، وكيف تتعاملون مع المعارضة الآن؟

– الديموقراطية في اليمن كغيرها من الديموقراطيات في العالم الثالث او البلدان العربية، إذ لا تزال هذه الديموقراطية او هذا الهامش الديموقراطي المتاح في بلادنا وغيرها منحة من الحكم. وما دامت هذه الديموقراطية لا تمس النظام أو تشكل مخاطر على الحاكم، فإنها ستستمر. وإذا ما شعر مانح هذه الديموقراطية انها تصطدم مع مصالحه فسيلغيها ونحن في الاصلاح ندرك هذه الحقيقة.

فالديموقراطية في العالم الثالث لا بد منها لاوضاع ومتغيرات تحدث اليوم في العالم... وهناك صعوبة امام الأنظمة والحكام ازاء تقبل نتائج هذه الديموقراطية. إذ كيف تستطيع أن توفق بين قبول الحاكم بالديموقراطية وبين صعوبة تقبله لنتائج هذا العمل الديموقراطي. لذلك نحن نسعى إلى تذليل صعوبات هذه المعادلة في المجتمع اليمني ونعتقد ان التجمع اليمني للاصلاح، وراس هذا البلد (الرئيس علي عبدالله صالح) قادرون على حل هذه المعادلة الصعبة في كل مراحل العمل السياسي.

اما بالنسبة للمعارضة فهي ضرورية وركيزة اساسية للنهج الديموقراطي في اي بلد ونحن من منطلق الحرص على بقاء الديموقراطية وفاعليتها نؤمن بوجود المعارضة وبحقها في الممارسة السياسية على مختلف الميادين وتكريس المنافسة الشريفة والوطنية من أجل بناء اليمن وتحريك عجلة التقدم والتنمية فيه.

● طرح الحزب الاشتراكي مشروعاً للمصالحة الوطنية، هل لدى «الاصلاح» و«المؤتمر» موقف موحد ازاءه؟

– ليس هناك وجهة نظر موحدة بيننا وبين المؤتمر الشعبي العام ازاء ما يدعو إليه الحزب الاشتراكي وحلفاؤه في شان «مشروع المصالحة الوطنية» لأن هذا الموضوع لم يطرح على قادة الائتلاف ولم يناقش رسمياً حتى الآن. وبالنسبة لنا في الاصلاح نسال بين من ومن تتم هذه المصالحة. الحزب الاشتراكي وحلفاؤه ارتكبوا جريمة الخيانة العظمى في حق الوطن باشعال الحرب واعلان الانفصال، وتامروا علناً على البلاد، ولا يستطيع اي عاقل يرصد حقائق الامور في اليمن ان ينكر الجريمة الشنعاء التي اقترفها الاشتراكي وحلفائه في حق الوطن. وإذا كانوا يريدون مصالحة وطنية فعلى الحزب الاشتراكي ان يعلن توبته الوطنية ولا بد ان يعلن اعترافاً بانه ارتكب جرماً في حق هذا البلد، وان من حق هذا البلد عليه ان يتصالح الحزب الاشتراكي معه، وهذا الشرط مهم جداً لاي مصالحة سياسية بين القوى السياسية في الساحة اليمنية. ولأن المصالحة السياسية تتم بين قوى تتعاون من اجل مصلحة البلد، او بين قوى ترفض التامر على الشعب اليمني ووحدته ومقدراته.

● هل صحيح ان الرئيس علي عبدالله صالح لم يستجب الى مطالب الاصلاح بمنح عناصره مراكز قيادية في وزارتي الدفاع والداخلية وفي وزارة الخارجية؟

– نحن نعرف حقائق الامور في هذا البلد، ولاننا كذلك، لم نطالب باي مشاركة في وزارتي الدفاع والداخلية، لان الظروف لم تحن بعد لان يكون وزير الدفاع او وزير الداخلية شخصاً مدنياً. فالأمر يحتاج الى فترة طويلة. وبالنسبة لوزارة الخارجية فقد وعد الأخ رئيس الجمهورية بمعالجة هذه المسالة.

● هل يعني ذلك ان تجمع الاصلاح ليس لديه عناصر عسكرية في الجيش والأمن؟

– نعم لا يوجد لدينا عناصر في المؤسسة العسكرية والأمنية.

● هل استطاع «الاصلاح» ان يوحد الحركات الاسلامية في اليمن في اطاره كحزب؟

– لا استطيع ان اقول بان التجمع اليمني للاصلاح وحد الحركات الاسلامية في اليمن... لكنني استطيع القول انه الاطار الواسع الذي لم شمل الاسلاميين في اليمن ويمثل طبيعة الحركة الاسلامية في اليمن عموماً.

● هل صحيح ان هناك ضغوطاً داخلية وخارجية يواجهها الرئيس علي عبدالله صالح والمؤتمر الشعبي تدعو الى ابعاد «الاصلاح» عن السلطة او تحجيم دوره فيها؟

– لم أسمع باي ضغوط دولية في هذا الشان. فاليمن دولة مستقلة ولا يمكنها ان تقبل تدخلاً خارجياً في شؤونها الداخلية مهما كانت. ربما تكون هناك محاولات على مستوى اشخاص في الداخل تندرج تحت هذا المفهوم... ولكنها تظل محدودة ويمكن اعتبارها في اطار الكيد السياسي تجاه الاصلاح.

● هل هناك بوادر يتخذها الائتلاف حالياً لتغيير او تعديل حكومي متوقع قريباً؟

– لا يوجد نيات او اتفاق داخل الائتلاف لتغيير الحكومة. اما التعديل فربما يحدث في بعض الوزارات ولكن لم يتم طرح هذه المسالة حتى الآن بين قادة الائتلاف. واود هنا ان انوه الى ان اعضاء الحكومة من تجمع الاصلاح يؤدون مهامهم كما يجب وهم محط تقدير من قبل قيادة التجمع اليمني للاصلاح.

● ما هو دور «الاصلاح» ورايه في التطورات الايجابية الاخيرة في مسار العلاقة اليمنية – السعودية؟

– نحن نرى ان العلاقة بين اليمن والسعودية علاقة مصيرية واستراتيجية. وان اي ضعف او فتور في هذه العلاقة ليس في مصلحة اليمن ولا في مصلحة السعودية. ونحن في الاصلاح سعينا من خلال الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر لتطوير هذه العلاقة وبذلنا الجهد الكبير من اجل منع وقوع اي حرب بين البلدين. ونحن نرى امكان تطوير العلاقة اليمنية – السعودية الى احسن بكثير مما هو عليه الآن. واعتقد ان الأمر يتطلب بعض الوقت والجهد.

عسكريون عائدون يتحدثون عن ظروف مقتل بن حسينون

اليمن: تعطيل محاكمة نائب اشتراكي في الضالع

□ صنعاء -
من إقبال علي عبدالله:

■ بدأت امس في مدينة الضالع (١٤٤ كلم شمال عدن) جلسات محاكمة النائب في البرلمان محمد ناجي سعيد وحارسه وسائقه بتهمة قتل العقيد علي عبدالله الضالعي اثناء الحرب صيف العام الماضي.

وعلمت «الحياة» من مصادر مطلعة في الضالع ان «هيئة المحكمة ارجات الجلسات حتى الشهر المقبل، بعد مشادة عنيفة جرت بين محامي المتهمين وممثل النيابة العامة في جلسة أمس، بعد تشكيك المحامين بالاجراءات القانونية المتخذة لعقد المحاكمة ومنها موقع المحاكمة في فندق المدينة بدلاً من قاعة المحكمة الابتدائية التي لا تبعد كثيراً عن الفندق، كذلك رفض النيابة تقديم مستندات رفع الحصانة عن النائب ووقائع ادلة الاثبات».

وقالت المصادر ان عدداً من المحامين انسحب من الجلسة احتجاجاً على منع المواطنين والصحافيين من حضور المحاكمة وفقاً لقرار سابق بعلنية المحاكمة لكونها جنائية وليست عسكرية. واشارت الى ان قوات كبيرة من الجيش والأمن تقدر بنحو الفي جندي طوقت الفندق الذي جرت فيه المحاكمة معززة باسلحة ثقيلة.

وارسلت فروع الاحزاب والتنظيمات السياسية في الضالع رسالة الى رئيس الجمهورية الفريق علي عبدالله صالح طالبته فيها بالتدخل لوقف المحاكمة والافراج عن النائب استناداً الى قرار العفو العام الذي أصدره بداية ايار (مايو) العام الماضي خلال الحرب.

واشارت الى ان جريمة القتل «وقعت اثناء الحرب وليس قبلها او بعدها، وبالتالي ينطبق قرار العفو العام على النائب محمد ناجي» واعلنت استنكارها لاعتقاله ومحاكمته من دون رفع الحصانة عنه.

يذكر ان رئيس البرلمان الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر اكد قرار هيئة رئاسة البرلمان رفع الحصانة عن النائب في كتلة الحزب الاشتراكي، الذي اعتقلته اجهزة الأمن في العاصمة صنعاء يوم ٢٥ تموز (يوليو) الماضي بناء على امر من النائب العام لارتكابه جريمة قتل مواطن في مدينة الضالع.

واعلن نواب الاشتراكي مقاطعتهم جلسات البرلمان حتى يتم الافراج عن النائب، وهو احد القياديين في الحزب الذي يتزعمه السيد علي صالح عباد (مقبل).



الى ذلك، كشف عدد من العسكريين الذين كانوا برفقة الزعيم السابق للحزب الاشتراكي السيد علي سالم البيض في حضرموت قبل هروبه الى سلطنة عمان، ظروف اغتيال وزير النفط السابق صالح ابو بكر بن حسينون اواخر حزيران (يونيو) ١٩٩٤، بعد اسبوع من قرار البيض تعيينه قائداً عسكرياً لحضرموت اثناء المعارك.

وللمرة الاولى منذ الحرب كشف هؤلاء العسكريون الذين عادوا اخيراً الى البلاد، ان خلافاً نشب بين السيد عبدالرحمن الجفري (نائب رئيس الجمهورية الانفصالية) وبن حسينون يعود الى رفض الاخير دعوة الجفري لعناصر عسكرية موالية له موجودة في الخارج للمشاركة في الدفاع عن محافظة شبوه، مسقط راس الجفري، كذلك معارضة بن حسينون قرار تعيين احمد الصريمه محافظاً لشبوه وهو قرار اصر الجفري عليه لدى البيض، بعد اعلان الانفصال اواخر ايار (مايو) ١٩٩٤.

وأوضح العسكريون لـ «الحياة» امس ان بن حسينون الذي انتقل مع البيض من عدن الى حضرموت، ابلغ وزير الدفاع حينذاك هيثم قاسم طاهر ان القوات التي يريد الجفري استقدامها انتهت جاهزيتها منذ سنوات بعد هروبها من شبوه اوائل السبعينات، والهدف من استعادتها هو ابتزاز الجفري للبيض لسحب الأموال منه تحت ذريعة تجهيز القوة التي تعرف باسم «قوات السلام».

وأشار العسكريون الى «بلوغ الأمر مسامع الجفري والصريمه وذلك بدء اقتناع البيض وهيثم بما يطرحه بن حسينون، الذي رفض قبل ذلك في عدن اوامر الجفري تحويل عائدات النفط الى خزينة عدن بدلاً من الخزينة المركزية في العاصمة صنعاء، عندئذ قرر الجفري والصريمه تصفية بن حسينون عبر اغراء عسكريين بالأموال لقتله اثناء المعارك».

وقال العسكريون انه «عندما علم البيض بذلك قطع اتصالاته بالجفري وفضل البقاء في حضرموت للتمهيد لفصلها عن المحافظات الجنوبية والشرقية وإعلانها جمهورية مستقلة». واضافوا انهم خلال وجودهم خارج البلاد سمعوا البيض يتحدث أكثر من مرة مع المقربين منه عن جريمة اغتيال بن حسينون باوامر من الجفري وتخطيط من الصريمه».

وعلمت «الحياة» من مصادر مطلعة ان هذه «الاعترافات التي كشفها العسكريون ستكون ضمن شهادات الاثبات في المحاكمة التي ستجرى منتصف تشرين الأول (اكتوبر) المقبل في عدن لأربعة من قادة الحرب والانفصال موجودين حالياً في الخارج وهم البيض والجفري ورئيس الوزراء السابق حيدر ابو بكر العطاس ومحافظ عدن السابق صالح منصر السييلي.



المصدر : الوطن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٥/٨/٢٤

اليمن: تنظيم «الجهاد» يهاجم سجن جعار

صنعاء ــ أ ش أ: كشفت صحيفة «الوحدوي» الاسبوعية اليمنية النقاب عن ان عناصر تنتمي لتنظيم الجهاد الاسلامي المتطرف هاجمت مساء الاحد الماضي مقر جهاز الأمن السياسي في مدينة جعار بمحافظة أبين جنوبي اليمن واطلقت الرصاص على قوة حراسة المقر في محاولة لاقتحامه لكنها باءت بالفشل.

وذكرت «الوحدوي» الاسبوعية التي نشرت النبأ أمس ان الحادث كان محاولة من قبل أفراد الجهاد لاطلاق سراح عدد من عناصر التنظيم كانت قد أودعت السجن منذ فترة.

من ناحية أخرى ذكرت الصحيفة ان جهاز الأمن السياسي أفرج أمس عن عدد من المعتقلين سبق ان اتهموا بالتعامل مع منظمة «موج» المعارضة المحظورة وتوزيع منشورات تروج لأفكار المنظمة التي يرأسها عبدالرحمن الجفري القيادي السابق في الحزب الاشتراكي والمقيم خارج اليمن.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ اغسطس ١٩٩٥

بيان لـ"موج" يتحدث عن اعتقالات في عدن

■لندن - «الحياة»: افادت «الجبهة الوطنية للمعارضة» اليمنية (موج) في بيان وزعته امس، «ان الامن السياسي يقوم بحملة إعتقالات في عدن وبقية المحافظات الشرقية والجنوبية». وقال البيان انه «تم اعتقال العشرات بتهمة التعاطف مع الجبهة الوطنية للمعارضة (موج) وان ذويهم لا يعرفون مكان اعتقالهم او التهم الموجهة اليهم ولا يسمح لمحامين عنهم بحضور الاستجواب والتحقيق».

واضاف «ان بين المعتقلين هذا الاسبوع كل من: نجيب سالم العطاس وعمر حسين العطاس وعبدالله محمود داود».

وناشد البيان «منظمات حقوق الانسان ومنظمة العفو الدولية ومختلف الهيئات والمنظمات الانسانية في العالم ان تمارس ضغوطها لوضع حدّ لهذا الارهاب والاضطهاد والاذلال».



حصيلة ندوة صنعاء حول «الانفراج المرتقب»

تشكيل جمعية إخاء يمني - كويتي ودعوة لتطبيع العلاقات بين البلدين

صنعاء، «السياسة»:

■ قرر المشاركون في ندوة العلاقات الكويتية - اليمنية التي عقدت في صنعاء أمس تشكيل لجنة تحضيرية من ١٧ عضوا لتأسيس جمعية «الاخاء اليمني - الكويتي» وتوجيه نداء عاجل الى الراي العام اليمني ودعوة القيادة السياسية في صنعاء الى بذل كل المساعي لدى النظام العراقي لايجاد حل فوري وعادل لمحنة الأسرى والمحتجزين والمفقودين الكويتيين باعتبارها قضية انسانية مهمة وتشكل خطوة في طريق المصالحة العربية - العربية.

جاء ذلك خلال الندوة التي نظمتها جريدة «يمن تايمز» الناطقة بالانكليزية تحت عنوان الانفراج المرتقب وشارك فيها أهم رموز السياسة اليمنية ونخبة من المثقفين وقادة الفكر واساتذة الجامعة واعضاء البرلمان.

قدم للندوة الدكتور عبدالعزيز السقاف رئيس تحرير «يمن تايمز» بكلمة مختصرة رسمت اطارها عبر ثلاثة اسئلة هي:

● أولا: ما هي الجهود التي قامت بها الحكومة اليمنية لتجاوز عزلتها منذ الغزو العراقي للكويت.

● ثانيا: ما هو المستجد في الخطاب الاعلامي الكويتي الذي يحمل بالفعل تطورا ايجابيا تجاه اليمن؟

● ثالثا: الكرة الآن في ملعب من؟ من الذي يجب أن يقوم بالخطوة التالية؟. وتحديدا ما هي الخطوة المطلوبة لتحريك الجمود في العلاقة بين البلدين؟

ثم تليت الورقة الرئيسية في الندوة المعدة من قبل الدكتور احمد نعمان المدجحي وتناولت التغيرات العالمية والاقليمية التي ادت الى الغزو العراقي للكويت ثم خلفيات الفتور الذي اعترى العلاقات اليمنية - الكويتية.

حول المتغيرات الدولية استعرضت الورقة عوامل واثار سقوط احدى القوتين الاعظم وانفراد الولايات المتحدة الأميركية بقيادة النظام العالمي الجديد، وانعكاسات ذلك على الساحة الدولية والاقليمية وعلى الساحتين المحليتين في اليمن والكويت وعلى المستوى الاقليمي ركزت الورقة على اربعة متغيرات برزت بعد تحرير الكويت وهي ..

● تسارع عملية السلام في ضوء نتائج حرب العراق - ايران ثم حرب الكويت.

● بروز دور مؤثر وصاعد لأحزاب اسلامية، وتصاعد المد الاسلامي بعد انحسار التيارين القومي واليساري.

- تنامي الاتجاهات الديمقراطية.

- مؤشرات تطور سياسي اقليمي ادى الى تحالفات جديدة

اكدت الورقة أن هذه التغيرات انعكست على الساحتين المحليتين في اليمن والكويت .

واستعرضت الورقة على نحو ملتبس ظروف ومقدمات الغزو العراقي للكويت، ولم تنجح بل لم تحاول دحض الذرائع العراقية، وانما قفزت الى مابعد الغزو لتؤكد ان الازمة اللاحقة للثاني من اغسطس ١٩٩٥م لم يسبق لها مثيل من التاريخ.........

وهي تختلف عن أزمة برلين ١٩٤٨م والكوريتين ١٩٥٣ م، وحرب السويس ٥٦ وأزمة خليج الخنازير في كوبا ١٩٩١م والحرب العربية الاسرائيلية في جولتي ٧٣،٦٧ في انها فجرت أزمة عاصفة داخل العالم العربي واهم من ذلك انها تضمنت تعاونا سوفياتيا - اميركيا لأول مرة منذ نهاية الحرب الكونية الثانية،

واكدت ورقة المدجحي ان غزو العراق للكويت وضع النظام العالمي الجديد وهو في طور الولادة امام تحد صعب، وانتصب السؤال الكبير وهو هل تستطيع الامم المتحدة مواجهة الانتهاكات للقانون الدولي؟

ثم استعرضت بعد ذلك وقائع الأزمة منذ قرار مجلس الأمن بإدانة احتلال .

في عاصفة الصحراء التي انتهت بتحرير الكويت

وأكد المتحدثون ان اليمن لم يكن ضد الكويت وان مظاهرات خرجت من صنعاء وتعز في اليوم التالي لدخول العراق الكويت تدين الغزو.



تضم وزراء الاقتصاد والتجارة والسياحة والنقل والمواصلات

اللجنة العليا المصرية - اليمنية تجتمع للمرة الأولى منذ حرب الخليج

□ القاهرة - «الحياة»:

■ تعقد في القاهرة خلال ايلول (سبتمبر) المقبل اجتماعات اللجنة العليا المصرية اليمنية المشتركة برئاسة رئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف صدقي ونظيره اليمني السيد عبدالعزيز عبدالغني وللمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠ عندما توقفت الاجتماعات نتيجة غزو العراق للكويت.

وستضم هذه اللجنة وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية والثقافة والسياحة والنقل والمواصلات وقطاع الاعمال العام.

ومن المقرر ان يتم خلال الاجتماعات التوقيع على عدد من الاتفاقات تشمل اتفاقا للتبادل التجاري والتعاون في مجال التنمية الادارية والتعاون السياحي اضافة الى مذكرة للتفاهم الامني بين البلدين وتبادل الخبرات والبحث في مشاكل العمالة المصرية في اليمن.

كما سيتم التوقيع النهائي على السماح بالصيد القانوني في المياه اليمنية من قبل شركة مصرية تم تأسيسها لهذا الغرض مقابل حصول الجانب اليمني على نسبة ٢٠ في المئة من حصيلة صيد الشركة اضافة الى السماح لنحو ٢٠ قارب صيد مصريا بالاصطياد في المياه الاقليمية لليمن في حدود خمسة الاف طن من الاسماك سنويا وبحيث يخضع هذا النشاط للتقويم السنوي.

وكان وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى زار اليمن في تموز (يوليو) الماضي واجرى محادثات مع المسؤولين هناك شملت البحث في كل مجالات التعاون بين البلدين وتنشيط اللجنة العليا المصرية اليمنية المشتركة.

يذكر ان اخر اجتماعات للجنة العليا المصرية اليمنية المشتركة عقدت في صنعاء في آذار (مارس) ١٩٩٠ برئاسة رئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف صدقي ونظيره اليمني عبد العزيز عبد الغني، وركزت الاجتماعات على تطوير علاقات التعاون المصرية اليمنية وتدعيمها في مجالات التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والاستثماري ومجالات الصناعة والبترول والكهرباء والطاقة والنقل البري والبحري والجوي والمواصلات والاشغال والاسكان والتعمير اضافة الى مجالات الزراعة والثروة السمكية والبيئة.واكد محضر اجتماعات هذه الدورة على اهمية التوقيع على اتفاق شامل في المجال الاعلامي وآخر في المجال القضائي.

كما تناول المحضر سبل تطوير علاقات التعاون في مجالات الشباب والرياضة والصحة والاوقاف والارشاد والتعليم والقوى العاملة والتامينات الاجتماعية والشؤون القنصلية والهجرة والعدل والتعاون الامني بين البلدين.

ومن جهة اخرى اوضح تقرير للمستشار العمالي المصري في اليمن ان سوق العمل اليمنية في حاجة الى بعض التخصصات من العمالة المصرية الماهرة كاساتذة الجامعات والمهندسين والفنيين في مجال الاشعة والتحاليل والممرضين اضافة الى الخبراء في مجالات الادارة والمحاسبات والزراعة والاقتصاد والعلوم التطبيقية.

واشار التقرير الذي تلقته الادارة العامة للعلاقات العمالية الدولية في وزارة القوى العاملة والتشغيل من المستشار العمالي المصري في صنعاء الى ان جملة التعويضات التي تم صرفها لاسر المتوفين من العمال المصريين العاملين في اليمن خلال العام الماضي بلغت ٣١٥,١ ريال يمني و٤٣٥٠ دولاراً اميركياً.

واضاف المستشار العمالي المصري في تقريره ان المكتب العمالي يمكن خلال الفترة نفسها من اعتماد ومراجعة اكثر من ٥٧٠ عقدا بعد التاكد من مطابقتها لشروط وظروف العمل المناسبة من جهة الاجر والمزايا التامينية وغيرها بما يكفل للعامل المصري كل حقوقه.

وذكر التقرير ان جملة المستحقات المالية التي تم صرفها للمصريين في اليمن خلال العام الماضي بلغت ٥٩٣٠ دولارا و٢٢٦ الف ريال يمني وخمسة الاف جنيه مصري بعد تسوية المشاكل التي تلقاها المكتب بالطرق الودية مع المسؤولين واصحاب الاعمال باليمن.

واوضح التقرير ان التطورات التي حدثت اخيرا في اليمن اثرت بعض الشيء على سوق العمل اليمنية حيث تم الاستغناء عن بعض انواع العمالة غير المؤهلة وانخفضت مرتبات بعض التخصصات مع استمرار زيادة الاسعار لتاثر قيمة العملة اليمنية.

وطالب المستشار العمالي المصري العمالة الوافدة لسوق العمل اليمنية بالحصول على عقد عمل رسمي وموثق ومراجعته بواسطة وزارة القوى العاملة والتشغيل حتى لا يتعرض العامل لأي مضايقات، مع الاهتمام ببرامج التدريب المختلفة لاضفاء المهارات بالخبرة والكفاءة اللازمة والالتزام بالاجراءات الضرورية لاستقدام العمالة الاجنبية والتي تضعها السلطات اليمنية مع ضرورة الاتصال المباشر بالمكتب العمالي المصري في صنعاء لمتابعة التزام اصحاب الاعمال بالعقود المبرمة وتسوية أي مشاكل قد يتعرض لها المصريون.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠٠٥ غشت ١٩٩٥

وزير الداخلية يكشف احتجاز سفن صيد لدولة عربية

صنعاء: «الاصلاح» يقاطع احتفالاً بتأسيس «المؤتمر»

□ لندن - «الحياة»:
□ صنعاء - من فيصل مكرم واقبال علي عبدالله:

■ في خطوة هي الاولى من نوعها، قاطع «التجمع اليمني للاصلاح» الشريك الثاني في الائتلاف الحاكم، مهرجاناً اقامه صباح امس الحزب الرئيسي في السلطة «المؤتمر الشعبي العام» بمناسبة مرور ١٣ عاماً على تأسيسه في ٢٤ آب (اغسطس) ١٩٨٢.

وعلمت «الحياة» من مصادر قيادية في تجمع الاصلاح ان قيادة الاصلاح امرت جميع المدعوين من قادة الحزب واعضائه بعدم الحضور ومقاطعة المهرجان رسمياً، احتجاجاً على ما وصفته المصادر بـ «التصرفات غير المسؤولة» من جانب بعض قيادات المؤتمر تجاه الاصلاح وتجاهل العلاقة التحالفية بين الحزبين، بما في ذلك وثيقة الائتلاف التي ابرمت قبل اقل من عام في اعقاب الحرب اليمنية الاخيرة.

واكدت هذه المصادر ان موقف «الاصلاح» يأتي رداً على عدم التزام قيادة «المؤتمر» باتخاذ موقف مناقض لتعميم «امانته العامة» المتعلق بمقاطعة وزارة التموين والتجارة والهيئات والمكاتب التابعة لها (يشغلها وزير من الاصلاح هو السيد محمد الافندي)، بالاضافة الى مماطلة القيادة العليا لـ «المؤتمر» حيال طلب «الاصلاح» تعيين نائب لوزير العدل. ويشدد «الاصلاح» على اهمية هذا المطلب باعتبار ان وزير العدل الحالي الدكتور عبدالوهاب الديلمي (عضو الهيئة العليا للاصلاح) طريح الفراش بسبب مرض الم به، بالاضافة الى ان الاصلاح يرى من حقه ان يتم تعيين نائب الوزير لكون المؤتمر الشعبي العام عين ثمانية نواب وزراء مقابل نائبين فقط للاصلاح. يضاف الى ذلك تأجيل بقية التعيينات لكبار موظفي الدولة على رغم الاتفاق الثنائي عليها قبل نحو ثلاثة شهور.

في المقابل اعرب مسؤولون في «المؤتمر» لـ «الحياة» عن استغرابهم موقف «الاصلاح» ووصفوه بانه «تصرف لا مبرر له مقابل ما تحمله العلاقة الائتلافية والتحالفية بين الحزبين من تفاهم مشترك على مجمل القضايا موضع الخلاف وموضع الاتفاق». واعتبروا ان مقاطعة الاصلاح للمهرجان «خطوة تستحق ان تدرس بعناية».

على صعيد آخر قال وزير الداخلية اليمني الدكتور حسين محمد عرب انه «لا توجد اي اتفاقية امنية بين اليمن وجيرانها دول الجزيرة والخليج غير ان هناك اقتراحاً لاتفاقية امنية مع المملكة العربية السعودية الى جانب وجود علاقات طيبة بين وزارتي الداخلية في البلدين». واضاف: «نحن في اليمن نشعر بان الامن هو شبكة متكاملة ولا يمكن ان يكون في اليمن امن واستقرار بمعزل عن الامن والاستقرار في السعودية او في سلطنة عمان او في غيرهما من الدول المجاورة، ولذلك هناك جهد كبير يبذل الآن في هذا الاتجاه بين الجميع بما يخدم الامن والاستقرار في المنطقة بشكل عام».

وكشف عرب الذي عين وزيراً للداخلية في ١٣ حزيران (يونيو) الماضي، وهو من محافظة أبين الجنوبية، ان اجهزة الامن البحرية احتجزت اخيراً اربع سفن اجنبية (ذكرت مصادر انها تنتمي لدولة عربية غير خليجية) لانتهاكها المياه الاقليمية اليمنية بهدف اصطياد الاسماك من دون أي اتفاقية دولية وهذه طريقة محرمة دولياً، واشار الى انه «جرت احالة القضية على القضاء».

واكد ان الاوضاع الامنية في اليمن مستقرة «خصوصاً في المحافظات الجنوبية التي كانت تحت سيطرة العناصر الانفصالية في قيادة الحزب الاشتراكي قبل هروبها، عند دخول قوات الوحدة الحكومية عدن في السابع من تموز (يوليو) العام الماضي». وزاد: «لقد عملت هذه العناصر في خلال فترة الحرب التي اشعلتها ضد الوحدة والديموقراطية في أيار (مايو) حتى تموز العام الماضي على زعزعة الامن بشكل كنا نتوقع صعوبة السيطرة عليه لاكثر من ثلاث سنوات، غير ان جهود الجميع وتوجيهات الرئيس علي عبدالله صالح استطاعت اعادة الامن».



صنعاء: «الاصلاح» يقاطع احتفالاً

تتمة الصفحة الاولى

الى هذه المحافظات خصوصاً عدن في اقل من عام».

واوضح ان عدن، العاصمة الاقتصادية والتجارية، التي تتهيا اجزاء منها للانتقال الى المنطقة الحرة مطلع السنة المقبلة «تحظى باهتمام امني خاص لحماية الاستثمارات العربية والاوروبية المتوقعة قريباً».

من جهة اخرى، اكدت مصادر سياسية في عدن ان جهاز الأمن السياسي (الاستخبارات) اطلق، اول من امس، سراح ثمانية من طلاب جامعة عدن بعد توقيفهم في ايار (مايو) الماضي «لثبوت تورطهم بتوزيع منشورات ارسلتها العناصر الانفصالية الهاربة في الخارج». وقالت المصادر لـ «الحياة» امس «ان اطلاق سراح الطلاب جاء تنفيذاً لتوجيهات الرئيس علي صالح الذي طلب من المحافظ طه غانم صرف اعانات مالية لاسرهم وترتيب عملية ادائهم الامتحانات التي حرموا منها بسبب احتجازهم».

وكان الطلاب الثمانية بعثوا برسالة الى الرئيس علي صالح «اعترفوا فيها بتورطهم مع العناصر الانفصالية الهاربة التي اغرتهم بالأموال وطلبوا العفو».

رد من «موج»

وتلقت «الحياة» في لندن «الجبهة الوطنية للمعارضة» (موج) رداً على ما نشر في «الحياة» امس من اتهامات وجهها ضباط عائدون الى اليمن من الخارج الى رئيس «الجبهة» السيد عبدالرحمن الجفري بالتورط في التخطيط لتصفية وزير النفط السابق صالح ابوبكر بن حسينون خلال الحرب اليمنية الاخيرة، وجاء في الرد:

«١- ان السيد الجفري لم يشترك طوال التاريخ في التامر على حياة اي فرد، وان يديه نظيفة من الدم الحرام والمال الحرام.

٢- انه عند اعلان جمهورية اليمن الديموقراطية فجر يوم ١٩٩٤/٥/٢٢ كان الشهيد بن حسينون في حضرموت والاخ البيض ايضاً، وبالتالي لم يلتق الجفري بالشهيد بن حسينون منذ فترة ما قبل الحرب فمتى «امره في عدن» كما جاء في «الحياة»، وهو لم يكن في عدن ايام كان الجفري فيها خلال الحرب؟ ولم يحدث أي خلاف بين الجفري وبن حسينون في اي وقت.

٣- ان الجميع يعلم ان الجفري لم يكن لديه عسكريون موالون في الخارج، او صلة بامر كهذا.

اما استشهاد البطل حسينون، فكان على مندوبكم ان يشير الى ما قالته صحف اعلام نظام صنعاء يومي ٥ و١٩٩٤/٧/٦ ليتضح ما قاله هذا الاعلام عن هذه الجريمة، اذ اعترف نظام صنعاء الدموي بالتامر على قتله (بن حسينون).

٤- ان السيد الجفري لم تكن لديه اي صلة بعملية تجهيز القوات ولا بالشؤون المالية.

٥- كان على مندوب «الحياة» ان يشير الى اتهامات صنعاء السابقة حول عائدات النفط، وتناقضها مع الاخبار الملفقة الاخيرة، ما يدل على عدم صحة ما نشر حول هذا الموضوع. والمثل يقول «اذا كنت كذوباً فكن ذكوراً».

واشار الرد الى ما نشرته «الحياة» امس حول محاكمة (النائب) محمد ناجي سعيد فقال: (في الضالع)، «ان المحاكمة بدات خارج الفندق في الشارع وليس في الفندق، وان النائب البرلماني كان مكبلاً بالقيود الحديد وان الصحافيين منعوا من الاقتراب».



احتجاز شرطيين سويديين في اليمن

صنعاء - «أ.ف.ب»:

اكد اليمن امس انه يحتجز اثنين من افراد الشرطة السويدية وطلب ان يعيدا معهما الى السويد عائلة عراقية كانا قد رافقاها الى صنعاء في الرابع من اغسطس الجاري بعد طردها من السويد. وقال مسؤول في اجهزة الامن اليمنية طلب عدم ذكر اسمه في تصريح لوكالة فرانس برس ان الحكومة السويدية طردت العائلة العراقية الى اليمن «من دون الحصول على موافقة السلطات اليمنية» و «من دون اي تنسيق معها».

واضاف ان هذه العائلة «كانت قد منحت حق اللجوء السياسي الى السويد» وان «اسباب طردها لم تعرف». واشار الى ان العائلة العراقية طردت الى اليمن «دون رغبتها» موضحا انه «نشب بين الضابط السويدي والاسرة العراقية شجار ومشادات كلامية حادة في مطار صنعاء عقب وصولهم مباشرة نتج عنها تمزيق وثائق تؤكد حصول هذه العائلة على حق اللجوء السياسي الى السويد» ولكنه لم يوضح من مزق الوثائق.

واضاف ان الشرطيين وهما زوج وزوجته سيبقيان في اليمن الى ان يعيدا معهما العائلة العراقية الى السويد.

وكانت وزارة الخارجية السويدية اكدت امس الاول ان السلطات اليمنية صادرت جوازي سفر السويديين ومنعتهما بذلك من مغادرة البلاد.

واعلن ناطق باسم الوزارة ان الدبلوماسي السويدي ليف رنكيست الذي يعمل في الرياض توجه الى اليمن في محاولة لاستعادة جوازي سفر الشرطيين السويديين وللحصول على موافقة السلطات اليمنية على بقاء افراد العائلة العراقية الاربعة في اليمن.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦ اغس ١٩٩٥

المعارضة اليمنية ترفض لائحة الأحزاب والتنظيمات

□ صنعاء - من إقبال علي عبدالله:

■ رفضت احزاب المعارضة اليمنية اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية التي أصدرها رئيس الجمهورية الفريق علي عبدالله صالح في ٢١ من الشهر الجاري. واعتبرت الأحزاب ان هذه اللائحة «تشكل تراجعاً سافراً عن الحقوق والحريات التي كفلها قانون الاحزاب لعام ١٩٩١ الذي عطل نتيجة الأزمة السياسية بين حزبي الائتلاف الحاكم حينذاك» المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي وأدت الى خروج الأخير من الائتلاف بعد حرب استمرت قرابة الشهرين صيف العام الماضي.

وأوضح بيان أصدره المجلس الأعلى للتنسيق بين أحزاب المعارضة أمس ان «القوانين المتعلقة بتشكيل الأحزاب واجراء الانتخابات ينبغي ان تتضمن نصوصاً واضحة وقاطعة غير قابلة للتفسيرات». واشار الى «إمكان إصدار لجنة الاحزاب لائحة تنظم عملها مع تأكيد احزاب المعارضة رفضها تفسير الحكومة لنصوص قانون الاحزاب».

وكان رئيس لجنة الأحزاب والتنظيمات السياسية السيد عبدالله احمد غانم وهو وزير الشؤون القانونية وشؤون البرلمان في الحكومة الحالية التي يرأسها السيد عبدالعزيز عبدالغني اوضح أن «صدور اللائحة التنفيذية يعد استكمالاً للوثائق التشريعية اللازمة لتفعيل قانون الاحزاب من خلال ايجاد شرعية لنشاط الأحزاب من دون استثناء».

وذكرت مصادر قريبة من اجتماع عقده زعماء احزاب المعارضة في صنعاء أمس ان الزعماء «قرروا استكمال تشكيل هيئات مجلس التنسيق» الذي شكل مطلع الشهر الجاري كما اقروا وثائق المجلس وبرنامج المهمات المتعلقة بتشكيله في محافظات البلاد الـ ١٨.

ويتألف المجلس من احزاب التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، والاشتراكي اليمني، والبعث العربي الاشتراكي، والحق، وأتحاد القوى الوطنية، والتجمع الوحدوي اليمني، واتحاد القوى الشعبية وحزب الأحرار الدستوري.



ستوكهولم طردت العراقيين «دون رغبتهم»

صنعاء تحتجز شرطيين سويديين رافقا عائلة عراقية إلى اليمن

صنعاء ـ ستوكهولم ـ وكالات: اكد اليمن امس انه يحتجز اثنين من افراد الشرطة السويدية وطلب ان يعيدا معهما الى السويد عائلة عراقية كانا قد رافقاها الى صنعاء في الرابع من اغسطس الجاري بعد طردها من السويد.

وقال مسؤول في اجهزة الامن اليمنية طلب عدم ذكر اسمه في تصريح لوكالة فرانس برس ان الحكومة السويدية طردت العائلة العراقية الى اليمن «من دون الحصول على موافقة السلطات اليمنية» و«من دون اي تنسيق معها»، واضاف ان هذه العائلة «كانت قد منحت حق اللجوء السياسي الى السويد» وان «اسباب طردها لم تعرف».

واشار الى ان العائلة العراقية طردت الى اليمن «دون رغبتها» موضحا انه «نشب بين الضابط السويدي والاسرة العراقية شجار ومشادات كلامية حادة في مطار صنعاء عقب وصولهم مباشرة نتج عنها تمزيق وثائق تؤكد حصول هذه العائلة على حق اللجوء السياسي الى السويد»، ولكن لم يوضح من مزق الوثائق.

واضاف ان الشرطيين وهما زوج وزوجته سيبقيان في اليمن الى ان يعيدا معهما العائلة العراقية الى السويد.

وكانت وزارة الخارجية السويدية قالت امس ان السلطات اليمنية تمنع عودة الشرطيين الى وطنهما بعد ان اصطحبا عائلة تم ترحيلها الى هناك من السويد. وقالت متحدثة باسم وزارة الخارجية السويدية ان الضابطين اصطحبا في الرابع من الشهر الجاري عائلة عراقية مطرودة عاشت من قبل في اليمن واختارت ان تعيش هناك بدلا من العراق.

واضافت انه عندما حاول الضابطان مغادرة اليمن صادرت السلطات اليمنية جوازي سفريهما ومنعتهما من الرحيل بالرغم من انه لم يتم احتجازهما.

وقالت المتحدثة «ليست لدينا فكرة عن سبب منع رحيلهما، لم يقدم اليمنيون سببا لذلك»، واضافت ان دبلوماسيين سويديين يعملون من اجل الغاء حظر سفرهما من اليمن.



علي صالح: انسحاب الاصلاح ربما أدى الى انتخابات عامة

□ لندن - «الحياة»:

■قال الرئيس اليمني علي عبدالله صالح انه اذا انسحب «التجمع اليمني للاصلاح من الائتلاف الحاكم فانه قد يشكل حكومة جديدة ويدعو الى انتخابات نيابية عامة.

وتطرق الرئيس اليمني في مقابلة خاصة مع اذاعة "MBC" الى احداث العام الماضي فقال «ان اليمن استطاع تجاوز الكثير من المصاعب وآثار الحرب ومخلفاتها واتيحت الفرصة لمشاركة كل القوى السياسية في التحرك، ولكن في اطار التعددية السياسية التي ينص عليها الدستور اليمني. ورغم كل المصاعب التي سببها الحزب الاشتراكي الا انه موجود على الساحة ويمارس كل حقوقه».

واكد ان «لا حظر سياسياً على اي تنظيم، ونحن نرحب بمن يرغب في العودة الى الوطن وينضم الى المعارضة لأنها الوجه الآخر لنهضة اليمن».

وعن وثيقة العهد والاتفاق التي وقعت في عمان عام ١٩٩٤ أوضح علي صالح «ان كثيراً من بنودها طبّق بتعديلات دستورية والآن نعتبر ان وثيقة الوثائق هو الدستور».

واشار الرئيس اليمني الى نية انسحاب «التجمع اليمني للاصلاح» من الائتلاف الحاكم، فقال انه «في اطار التعددية وفي اطار الراي والراي الآخر وفي اطار الحرية والديموقراطية، فلا مانع ان ينسحب الاصلاح اذا رغب في ذلك، وقد يتم الشروع في تشكيل حكومة وفي انتخابات برلمانية عامة».

واعلن الرئيس اليمني ان العلاقات اليمنية - السعودية تاريخية وهي علاقات جوار واخاء ومصالح مشتركة. وملف الحدود بدأ يتحرك بعد التوقيع على مذكرة التفاهم وبعد زيارتي الى المملكة، وتم تشكيل عدد من اللجان لدرس ما تبقى من المسائل الحدودية وتجديد العلامات التي شملها اتفاق الطائف، ونحن راضون عما انجز على صعيد العلاقات الثنائية، واليمن لا يمانع في الانضمام الى مجلس التعاون الخليجي اذا طلب منه ذلك».

وعن موقف اليمن اليوم من النظام العراقي خصوصاً بعد هروب حسين كامل وشقيقه الى الاردن اعتبر الرئيس اليمني «ان ما يجري في القطر العراقي شان داخلي، فسياسة اليمن ثابتة ومعلنة وهي عدم التدخل في شؤون الآخرين وما يجري في العراق يخص الشعب العراقي».

واشادت امس مصادر قيادية في المعارضة اليمنية بالدعوة للعودة الى البلاد التي وجهها علي صالح الى المعارضين في الخارج سواء من الحزب الاشتراكي او من غيره «قبل اجراء محاكمة قادة الانفصال الشهر المقبل».

وقالت المصادر ان «تحديد مدة معينة لعودة هؤلاء واستفادتهم من قرار العفو العام الذي صدر في ايار (مايو) العام الماضي دليل على صدقية الرئيس في اغلاق ملف الحرب ووضع حد لاستغلال قيادة الانفصال لوجود هؤلاء في الخارج تحت مزاعم وأكاذيب لا وجود لها على ارض الوطن».

واضافت ان حديث الرئيس مع اذاعة «ام. بي. سي» في شان ضرورة وجود معارضة قوية في الداخل يستفيد منها الوطن «قوبل بارتياح كبير في اوساط الاحزاب والتنظيمات السياسية لأن من شانه تعزيز نهج الديموقراطية والتعددية والحفاظ على الوحدة الوطنية والتداول السلمي للسلطة».



المصدر : السياسة الكويتية

التاريخ : ٢٧/٨/١٩٩٠

السويد تطالب اليمن بالافراج عن الشرطيين المحتجزين

■ستوكهولم - ا ف ب ، طلبت وزيرة الخارجية السويدية لينا هييلم والين من اليمن الافراج عن شرطيين سويديين يحتجزهما منذ الرابع من اغسطس الجاري في صنعاء التي اقتادا اليها عائلة عراقية طردت من السويد. واعلنت وزيرة الخارجية ان الوزيرة بعثت الخميس الماضي رسالة بالفاكس الى وزارة الخارجية اليمنية طلبت فيها ايضا ان يستقبل اليمن العائلة العراقية.

واضافت الوزارة ان السلطات السويدية لم تتلق اي جواب على هذه الرسالة حتى الان.

واعلن الدبلوماسي السويدي ليف رينكيست الذي ارسل من مقر عمله في الرياض الى اليمن لحل هذه المسالة «اننا مازلنا ننتظر الرد . ولم نتلق اي تفسير لاحتجاز السويديين .

واعلن مسؤول في اجهزة الامن اليمنية طلب عدم ذكر اسمه في تصريح لوكالة فرانس برس «ان الحكومة السويدية طردت العائلة العراقية الى اليمن «من دون الحصول على موافقة السلطات اليمنية» و«من دون اي تنسيق معها». واضاف ان هذه العائلة «كانت قد منحت حق اللجوء السياسي الى السويد » وان «اسباب طردها لم تعرف».

واكد ان الشرطيين وهما رجل وامراة سيبقيان في اليمن الى ان يعيدا معهما العائلة العراقية الى السويد. واعلن ناطق باسم وزارة الخارجية السويدية ان طرد العائلة العراقية التي تتكون من اربعة افراد تم «طبقا للقواعد الدولية» وانها ارسلت الى اليمن لانها عاشت عدة سنوات هناك.

ويقيم الشرطيان اللذان صودر جوازا سفرهما في القنصلية السويدية في صنعاء.



مصادر رسمية تعتبر الاقتراح «مشروعاً انفصالياً من نوع آخر»

اليمن: «الاشتراكي» يدعو حزبي السلطة الى مصالحة وطنية وحوار

□ صنعاء -
من إقبال علي عبدالله وفيصل مكرم:

■ عاود الحزب الاشتراكي اليمني، ابرز احزاب المعارضة في اليمن، الذي يتزعمه السيد علي صالح عباد (مقبل) دعوته حزبي الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي والاصلاح) الى «ضرورة المصالحة الوطنية للشروع في الحوار مع كل الأحزاب السياسية غير المؤتلفة في البلاد»، فيما ابدت مصادر رسمية قلقها ازاء هذا الطرح واعتبرت ان الاشتراكي وحلفاءه يعدون من ورائه الى «مشروع انفصالي جديد من نوع اخر».

وقال مقبل الذي تزعم الاشتراكي في دورة ايلول (سبتمبر) العام الماضي خلفاً للسيد علي سالم البيض بعد فصله من الحزب لقيادته الانفصال صيف العام الماضي ان: «الاشتراكي تقدم في الخامس من تموز (يوليو) الماضي بمشروعه الحضاري في شان اهمية المصالحة الوطنية لأنه منذ البداية كانت لدى

التتمة في الصفحة (٦)



قيادته قناعة تنطلق من ان جميع شركاء الحياة السياسية في البلاد مطالبون بادراك اهمية الحوار الوطني في بحث كل القضايا الوطنية بروح بناءة هدفها الوصول الى قواسم مشتركة تبني صيغ ومفاهيم التعاون والعمل المشترك التي تكفل مواجهة الصعوبات والتحديات التي تواجهها البلاد وتؤمن الطريق نحو مستقبل افضل تتعمق فيه عوامل الاستقرار السياسي والنهوض الاقتصادي».

واضاف: «لعدم تجاوب حزبي السلطة – المؤتمر والاصلاح – في التعاطي الملموس مع ذلك، بدأ الائتلاف يلوح بعدم جدوى المصالحة الوطنية في الحياة السياسية، الامر الذي يدل الى اضطراب في المفاهيم وتشوش في الرؤى، والاستمرار في المحافظة على المصالح الذاتية المكتسبة بفعل واقع الظفر العسكري (اشارة الى هزيمة قوات الحزب الاشتراكي ودخول عدن في السابع من تموز العام الماضي)، ازاء قضايا كبرى مثل قضية المصالحة الوطنية في الساحة اليمنية».

وقال زعيم الاشتراكي وهو عضو رئاسة البرلمان الذي يرأسه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر زعيم حزب الاصلاح ان: «الائتلاف الحاكم وصحبه (...) لا يقبلون بدولة للوطن بعد ضرب وتصفية المؤسسات في البلاد باسم الانفصال والانفصاليين (...)، وتسليم النفوذ في البلاد للمسلحين من العسكر والقبائل».

واعتبر ان ذلك «يطرح على احزاب المعارضة اكثر من اي وقت مضى اهمية الدعوة الى المصالحة الوطنية وتعبئة القوى الاجتماعية من اجل الالتفاف حولها لتصبح حقيقة ملموسة في واقع حياتها اليومية بوصفها السبيل الكفيل بامكان اخراج البلاد والعباد من أوجاع دورات العنف السياسي السائدة في الحياة السياسية».

واوضح (مقبل) ان «المصالحة الوطنية المستندة الى الحوار والمناقشة بين فرقاء الحياة السياسية في الوطن سيترتب عليها بالضرورة التوصل بصورة مشتركة الى احداث تحولات ايجابية ونهوض مستمر في مسيرة تنمية المجتمع وتطوره، في حين ان الأطراف الأخرى داخل حزبي السلطة لا تجد في قضايا المصالحة الوطنية والتعاطي معها بصورة ملموسة سوى كونها صفقة تمكنها من انجاز ما لم تتمكن من انجازه عن طريق القوة المادية متجاهلة في الاصل حقيقة ان دورات العنف التي مرت بها البلاد انفجرت لكونها مرتبطة جذرياً بقضايا حقيقية كانت تتصل بمصالح حيوية ذات ارتباطات مباشرة بحاجات الناس الملحة التي لم تكن في ذات يوم خافية التباين في الحياة السياسية والاجتماعية».

واتهم (مقبل) لاول مرة علناً «سياسة حزبي الائتلاف الحاكم بالتآمر على احزاب المعارضة». وقال: «ان السياسة العامة لحزبي النظام تدمغان الأساليب السلمية للمعارضة بادعاءات اعلامية محمومة تقوم على وصفها بالمروق تارة وبالتآمر والخيانة تارة اخرى، الأمر الذي لا يعني سوى جعل تصفية احزاب المعارضة من الحياة السياسية، بدافع الخوف من تحولها الى اركان محتملة لترسيخ جذور الديموقراطية في الحياة اليمنية، الثمن المدفوع في المقام الاول لكي تحل محل المصالحة الوطنية بين حزبي السلطة واحزاب المعارضة في البلاد».

في موازاة ذلك تبدي بعض الدوائر السياسية وخصوصاً الرسمية منها وقطاعات اجتماعية واسعة قلقاً كبيراً تجاه مشروع الحزب الاشتراكي اليمني الذي سماه «مشروع المصالحة الوطنية» بالتحالف مع احزاب سياسية كانت حليفة له في السابق ولا تزال.

ورغم تأكيدات لمصادر رفيعة في السلطة اليمنية بان الحزب الاشتراكي ومن معه لا يملكون اي مقومات تمكنهم من تشكيل ضغط على القيادة اليمنية للقبول بما يريدون او يطمحون اليه فإن قلق تلك الدوائر والقطاعات مصدره ما وصفته بـ «محاولات الحزب الاشتراكي وعناصره الموجودة في الخارج الهادفة الى مصالحة وطنية تحمل صيغة جغرافية بين شمال وجنوب تحت غطاء سياسي، ما يعني العودة من جديد الى مواجهة اخرى مع مشروع انفصالي من نوع آخر وفي ظل اوضاع ومتغيرات جديدة كرست وحدة اليمن ووحدة القرار السياسي منذ نهاية الحرب اليمنية الأخيرة التي افشلت القرار الانفصالي وانهت الممارسات التشطيرية التي ظلت قائمة منذ تحقيق الوحدة اليمنية في ايار (مايو) ١٩٩٠».

ورأت هذه المصادر «ان الطروحات التي تضمنها مشروع الاشتراكي تتناقض مع ظروف ما بعد الحرب الاخيرة واهمها «وثيقة العهد والاتفاق» التي تم التوقيع عليها قبل اندلاع الحرب بهدف انهاء الأزمة السياسية ومنع وقوع حرب بين القوات الحكومية والقوات الموالية للحزب الاشتراكي ومن ثم اعادة تطبيع الأوضاع العسكرية والسياسية في البلاد آنذاك».



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٥

ويعتقد المراقبون في اليمن ان الرئيس علي عبدالله صالح يظهر مرونة لم تكن متوقعة في تعامله مع الحزب الاشتراكي وحلفائه في الداخل وفي تمديد الفترة الزمنية اكثر من مرة لسريان قانون «العفو العام» على عناصر الاشتراكي في الخارج من اجل اتاحة الفرصة امامهم للعودة الى الوطن اسوة بالآلاف الذين عادوا بعد الحرب وحتى قبل أيام من مدنيين وعسكريين. اما بالنسبة الى الذين تضمنتهم القائمة المعروفة بالـ ١٦ المطلوبين باستدعاء قضائي لمحاكمتهم بجرائم متعددة منها «الخيانة العظمى» فإن السلطات تعتقد انهم لن يعودوا رغم استعدادها لتهيئة ظروف قانونية ودستورية تضمن محاكمتهم بالجرائم المنسوبة اليهم بصورة عادلة وعلنية.

يذكر ان الرئيس علي صالح حدد في تصريحات ادلى بها اول من امس مهلة عشرة ايام ليتمكن من هم خارج قائمة الـ ١٦ من العودة الى البلاد وفقاً لقرار العفو العام والا ستقدم ملفاتهم الى القضاء اليمني مع من شملتهم القائمة المستثناة من ذلك القرار ليحاكموا جميعاً غيابياً في صنعاء وفقاً للدستور اليمني والقوانين النافذة في البلاد.

ويرى علي صالح ان على الحزب الاشتراكي في الداخل وعلى حلفائه ادانة قرار الانفصال ومتخذيه اثناء الحرب واعلان اعتذاره للشعب وللشرعية الدستورية وتاييده لوحدة اليمن في مقابل الخوض في حوار مع حزبي الائتلاف الحاكم حول مصالحة سياسية يكون فيها الاشتراكي وحلفاؤه طرفاً فيها ولا تحمل صيغة «المصالحة الوطنية» لأن من شان ذلك أن يعد مساساً بالوحدة الوطنية والجغرافية للبلاد لا يمكن القبول به.



المصدر : الوطن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٨/١٩٩٥

ترحيل عائلة عراقية وسويديين

اليمن: محاكمة غيابية لـ ١٦ مسؤولاً جنوبياً سابقاً

صنعاء ـ وكالات : أعلن الرئيس اليمني علي عبدالله صالح امس الاول ان ١٦ مسؤولا جنوبيا سابقا سيحاكمون غيابيا في اليمن «خلال عشرة أيام».

وفي مقابلة تلفزيونية بثتها محطة «ام بي سي» العربية «مركزها في لندن» ونقلتها وكالة الانباء الرسمية اليمنية «سبأ» قال الرئيس اليمني ان المسؤولين الـ ١٦ السابقين احرار في العودة الى اليمن ويمكنهم في هذه الحالة «ان يحضروا المحامين والدستور والقانون يحميانهم».

والشخصيات الـ ١٦، ومن بينها الزعيم الجنوبي علي سالم البيض، غادرت اليمن بعد نهاية الحرب الاهلية التي حصلت بين مايو ويوليو ١٩٩٤ وانتصر فيها الشماليون.

وكان الرئيس صالح أعلن اثر انتهاء الحرب عفوا عاما مستثنيا منه المسؤولين السابقين الـ ١٦. وأوضح ان «العناصر التي لم تشملها قائمة الادعاء العام ولم تستفد من قرار العفو العام ولم تعد قبل بدء المحاكمة ستنضم الى قائمة المحاكمة وستطلب عبر المدعي العام».

وأضافة الى البيض الذي كان أعلن خلال الحرب الاهلية «الجمهورية الديموقراطية اليمنية» التي لم تعمر طويلا، تشمل المحاكمة عبدالرحمن الجعفري نائب رئيس هذه الجمهورية وحيدر أبوبكر العطاس رئيس الوزراء السابق في اليمن الموحد.

وتجدر الاشارة الى ان الرئيس اليمني قال انه يعتبر جميع المعارضين المتمركزين في الخارج «مجرمين».

وكانت مجموعة من المسؤولين الجنوبيين السابقين من ضمنها الجعفري والعطاس أعلنت في سبتمبر ١٩٩٤ من لندن انشاء «الجبهة الوطنية المعارضة» لمواجهة النظام في صنعاء.

على صعيد آخر، قال مسؤول امني يمني أمس ان اليمن سيرحل عائلة عراقية مكونة من أربعة أشخاص ورجل وامرأة سويديين من



قوات الامن رافقا العائلة لدى دخولها الى اليمن بعد طردها من السويد.

وقال محمد الصرمي وكيل الجهاز المركزي للامن السياسي باليمن لرويتر ان العائلة العراقية المكونة من الآب والأم وولدين والضابطين السويديين دخلوا اليمن بطريقة غير مشروعة وسيتم ترحيلهم.

وسبق للاسرة العراقية الاقامة في اليمن وقد اختارت ترحيلها الى اليمن بدلا من العراق.

وقالت متحدثة باسم وزارة الخارجية السويدية ان الضباطين رافقا العائلة العراقية عند ترحيلها من السويد في الرابع من اغسطس الحالي.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : عكاظ السعودية

التاريخ : ٢٧/٨/١٩٩٥

اليمن يرحل عراقيين وسويديين

الوكالات ـ صنعاء:

اعلن مسؤول امني يمني امس ان اليمن سيرحل عائلة عراقية مكونة من اربعة اشخاص ورجل وامرأة سويديين من قوات الامن رافقا العائلة لدى دخولها الى اليمن بعد طردها من السويد. وقال محمد الصرمي وكيل الجهاز المركزي للامن السياسي باليمن لرويتر ان العائلة العراقية المكونة من الأب والام وولدين والضابطين السويديين دخلوا اليمن بطريقة غير مشروعة وسيتم ترحيلهم. وقال الصرمي (يبدو ان العراقيين الاربعة تخلصوا من جوازات سفرهم بطريقة ما قبل وصولهم الى اليمن حيث وصلوا بدون جوازات اما السويديان فوصلا بدون تاشيرات دخول) وقال (هذا مخالف للقانون لهذا سيتم ترحيلهم بعد اكمال البحث والتحرى حول القضية). وامتنع الصرمي عن الافصاح عن اسماء العراقيين والضابطين السويديين



اليمن يعتزم ترحيل أربعة عراقيين وسويديين دخلوا بطريقة غير قانونية

■ صنعاء - رويتر، ا ف ب - ذكر مسؤول امني في صنعاء أمس أن اليمن سيرحل عائلة عراقية مكونة من اربعة أشخاص ورجلاً وامرأة سويديين من قوات الأمن رافقا العائلة لدى دخولها إلى اليمن بعد طردها من السويد. وطلبت وزيرة الخارجية السويدية من اليمن اطلاق الشرطيين السويديين.

وقال محمد الصرمي وكيل الجهاز المركزي للأمن السياسي في اليمن لـ«رويتر» ان العائلة العراقية المكونة من الأب والأم وولدين والضابطين السويديين دخلوا اليمن بطريقة غير مشروعة وسيتم ترحيلهم.

وسبق للأسرة العراقية الاقامة في اليمن واختارت ترحيلها إلى اليمن بدلاً من العراق.

وقالت ناطقة باسم وزارة الخارجية السويدية إن الضابطين رافقا العائلة العراقية عند ترحيلها من السويد في الرابع من آب (اغسطس) الجاري.

وقالت إن السلطات اليمنية حجزت جوازات سفرهم عندما كانوا يهمون بمغادرة اليمن ومنعتهم من المغادرة ولكنها لم تعتقلهم.

وقال الصرمي إن العائلة العراقية والضابطين السويديين قدموا إلى اليمن من السويد عبر فرانكفورت.

وقال الصرمي: «يبدو ان العراقيين الأربعة تخلصوا من جوازات سفرهم بطريقة ما قبل وصولهم إلى اليمن، إذ وصلوا من دون جوازات. أما السويديان فوصلا من دون تاشيرات دخول». وقال: «هذا مخالف للقانون لهذا سيتم ترحيلهم بعد اكمال البحث والتحري حول القضية».

وامتنع الصرمي عن الافصاح عن اسماء العراقيين والضابطين السويديين ولم يحدد ما إذا كان اليمن سيرحلهم إلى فرانكفورت أم إلى السويد.

وطلبت وزيرة الخارجية السويدية لينا هييلم والين من اليمن الافراج عن الشرطيين السويديين. واعلنت وزارة الخارجية ان الوزيرة بعثت الخميس الماضي رسالة بالفاكس إلى وزارة الخارجية اليمنية طلبت فيها أيضاً أن يستقبل اليمن العائلة العراقية.

واضافت الوزارة أن السلطات السويدية لم تتلق أي جواب على هذه الرسالة حتى الآن. واعلن الديبلوماسي السويدي ليف رينكيست الذي ارسل من مقر عمله في الرياض إلى اليمن لحل هذه المسألة «اننا ما زلنا ننتظر الرد. لم نتلق اي تفسير لاحتجاز السويديين».

وأعلن مسؤول في أجهزة الأمن اليمنية طلب عدم ذكر اسمه في تصريح لوكالة «فرانس برس» أمس أن الحكومة السويدية طردت العائلة العراقية إلى اليمن «من دون الحصول على موافقة السلطات اليمنية، ومن دون أي تنسيق معها». واضافت ان هذه العائلة «كانت قد منحت حق اللجوء السياسي إلى السويد» وان «اسباب طردها لم تعرف». وأكد ان الشرطيين وهما رجل وامرأة سيبقيان في اليمن إلى ان يعيدا معهما العائلة العراقية إلى السويد.

وأعلن ناطق باسم وزارة الخارجية السويدية أن طرد العائلة العراقية التي تتكون من أربعة أفراد تم «طبقاً للقواعد الدولية» وانها ارسلت إلى اليمن لأنها عاشت سنوات عدة هناك. ويقيم الشرطيان اللذان صودر جوازا سفرهما في القنصلية السويدية في صنعاء.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٥/٨/٢٨

«الاصلاح» قد ينسحب من الائتلاف الحاكم في اليمن

صنعاء - أش أ:

يتوقع المراقبون في العاصمة اليمنية ان يتخذ حزب تجمع الإصلاح اليمني خلال الاسابيع القادمة قرارا نهائيا بالخروج نهائيا من الائتلاف الحاكم الذي يضمه مع حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وذلك بعد ازدياد حدة الخلافات بين الحزبين.

ويتهم حزب الاصلاح احزاب المعارضة اليمنية وعلى رأسها الحزب الاشتراكي باثارة المشاكل والعراقيل امام مسئولي حزب الاصلاح بهدف الاساءة الى شعبية الحزب ومصداقيته بين مشاهيره.

ويرى حزب الاصلاح ان هناك حملة منظمة تقودها احزاب المعارضة ويشارك فيها حزب المؤتمر الشعبي بهدف النيل من شعبية حزب الاصلاح وتصويره على انه المسئول الوحيد عن فشل الاداء الحكومي واتهامه بالزحف للاستيلاء على السلطة.

كما يتهم حزب الإصلاح شريكه في الائتلاف الحاكم بانه استأثر بتعيين كوادره في مختلف المناصب الحساسة دون مراعاة للتوزيع المتفق عليه بين الحزبين في حين حرم الاصلاحيون من المشاركة في مؤسسات الدولة العسكرية والامنية والاعلامية والمالية والدبلوماسية.

وكان الرئيس اليمني قد اشار في حديث له منذ يومين الى ان حزب الاصلاح له الحرية في الانسحاب من الائتلاف الحاكم اذا اراد وهو مايعني اجراء انتخابات تشريعية مبكرة عن موعدها المقرر في عام 1997.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٨ اغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أحزاب وتنظيمات يمنية تدعو القيادة السياسية الى انهاء القطيعة مع الكويت

□ صنعاء – من إقبال علي عبدالله:

■ دعت احزاب وتنظيمات وفاعليات يمنية شعبية القيادة السياسية بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح الى «بذل الجهود المختلفة لاعادة العلاقات مع الكويت وانهاء خمس سنوات من القطيعة إثر الغزو العراقي للكويت وحرب التحرير التي تلته».

واشادت في لقاء اول من امس ضم الرئيس علي صالح واللجنة التحضيرية لجمعية الاخاء اليمني – الكويتي التي تاسست الاسبوع الماضي في صنعاء بـ «الخطوات الاخيرة للقيادة السياسية في تطبيع العلاقات مع دول الجوار وما اسفرت عنه زيارة الرئيس علي صالح الى المملكة العربية السعودية حيث التقى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز بداية حزيران (يونيو) الماضي من نتائج ايجابية شكلت مرحلة جديدة في العلاقات اليمنية – الخليجية».

وقال لـ «الحياة» امس السيد يحيى الحدي رئيس اللجنة الشعبية اليمنية لمناصرة الكويت ان: «لقاء الرئيس علي صالح باعضاء جمعية الاخاء اليمني – الكويتي عكس الرغبة الصادقة للقيادة اليمنية في اعادة العلاقات مع الكويت الى سابق عهدها واستجابة المطالبات الكويتية في الضغط على النظام العراقي للافراج عن الأسرى الكويتيين المحتجزين في السجون العراقية منذ الغزو في آب (اغسطس) ١٩٩٠». وأشار الى أن «اللجنة تقدمت من الرئيس علي صالح بطلب بذل الجهد والسعي لدى القيادة العراقية في هذه المسالة باعتبارها العائق امام طي صفحة الماضي، الى جانب المطالبة بتوجيه الاعلام اليمني ليلعب دوراً في التقارب بين الشعبين».

وأكد الحدي بان «هناك اجماعاً شعبياً ورسمياً في اليمن على ضرورة عودة العلاقات مع الكويت وأدانة الغزو ورفع المعاناة عن الشعب العراقي من جراء الحصار الدولي الناتج عن رفض القيادة العراقية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في شان ازمة الخليج».

وعلمت «الحياة» ان «التحضيرات جارية في صنعاء لعقد ندوة موسعة حول العلاقات اليمنية – الكويتية يشارك فيها عدد من رجال الفكر والراي في الكويت، الى جانب اعداد وفد شعبي يمني يقوم بزيارة للكويت لعقد ندوة مماثلة فيها».

عدن

على صعيد أخر قال المدير العام لمطار عدن الدولي السيد محمد الخضر انه: «مواكبة مع الاعلان الكامل عن عدن كمنطقة حرة والبدء في المطار والميناء مطلع العام المقبل، استقبل المطار شركات جديدة تعمل لاول مرة في اليمن كالشركة التنزانية للطيران». وقال لـ «الحياة» امس انه «سيتم في الأسابيع القليلة المقبلة استقبال عدد من شركات الطيران كطيران الخليج الى جانب استئناف رحلات شركات اخرى عربية واوروبية بعد توقفها بفعل الحرب اليمنية الأخيرة صيف العام الماضي».



اليمن: طلاق متوقع بين المؤتمر والإصلاح!

صنعاء - أ.ش.أ:

توقعت مصادر دبلوماسية فى صنعاء قرب فض الائتلاف بين حزبى المؤتمر والاصلاح الشريكين فى حكم اليمن وهو مايعنى انتخابات مبكرة بدلا من الانتظار لعام ١٩٩٧ كما اشار الرئيس على عبدالله صالح.. وقالت المصادر ان الطلاق الكبير بين الحزبين سيصب فى مصلحة الحزب الاشتراكى الذى تضاءل تاثيره منذ هزيمته الساحقة فى الحرب الاخيرة التى انتهت بانتصار دولة الوحدة ويقول مسئولو حزب الاصلاح الاقرب الى فكر الاخوان المسلمين ان كوادر الحزب الاشتراكى وبعض مسئولى حزب المؤتمر الحاكم لهم دور بارز فى التعجيل بحدوث الطلاق عبر شنهم لحملة منظمة من الشائعات ضد حزب الاصلاح وتحميله مسئولية كل الاخطاء التى ارتكبها الحكم فى الفترة الاخيرة.



المصـدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ اغسطس ١٩٩٥

اليمن تعيد الى السويد عائلة عراقية

صنعاء – أ ف ب – اعلن مسؤول يمني ان بلاده رحلت مساء اول من امس الى السويد عائلة عراقية مبعدة من هذا البلد وضابطي شرطة سويديين كانا يرافقانها.

وقال ان العائلة العراقية وضابطي الشرطة استقلا طائرة لشركة «الخطوط الجوية اليمنية» الى فرانكفورت (المانيا) على ان يسافروا منها الى السويد.

وكانت السلطات اليمنية تحتجز منذ ٤ آب (اغسطس) الجاري ضابطي الشرطة السويديين وترفض السماح لهما بالمغادرة إذا لم يصطحبا معهما العائلة العراقية.

وقال المسؤول اليمني لوكالة «فرانس برس» ان ضابطي الشرطة وافقا اخيراً على ان يرافقا العائلة العراقية مجدداً الى السويد «لأن افرادها لا يحملون وثائق سفر».



توقعات بانسحاب حزب «الاصلاح» من الائتلاف اليمني الحاكم

صنعاء ـ ا.ش.ا: يتوقع المراقبون في العاصمة اليمنية ان يتخذ حزب تجمع الاصلاح اليمني خلال الاسابيع القادمة قرارا حاسما بالخروج نهائيا من الائتلاف الحاكم الذي يضمه مع حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه الرئيس اليمني علي عبدالله صالح وذلك بعد ازدياد حدة الخلافات بين الحزبين.

ويتهم حزب الاصلاح احزاب المعارضة اليمنية وعلى رأسها الحزب الاشتراكي باثارة المشاكل والعراقيل امام مسؤولي حزب الاصلاح بهدف الاساءة الى شعبية الحزب ومصداقيته بين مشاهيره.

ويرى حزب الاصلاح ان هناك حملة منظمة تقودها احزاب المعارضة ويشارك فيها حزب المؤتمر الشعبي بهدف النيل من شعبية حزب الاصلاح وتصويره على انه المسؤول الوحيد عن فشل الاداء الحكومي واتهامه بالزحف للاستيلاء على السلطة.

كما يتهم حزب الاصلاح شريكه في الائتلاف الحاكم بانه استأثر بتعيين كوادره في مختلف المناصب الحساسة دون مراعاة للتوزيع المتفق عليه بين الحزبين في حين حرم «الاصلاحيون» من المشاركة في مؤسسات الدولة العسكرية والامنية والاعلامية والمالية والدبلوماسية.

وكان الرئيس اليمني قد اشار في حديث له منذ يومين الى ان حزب الاصلاح له الحرية في الانسحاب من الائتلاف الحاكم اذا اراد وهو ما يعني اجراء انتخابات تشريعية مبكرة عن موعدها المقرر في عام ١٩٩٧.



المصدر : السياسة الكويتية
التاريخ : ٢٨/٨/١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس اليمني التقى أعضاء جمعية الإخاء الكويتي - اليمني:

صالح عيّن منشقاً عن «الجهاد الإسلامي» مرشداً دينياً للقوات المسلحة اليمنية

■ صنعاء - السياسة: عين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الشيخ عمر احمدسيف مرشدا دينيا للقوات المسلحة اليمنية.
صدر القرار منتصف الأسبوع الماضي محاطا ببعض التكتم والتحفظ حيث ان الوظيفة مستحدثة ولم يكن لها وجود في الجيش اليمني في السابق.
ويعد الشيخ سيف احد قادة «الجهاد الاسلامي» الذين انسحبوا من التجمع اليمني للاصلاح وانضموا الى المؤتمر الشعبي العام ويتولى الان الى جانب منصبه الجديد رئاسة دائرة التوجيه والارشاد في الحزب الذي يراسه الرئيس صالح.
وقالت مصادر وثيقة الصلة في صنعاء لـ «السياسة» ان قرار الرئيس اليمني جاء ردا على محاولة الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس شورى التجمع اليمني للاصلاح وعضو مجلس الرئاسة السابق القيام بجولة في معسكرات الجيش لالقاء محاضرات دينية استمرارا لما كان قام به قبل واثناء الحرب التي شهدها اليمن السنة الماضية عندما طاف المعسكرات وشن حملة تحريضية لتعبئة الجنود والضباط وتحريضهم على القتال.
وكان نقل عن الزنداني في الاشهر السابقة انتقاداته العنيفة للرئيس صالح في مجالسه ومنتدياته الخاصة، كما نسب اليه تحريض رجال «الجهاد» ضد الحكومة عندما اعتقلت السلطات اليمنية عناصر من «الجهاد» المصري المقيمين في اليمن اتهموا بالمشاركة في تدبير الاعتداء على الرئيس حسني مبارك في اثيوبيا.
ويسعى الرئيس الصالح الى مواجهة نفوذ الزنداني بقيادات «الجهاد» التي استطاع ترويضها وتطويعها لسياساته خصوصا طارق الفضلي وعمر احمد سيف ومقبل الوادعي. والاخيران يتمتعان بنفوذ روحي واسع في صفوف المتطرفين الاسلاميين واليها يعود الفضل في احباط محاولة الزنداني استعداء الجهاد ضد الحكومة، واقناع الآلاف الذين تجمعوا في صنعاء اواخر الشهر الماضي، ردا على اعتقال زملائهم المصريين، واقناعهم بفض الاشتباك مع السلطات.
من جانب آخر التقى الرئيس اليمني أول من امس في صنعاء رئيس واعضاء جمعية الاخاء اليمني - الكويتي حيث استمع منهم الى تصوراتهم في ما يخص السياسات والخطوات المقترحة لتحريك الجمود في العلاقات اليمنية - الكويتية على الصعيدين الرسمي والشعبي.
وخرجت اللجنة من اللقاء منقسمة في تقييم نتائجه، فقد رأى فريق من اعضائها ان الاجتماع كان فاشلا خصوصا وان الرئيس صالح لم يتحمس للمقترحات الخاصة بانتهاج خطاب اعلامي واضح في تأييد موقف الكويت بصدد خلافها مع العراق وتبني قضية الاسرى الكويتيين، وكذلك لان صالح لم يستحسن فكرة قيام مثقفين وكتاب يمنيين بزيارة الكويت لفتح قنوات الحوار مع نظرائهم من كويتيين وان كان رحب باستضافة مثقفين ومفكرين كويتيين في صنعاء.
واعتبر فريق آخر ان مجرد استقبال الرئيس صالح لاعضاء اللجنة والاستماع اليهم يعد مؤشرا طيبا وايجابيا، فضلا عما ابداه من استعداد لتوجيه وسائل الاعلام الرسمية بابراز وتغطية اخبار الكويت.
كانت جمعية الاخاء شكلت يوم الاربعاء الماضي في الندوة التي نظمتها في صنعاء جريدة «يمن تايمز» حول العلاقات اليمنية - الكويتية وشارك فيها عدد من المثقفين والسياسيين اليمنيين.



المصدر : الوسط
العدد ١٨٩
التاريخ : ٢٨ اغسطس ١٩٩٥

اليمن

صنعاء: ملف المحاكمات يفتح كل الملفات

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

ظهرت في صنعاء وعدن تساؤلات لم تكد تتجاوز أوساط السياسيين والمراقبين، عما تسرب من أخبار (١٤ الشهر الجاري) عن اقتراب موعد المحاكمة غيابياً للأشخاص الأربعة «من قادة الانفصال الفارين خارج اليمن»، من دون ان تحدث هذه الأخبار ردود فعل كما كان يتوقع بعض المراقبين. وعلل هؤلاء هذا الركود بأن الموضوع أصبح شبه مستهلك على مدى اكثر من عام تردد خلاله الحديث عن المحاكمات من خلال قرار النائب العام (٢٣ ايار / مايو ٩٤) في شأن الـ ١٦ من قادة الانفصال المطلوبين للمحاكمة، ثم طلب النيابة العامة في صنعاء (٢٢ ابريل الماضي) من الانتربول الدولي القبض على الاشخاص الأربعة، «المجموعة الأولى» من الـ ١٦، وهم، علي سالم البيض وحيدر ابوبكر العطاس وصالح منصر السييلي وعبدالرحمن الجفري.

يضاف الى هذا التعليل استبعاد سياسيين حزبيين ومستقلين (في صنعاء وعدن) ان تتم محاكمات غيابية قريباً. واعتبروا في ما قالوه لـ «الوسط» ان «تسريب مثل هذه الأخبار نوع من المناورات السياسية». بينما اكدت لـ «الوسط» مصادر مسؤولة في صنعاء وسياسية في عدن، ان محاكمات الأربعة غيابياً «ستتم قريباً وان الاعداد لها اوشك على الانتهاء». ومن منظور عام فان كلا الاحتمالين يظل وارداً ومرتبطاً في الوقت نفسه بما قد يظهر في الأسابيع المقبلة من تطورات في هذا الصدد.

بين الاجراءات والتوقعات

وفي ضوء حصيلة ما اجرته «الوسط» من اتصالات في كل من صنعاء وعدن، يظهر الراي أو الاحتمال الثاني راجحاً. على الأقل من حيث التأكيد ان الجهات المعنية في صنعاء، وفي مقدمها النيابة العامة، جادة في اجراء المحاكمة والاعداد لها الى حد الجزم بأنها «ستتم بالفعل وسيكون ملف السييلي اول ملف تنظر فيه المحكمة»، كما قال مصدر مطلع في عدن. واضاف ان الأربعة «سيحاكمون في المحكمة الجنائية في عدن حيث حوكمت جماعة (احداث يناير / كانون الثاني) ١٩٨٦». وتوقع المصدر «ان تبدأ المحاكمة في اكتوبر / تشرين الاول المقبل».

وهذا ما قاله ضمناً لـ «الوسط» مصدر مسؤول في النيابة العامة في صنعاء فيما يخص التأكيد على اجراء المحاكمة قريباً. ولم يشر الى تفاصيل اخرى، الا انه اضاف ان تأسيس هؤلاء الأربعة (مع قادة آخرين) ما



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ اغطس ١٩٩٥

سموه (منظمة للمعارضة في الخارج) «موج» اضيف الى التهم الموجهة اليهم.

ومن جهة اخرى تبرر المصادر المستبعدة اجراء المحاكمات (قريبا) رايها، بان محاكمة قادة الانفصال (غيابيا) «ليست قضية عادية تتوقف على انتهاء المعنيين من اعداد ملفات المتهمين»، بل انها قبل كل هذا «ترتبط بقضايا واطراف عدة»، حددت منها، «تاثير المحاكمات سلبا في عودة السياسيين (الذين اكدوا رغبتهم في العودة خلال سبتمبر / ايلول المقبل) الى الوطن العربي»، وقضايا اخرى مثل «حالة التوتر» التي تكتنف علاقات حزبي الائتلاف الحاكم مع احزاب المعارضة. وكذا ما تردد اخيرا من تصريحات واحاديث منسوبة الى قياديين في الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح) تشير الى اتساع شقة الخلاف بينهما «الى حد كرس القناعة لدى قادة من حزب الاصلاح بالانسحاب من الائتلاف حلاً للخلاف». كما ترى هذه المصادر ان تحويل القضية من سياسية في الدرجة الاولى الى جنائية «سوف يسبب لها كثيرا من الاتساع والتعثر واهدار الجهود والوقت من دون الوصول الى نهاية حاسمة».

سلبيات متوقعة

مما سلف يمكن القول ان ردود الفعل المتوقعة للمحاكمة ونوع القضية واجراءاتها القانونية تمثل ابرز الجوانب المحيطة بالقضية والمثيرة لما يدور حولها من تساؤلات.

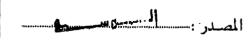
وعن ردود الفعل اكد قياديون في المؤتمر الشعبي العام توقعهم ما ينعكس عن اعلان المحاكمة من أثر سلبي في عودة السياسيين النازحين من الخارج الى اليمن، «وهو شيء لا يتناسب مع سياسة الصدر المفتوح لكل من أراد العودة الى وطنه»، كما قال السيد عبدالملك منصور الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي. ونفى في تصريحه الى «الوسط» علمه بشيء عن موضوع المحاكمة (قريبا) «واذا حصلت فانها ستكون خطوة مستعجلة من دون سبب الاستعجال». وتساءل، «لماذا لا ننتظر حتى يعود الجميع فاذا تاخر المتهمون جرت محاكمتهم غيابياً»؟

وكان نُقل ان قياديين من حزب الاصلاح (الشريك في الائتلاف) ليسوا راضين عن عودة قادة الاشتراكي السابقين، وان كانوا غير معترضين عليها علناً، وأنهم يميلون الى تعجيل المحاكمة. وحين سالت «الوسط» السيد عبدالوهاب الآنسي الأمين العام المساعد لحزب الاصلاح (نائب رئيس الوزراء) اجاب، «أنا لست مقتنعاً بان لدى هذه العناصر المشمولة بالعفو العام مبرراً لعدم عودتها (الى الوطن) حتى الآن الا اصرارها على التمسك بالافكار القديمة». وقال عن رايه في اجراء المحاكمة (غيابياً)، «لا دخل لنا فيها لأنها اصبحت في اطار القضاء واختصاصه».

وفي ما يتعلق بردود فعل المحاكمة على عودة السياسيين الفارين في الخارج، اعرب عن اعتقاده بان سلبياتها لن تنعكس على المحاكمة مباشرة بقدر ما تنعكس على احساس هؤلاء السياسيين العائدين، حيال المحاكمة، «لانهم ربما خافوا ان ترد اسماؤهم ضمن المحاكمة في قضايا ليست لمصلحتهم».

اتفاق على المحاكمة واختلاف على نوعها



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨-٢-أغسطس ١٩٩٥

ويأتي الجانب الثاني من القضية مثقلاً بالاختلاف على نوع القضية، هل هي سياسية ام جنائية! وهو اختلاف لا يؤثر في تعامل النيابة العامة معها بوصفها جنائية منذ البداية، اذ ربما ظهر ان النيابة العامة (من مجمل طرحها حول هذا الجانب) تستند في نظرتها للقضية الى ان قرار العفو العام الذي اصدره الرئيس الفريق علي عبدالله صالح (في اليوم نفسه ٢٣ ايار / مايو ٩٤) شمل السياسيين والقضايا السياسية، وان قرار النائب العام استثنى الـ ١٦ باعتبار قضيتهم جنائية تتعلق بالحق العام. ثم كان النيابة العامة ترد على من يرون هذه القضية سياسية في الدرجة الأولى، بانها لو كانت سياسية لشملها قرار العفو العام ولما جاءت مستثناة منه ومسببة بتهم وحيثيات جنائية. على رغم ان اكبر التهم الواردة في قرار النائب العام هي سياسية الا ان القرار تناولها من الجانب الجنائي والآثار العامة الناتجة منها. وهو اسلوب يعرفه القانونيون ويؤكدون صحته.

ومع ان السياسيين اليمنيين في المعارضة عموماً وفي الحزب الاشتراكي خصوصاً لا يعترضون على المحاكمة بل طالبوا بها في وقت مبكر من انتهاء الحرب في ٧ تموز (يوليو) ٩٤، الا انهم يتمسكون برأيهم في كونها قضية سياسية.

وقال السيد علي صالح عباد (مقبل) الأمين العام للحزب الاشتراكي لـ «الوسط»، «مع انني لا أملك معلومات عن هذه المحاكمة الا اننا نراها قضية سياسية. قلنا هذا وطالبنا على اساسه بتعميم العفو العام. ولو كانت جنائية لما سألنا عنها».

وفي تعليق لا يخلو من الطرافة قال لـ «الوسط» قيادي معارض، «هي قضية سياسية بدليل ان تحويلها جنائية تم لأغراض سياسية».

ولم ينف الآنسي صفتها السياسية «فانت لا تستطيع ان تفصل الجانب السياسي عنها... لكن تغليبه ربما اضعف موقف المحاكمة اهمية الجانب الجنائي».

رأي القانون باعتبارين

ولكن ما هو راي القانون في اليمن حيال كل هذه الآراء؟

تبدو القضية امام القانون سياسية باعتبار ظروفها والتهم الرئيسية فيها واسبابها وتداعياتها وصفة المتهمين فيها من خلال مواقعهم في السلطة، وجنائية باعتبار آثارها ونتائجها، وبالتالي يمكن تناولها عبر احد الاعتبارين او كليهما. ويرى استاذ في القانون في جامعة صنعاء، ان محاكمة القادة الأربعة جنائياً تعتمد على القانون الجنائي وقانون العقوبات باعتبار ما الحقته بالمجتمع من اضرار، ومكانها في هذه الحال محكمة الجنايات (الابتدائية). وبهذه الصفة تولتها النيابة العامة وتطرحها على القضاء.

واوضح الدكتور احمد عبدالرحمن شرف الدين لـ «الوسط» (وهو سياسي وقيادي سابق في حزب الحق) ان تناول القضية لو تم باعتبارها سياسية، لجاء تحريك الدعوى من قبل مجلس النواب لتجري المحاكمة في المحكمة العليا - الشعبة الدستورية وطبقاً لقانون «محاكمة كبار مسؤولي السلطة التنفيذية».

واضاف، ان القانون يكلف المحكمة الاعلان في البداية عن المحاكمة وابلاغ المتهمين ولو عن طريق السفارات (اليمنية) في الخارج واعطائهم المدد اللازمة لامكان حضورهم خلالها، ويكلفها ان تنصب محامياً يتولى الدفاع عنهم ولهم حق الطعن في اختصاص المحكمة على ان تقرر هي ما



تراه. واخيرا تجدر الاشارة الى أن التهم الموجهة الى القادة الأربعة تشمل (بحسب قرار النائب العام ومصادر النيابة العامة) اعلان الانفصال وتفجير الحرب وخرق الدستور وانتهاكه وتنظيم التمرد على الشرعية الدستورية وعلى انظمة الدولة وقيادتها الشرعية والاعتداء على حياة الناس واعراضهم وممتلكاتهم. هذه ابرز التهم العامة وهناك تهم اخرى مفصلة ومحددة ومتنوعة ومدعمة بوثائق وادلة كاملة.

ومن ناحية اخرى فان مرور اربعة اشهر على طلب النيابة الموجه رسميا الى الشرطة الدولية (الانتربول) لملاحقة المتهمين الأربعة والقبض عليهم من دون نتيجة عائد، كما قال لـ «الوسط» مصدر مسؤول، الى «التزام الانتربول القانون الدولي الذي يعتبر هؤلاء القادة الأربعة لاجئين سياسيين لا جناة فارين من العدالة». وعبر المصدر عن اعتقاده بأن قيادات من الائتلاف «لا تتحرق شوقا الى محاكمة قادة الانفصال، لانها تدرك سلفا ان المحاكمة ستشمل اطرافا وقيادات اخرى وستفتح امام الرأي العام ملفات الماضي وقضاياه» ■



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ / ٨ / ١٩٩٥

اليمن: توقع عودة قادة لـ"الاشتراكي" قبل انقضاء أجل العفو العام الرئاسي

□ صنعاء –
من إقبال علي عبدالله:

■ قالت مصادر سياسية مطلعة لـ «الحياة» امس في صنعاء ان قرار العفو العام الذي أصدره الرئيس علي عبدالله صالح بداية أيار (مايو) العام الماضي ينتهي اجله السبت المقبل الثاني من ايلول (سبتمبر) عند بداية محاكمة غيابية لأربعة من قادة الحرب والانفصال في عدن هم السادة علي سالم البيض النائب السابق للرئيس علي صالح وحيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء السابق وصالح منصر السيلي محافظ عدن السابق وعبدالرحمن علي الجفري رئيس حزب الرابطة الذي اختير نائباً للرئيس في الجمهورية المنفصلة للجنوب التي لم تستمر اكثر من شهرين صيف العام الماضي.

وقالت المصادر ان الرئيس علي صالح اعلن ذلك اواخر الاسبوع الماضي في مقابلة مع «مركز تلفزيون الشرق الاوسط» (أم. بي. سي)، موضحاً انه اذا لم يستفد الهاربون، سواء من الحزب الاشتراكي او اي حزب وتنظيم سياسي من قرار العفو العام خلال عشرة ايام ويعودوا الى البلاد، فانهم سينضمون الى قائمة الـ «١٦» المطلوبين للعدالة «لارتكابهم فعل الخيانة العظمى واعلان الحرب والانفصال صيف العام الماضي وفي مقدمهم زعيم الانفصال علي سالم البيض». وتوقعت عودة الكثير من قيادة الاشتراكي بموجب التحذير الأخير للرئيس صالح وفي مقدمهم سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب سابقا وياسين سعيد نعمان وجارالله عمر ومحمد سعيد عبدالله (محسن) وابو بكر باديب وعبدالعزيز الدالي اعضاء المكتب السياسي للحزب سابقاً.

واشار مصدر مسؤول في قيادة الحزب الاشتراكي التي يتزعمها السيد علي صالح عباد (مقبل) منذ دورة الحزب في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٤ في تصريح لـ «الحياة» الى ان عدداً من القادة السابقين للحزب ممن لم يتورطوا في المشاركة في الجبهة الوطنية للمعارضة (موج) في الخارج «قد يرجئون عودتهم لأسباب خاصة وليست سياسية وسيتم اعلان ذلك من قبلهم للجهات المختصة في البلاد».

وقال المصدر ان اعمال التحضيرات النهائية لعقد المؤتمر العام الرابع للحزب نهاية الشهر المقبل ليست مرتبطة بعودة القيادة السابقة من الخارج والتي لم يجر فصلها لمشاركتها في «موج»، لكنهم سيشاركون في المؤتمر كاعضاء في اللجنة المركزية وليس المكتب السياسي، ويمكن للمؤتمر ان يتخذ قرار عودتهم الى قيادة الحزب اذا وافقت غالبية المندوبين.



المصدر : الرياض الجريدة
التاريخ : ٢٠/٨/١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن يبدأ محاكمة الانفصاليين الاسبوع القادم

صنعاء - ا.ش.ا:

تبدأ في مدينة (عدن) اليمنية خلال الاسبوع القادم محاكمة العناصر الانفصالية المسئولة عن الحرب التي شهدها اليمن مؤخرا.

ويأتي على رأس قائمة هذه العناصر التي سيتم محاكمتها غيابيا كل من علي سالم البيض نائب رئيس الجمهورية الزعيم السابق للحزب الاشتراكي وحيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء السابق وصالح السيبلي محافظ عدن السابق وعبدالرحمن الجفري الرئيس السابق لحزب الرابطة.

وقد وجهت النيابة العامة للمتهمين 16 تهمة من بينها خرق الدستور والاعتداء على حياة المواطنين والممتلكات العامة والخاصة والعمل على تمزيق وحدة البلاد الى جانب الخيانة العظمى.

وقد رحبت السلطات اليمنية بحضور ممثلين عن المنظمات والهيئات الدولية والعربية المهتمة بحقوق الانسان لحضور جلسات المحاكمة التي ستكون علنية.

من جهة اخرى كشفت مصادر سياسية في صنعاء ان اتصالات وترتيبات تجرى حاليا لاعادة اكثر من 120 شخصا للبلاد سبق ان فروا مع العناصر الانفصالية في الحزب الاشتراكي اليمني في يوليو من العام الماضي.



في منطقة شرق شبوة الجنوبية

اليمن يستعد للإعلان عن اكتشاف نفطي جديد ذي نوعية ممتازة

■ عدن - كونا تستعد الحكومة اليمنية للاعلان قريبا عن استكشاف نفطي جديد في منطقة شرق شبوة الجنوبية.

يذكر ان شركة توتال الفرنسية العاملة في مجال التنقيب عن النفط في اليمن منذ عام ١٩٨٧ هي التي أكتشفت هذا الحقل.

وقالت مصادر نفطية مسؤولة في عدن لوكالة الانباء الكويتية امس ان الاستكشاف النفطي الجديد مشجع وذو نوعية متميزة لخلوه من الرصاص.

واوضحت المصادر ان النفط المستكشف الذي يقع في منطقة امتياز شركة «توتال» في القطاع رقم «١٥» شرق شبوة تفجر بغزارة في بداية الشهر الجاري من البئر الاول «بريت» بمجرد وصول الحفر فيها الى عمق ١٠٠٠ متر فقط.

ونقلت هذه المصادر عن المسؤولين في «توتال» تقريرهم للحصيلة الاولية للبئر نحو ٣٠٠٠ برميل يوميا من عمق ١٠٠٠ متر فقط.

وتوقع المسؤولون ازدياد الانتاج مع مواصلة الحفر الى الاعماق الطبيعية حسب المقاييس المتعارف عليها.

وسيرتفع الانتاج من النفط في اليمن بانتاج شرق شبوة الى نحو ٣٥٣ الف برميل اي بزيادة نحو ٣٠٠٠ برميل عن الانتاج الحالي.

وقال المدير العام لشركة «توتال» في اليمن جان بيار ديكيليو «لكونا» تعليقا على الاستكشاف النفطي الجديد ان «النفط تدفق من البئر بمعدل ١٤٦٩ برميل يوميا بعد ان وصل عمق البئر الى ٢٥٥٤ مترا».

واضاف اننا « نحاول الان اختبار البئر وتعميقه واحتمال ان يكون هناك نتائج ايجابية مشجعة».

واشار الى ان الاهمية التجارية النهائية للبئر لن تتحدد الافي الاسبوع المقبل بعد تقييم النتائج من شركة «توتال».

واوضح ان «عمليات الحفر في البئر توقفت بعد ان وصل الحفر الى عمق ٢٣٥٤ مترا ولكننا واصلنا بعد ذلك عمليات الحفر بعمق ٢٠٠متر اضافية اسفرت عن اكتشاف النفط وبكميات تجارية مشجعة».

وكان مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروات المعدنية اليمنية قد صرح الاسبوع الماضي بان الاعمال الاستكشافية والتنقيبية الجارية في القطاع رقم «١٥» شرق شبوة اظهرت وجود النفط وبكميات تجارية مشجعة جدا.

وكانت «توتال» قد حازت في شهر فبراير الماضي على امتياز استثمار الغاز الطبيعي في اليمن بعد فوزها على شركتي «هنت اكسون» و«اثرون» الاميركيتين.

من ناحية اخرى بلغ احتياطي الغاز اليمني نحو ٢٠ تريليون قدم مكعب وجرى اكتشافه في حقول «مارب» ١٧٠ كيلومتر شرق صنعاء عام ١٩٨٩ من قبل شركة «هنت» الاميركية.

وتبلغ عائدات الغاز اليمني سنويا نحو ٦٠٠ مليون دولار.

من جهة اخرى تقوم شركة «كنديان اوكسدنتال» الكندية حاليا بعمليات تنقيب عن النفط في القطاع رقم «١٠» شرق شبوة.

وقد اعلنت الشركة عام٩٢ عن اكبر استكشاف نفطي في اليمن من حقول المسيلة في حضرموت قدرت باكثر من ٢٥٠ الف برميل يوميا قابلة للزيادة العام المقبل الى نصف مليون برميل يوميا.

وتقوم الشركة حاليا بتنفيذ مشروع مد خط الانابيب من حول الاستكشاف في «جنة» الى مصفاة صافر عبر البحر على ساحل طوله ٤٠٠كيلومتر.

وتعمل في اليمن حاليا ٢٤ شركة اوروبية وعربية للتنقيب عن النفط. وقد جرى اكتشاف اول بئر نفط عام ١٩٨٦ في مدينة مارب شرق العاصمة صنعاء.



بدء محاكمة الانفصاليين المسئولين عن حرب اليمن الأسبوع القادم
توجيه تهمة الخيانة العظمى للبيض والعطاس والجفرى

صنعاء - أ ش أ : تبدأ فى مدينة «عدن» اول الاسبوع القادم محاكمة العناصر الانفصالية المسئولة عن الحرب التى شهدتها اليمن مؤخرا.

ويأتى على رأس قائمة هذه العناصر التى ستتم محاكمتها غيابيا كل من على سالم البيض نائب رئيس الجمهورية وزعيم الحزب الاشتراكى السابق وحيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء السابق وصالح السيلى محافظ عدن السابق وعبدالرحمن الجفرى رئيس حزب الرابطة السابق.

ووجهت النيابة العامة للمتهمين ١٦ تهمة من بينها الخيانة العظمى وخرق الدستور والاعتداء على حياة المواطنين والممتلكات العامة والخاصة والعمل على تمزيق وحدة البلاد.

كما كشفت مصادر سياسية فى صنعاء ان اتصالات وترتيبات تجرى حاليا لإعادة اكثر من ١٢٠ شخصا للبلاد سبق ان فروا مع العناصر الانفصالية فى الحزب الاشتراكى اليمنى فى يوليو من العام الماضى.

ومن ناحية أخرى توقعت مصادر مسئولة فى حزب الاصلاح اليمنى بقرب انهيار الائتلاف الحاكم فى اليمن خلال الأسابيع القادمة واشارت الى احتمال انسحاب تجمع الاصلاح من الائتلاف الذى يرأسه الرئيس اليمنى على عبد الله صالح واتهمت مصادر تجمع الاصلاح اليمنى كوادر الحزب الاشتراكى باثارة العراقيل امام عملية الاصلاح وعدم عدالة توزيع المناصب الحكومية.





على عبدالله صالح — على سالم البيض — حيدر أبوبكر العطاس



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٩ اغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علي صالح: معركة اليمن الرئيسية الاقتصاد والتنمية واستئصال الفساد

□صنعاء -
من إقبال علي عبدالله:

■ اعتبر الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح ان المعركة الرئيسية التي يواجهها اليمن حالياً هي «معركة الاقتصاد والتنمية واستئصال الفساد».

وقال في لقاء امس مع مسؤولي وزارتي النفط والصناعة والهيئة العامة للاستثمار: «اذا كان الوطن قد نجح وحقق انتصاراً كبيراً في تثبيت دعائم وحدته فلا بد ان يتعزز هذا الانتصار في الجبهة الاقتصادية والتنموية، ولا بد ان تحشد كل الجهود والطاقات والكفاءات لتحقيق هذه الغاية».

واكد ان «المؤشرات الاقتصادية الحالية في البلاد مطمئنة وتبعث على كثير من التفاؤل، والامور تسير من حسن الى احسن، والوضع الاقتصادي يتعزز كل يوم باوضاع افضل».

ودعا الرئيس اليمني المسؤولين الاقتصاديين الى «تفعيل النشاط الاستثماري وتطوير الصناعة في اليمن والتعامل الجيد والحسن مع المستثمرين سواء كانوا يمنيين او عرباً او اجانب، وتشجيعهم وتسهيل مهماتهم وتوجيههم التوجيه الأمثل نحو المجالات الاستثمارية المفيدة التي تعود بالفائدة المشتركة على الوطن والمستثمرين».

وقال: «عليكم في هذا الجانب مسؤولية تصحيح كل الاخطاء وتجاوز السلبيات الماضية التي سادت في التعامل مع المستثمرين ومع قضايا الاستثمار عموماً وبما ينهي كل الشكاوى حول التعقيدات والبيروقراطية الادارية، ويجب التعامل مع قضايا الاستثمار بعقليات منفتحة تراعي المصلحة الوطنية».

المنطقة الحرة

وفي عدن، اعلنت هيئة المنطقة الحرة أن ٣٦٤٠ مشروعاً استثمارياً باجمالي ٤٠٠ مليون دولار ستنفذ في المنطقة الحرة عند بدء المرحلة الأولى منها مطلع العام المقبل.

وقالت مصادر مسؤولة في الهيئة لـ «الحياة» امس أن: «هذه المشاريع الاستثمارية ستشمل جوانب الصناعة والسياحة والتجارة والخدمات وستقام على مساحة ثلاثين مليون متر مربع من قبل عدد من الشركات العربية والأوروبية ومستثمرين يمنيين وخليجيين».

واضافت: «بالتعاون مع شركتي «هاراو» و«هاركلو» انتهت الدراسات التفصيلية والتصاميم الخاصة بميناء الحاويات والمنطقة الصناعية والتخزينية في منطقة كالتكس غرب مدينة عدن».

واشارت الى «انشاء قرية للبضائع والشحن الجوي بمطار عدن قريباً. وجرى تحديد مساحتها الاجمالية بـ ١٨٦ هكتاراً نظراً لقربها من الميناء البحري».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: السياسة الكويتية

التاريخ: ٣٠/٨/١٩٩٥

عملية التسجيل والتأسيس تبدأ خلال أيام

المعارضة اليمنية تدرس اتخاذ موقف موحد من لائحة قانون الأحزاب

صنعاء - «السياسة»:

■ تبدأ خلال الأيام القليلة المقبلة عملية تسجيل وتأسيس الاحزاب في اليمن بعد صدور اللائحة التنفيذية لقانون الاحزاب الاسبوع الماضي..

وأكد عبد الله غانم رئيس لجنة الاحزاب ان اللجنة تعكف حاليا على وضع الصيغ العملية للاجراءات اللازمة لتسجيل الاحزاب والتحقق من مدى تطابق واقع حال هذه الاحزاب مع الشروط التي يتطلبها قانون ولائحته التنفيذية..

من جانبها تدرس احزاب المعارضة اليمنية نصوص اللائحة لتحدد بعد ذلك موقفها من الاشتراطات الموجودة فيها لعملية التسجيل والتأسيس، حيث من المنتظر ان تتخذ موقفا موحدا في هذا الصدد.. وكانت احزاب المعارضة اعلنت في وقت سابق ان اللائحة تشكل تراجعا عن بعض الحقوق التي تضمنها الدستور وقانون الاحزاب..

وقال غانم في تصريح صحافي أمس ان الاحزاب القائمة عليها ان تتقدم الى اللجنة بطلب استمرار النشاط وليس التأسيس، ولكن من حيث الوثائق والمتطلبات التي يشترطها القانون من أجل اصدار شهادة ايداع فهي لا تختلف سواء كانت احزاب جديدة أو قائمة...

وأشار غانم إلى وجود احزاب تحمل مسميات متشابهة وأخرى تحمل برامج سياسية تكاد تكون واحدة، وأن ذلك ناتج عن عدم التقيد السليم بقانون الاحزاب والتنظيمات السياسية، مؤكدا انه سيتم عند البدء في التطبيق العملي للقانون ولائحته التخلص من ذلك التشابه..

من جهة أخرى تتوقع الأوساط الحزبية في اليمن ان يصاحب البدء في تطبيق قانون الاحزاب ولائحته التنفيذية وقوع مشاكل عدة مع احزاب المعارضة التي يعاني بعضها من انقسامات كحزب البعث، وبعضها من جراء تفريغ أحزاب تحمل مسميات لاحزاب حقيقية قائمة، وترفع البرامج نفسها، وتلقى الدعم من بعض الدوائر في الحكم، ولا يستثنى من هذا التفريخ سوى الحزبين الحاكمين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح..



المصدر : السياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ / ٨ / ١٩٩٥

الرأي الغالب داخل مجلس شورى الإصلاح يضغط لوقف المشاركة مع المؤتمر

اليمن: خلاف بين الأحمر والزنداني يهدد «بفرط» الائتلاف الحاكم

صنعاء - السياسة:

■ توشك العلاقة بين طرفي الائتلاف الثنائي الحاكم في اليمن المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح ان تدخل طورا جديدا مع اقتراب موعد مرور عام على قيام الائتلاف بينهما في ٦ اكتوبر ١٩٩٤.

وخلال الفترة من ٦ اكتوبر ٩٥ وحتى ٢٦ ابريل ٩٦ سيتحدد مصير الائتلاف الثنائي، هل سينفرط، ام سيبقى حتى موعد الانتخابات العامة المقبلة المزمع انعقادها في ٢٧ ابريل المقبل كما يوضح ذلك الدستور اليمني الذي ينص على اجراء الانتخابات النيابية كل اربع سنوات.



■ الشيخ عبدالمجيد الزنداني ■

ووفقا لما نصت عليه وثيقة الائتلاف الثنائي بين المؤتمر والاصلاح والتي تشكلت الحكومة الائتلافية على اساسها في ٦ اكتوبر من العام الماضي برئاسة عبدالعزيز عبدالغني، فانه لايحق لأي من طرفي الائتلاف ان ينسحب قبل مرور عام من قيام حكومة الائتلاف وخلال العام الاخير الذي يسبق الانتخابات العامة اي ان الانسحاب متاح فقط خلال فترة ستة اشهر وعشرين يوما تبدأ في ٦ اكتوبر ٩٥ وتنتهي في ٢٦ ابريل ٩٦.

ومنذ الآن بدأت الاوساط القيادية في التجمع اليمني للاصلاح توجه اهتمامها نحو تقويم تجربة العام الماضي من عمر الائتلاف. وتفيد مصادر قيادة الاصلاح ان الدوائر المتخصصة في امانة العاصمة تعكف حاليا على اعداد تقرير تقويمي في ضوئه ستتخذ هيئات الاصلاح ومراجعه العليا قرارها في شأن استمرار المشاركة في الحكومة الائتلافية او الانسحاب منها.

وتؤكد نفس المصادر ان مجلس شورى الاصلاح -يتكون من مئة عضو يترأسهم الشيخ عبدالمجيد الزنداني وهو بمثابة لجنته المركزية- يضغط للاسراع في وضع هذا التقرير لاتخاذ قرار استمرار المشاركة من عدمها حيث يميل الرأي الغالب داخل مجلس شورى الاصلاح نحو الخروج من الحكومة بينما تميل غالبية الهيئة العليا (المكتب السياسي) برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر نحو استمرار الائتلاف الثنائي.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥/٨/٣٠

ويزيد من حساسية هذا الخلاف داخل التجمع اليمني للاصلاح تفاقم الازمة بينه وبين شريكه المؤتمر الشعبي العام خلال الاشهر الاخيرة. حيث صار من المؤكد ان قيادة المؤتمر ابلغت في تعميم داخلي كافة المناصب الادارية المركزية وفي المحافظات عدم تنفيذ اية تعليمات او اوامر تاتي من وزراء الاصلاح مما يجعل الاصلاحيين يقتنعون بوجود خطة ينفذها شريكهم لاظهار فشل مشاركة الاصلاح في الحكومة مما يؤثر على شعبيتهم في الانتخابات العامة المقبلة خصوصا ان نصيبهم من الحقائب الوزارية يتركز في الوزارات المرتبطة بالخدمات كالتموين والتجارة والاسماك والصحة كما يكاد الراي ان يكون متفقا في اوساط الاصلاحيين ان المؤتمر الشعبي حجب عنهم جزءا من حصتهم في المواقع الحكومية، ولم يمكنهم من الحصول على المغانم التي يتطلعون اليها في ضوء الدور الذي لعبوه في تصعيد الازمة ومن ثم حرب العام الماضي التي انتهت بخروج الحزب الاشتراكي من الائتلاف الحاكم خصوصا وان الاصلاح يعتبر نفسه احق بوراثة مواقع الحزب الاشتراكي، وتحديدا في المحافظات الجنوبية والشرقية.



■ عبد الكريم الأحمر ■

وفي اطار الداخلية تشهر قواعد الاصلاح الميالة الى الانسحاب من الحكومة في وجه قيادته المصممة على استمرار المشاركة المخاوف من تراجع شعبية حزبهم بصورة خطيرة لما سيترتب عليه من اضعاف وزنه النيابي في الانتخابات العامة المقبلة ولهذه النتيجة تتظاهر مجموعة من العوامل بينها فشلهم في الاداء الحكومي وتركيز نقد المعارضة لهم، وانضمام قيادات في المؤتمر الشعبي العام الى قائمة المنتقدين لدور الاصلاح وادائه وضعف اداءه على مستوى الجهاز الاداري وعلى العكس من الاصلاح لايراهن المؤتمر الشعبي العام على الشعبية وانما على مواقع النفوذ وخصوصا سيطرته التامة على اجهزة المال والاعلام والجيش والامن.

وفي حين تتناول الاوساط القيادية في الاصلاح مسالة تقديم المشاركة في الحكومة بنوع من الحذر وبرغبة واضحة في امتصاص سخط القواعد واستخلاص مواقفها لاستمرار المشاركة، تظهر مواقف قيادة المؤتمر الشعبي مفعمة بالثقة وغير مبالية بالقرار الذي ستتخذه هيئات الاصلاح ومراجعه العليا في شان مصير الائتلاف الثنائي، بل تتعدد الايماءات من قياديين في المؤتمر تستحسن انسحاب الاصلاح من الائتلاف وتحث عليه.

غير ان قرار انسحاب الاصلاح من الحكومة ليس هينا لاعتبارات عدة تتعلق بمعرفة الاصلاحيين لما سيترتب على ذلك من نتائج مباشرة على مستوى تفكيك الوحدة الداخلية لصيغة التجمع اليمني للاصلاح التي تجمع بين تنظيم



الاخوان المسلمين بزعامة السيد ياسين عبدالعزيز مرشدهم العام في اليمن، وبين الجناح القبلي الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر وبين مجموعة السياسيين العقائديين الذين يقفون في الوسط ويحرصون على مواقعهم الحكومية ولكنهم يدركون ان خروج الاخوان المسلمين من الاصلاح ومن الائتلاف يخرجهم من السلطة ويحولهم الى مجموعة لاقيمة ولا وزن لها.

على ذلك تبدو الخيارات محدودة امام التجمع اليمني للاصلاح، وخصوصا امام تنظيم الاخوان المسلمين، فكما هو غير مسموح لهم بالانسحاب من الحزب ليتحولوا الى معارضة تحوطها الغلالات الأمنية فانهم غير ميالين لخسارة او فقدان النفوذ داخل ما تيسر من المواقع الحكومية.

فأي الخسارتين سيقبل بها تجمع الاصلاح خسارة السلطة ام خسارة السمعة؟

على كل لايزال امام هذا الحزب قرابة ثمانية اشهر للاختيار وهي فترة ليست دهرا ولكنها ليست لحظة عابرة.



المصدر : الوطن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٨/١٩٩٥

إعادة تأهيل مصفاة عدن بتكلفة ٢٥٠ مليون دولار

اليمن تعلن عن استكشاف نفطي في شبوه الجنوبية قريبا

قال احد مديري شركة مصافي عدن المملوكة للحكومة امس الثلاثاء ان العمل في اعادة تأهيل مصفاة عدن التي انشئت قبل ٤٠ سنة سيبدأ في اوائل العام المقبل.

وتلقت الشركة التي تزود السوق المحلية بمعظم احتياجاتها من المنتجات البترولية عطاءات من شركات اجنبية سيستغرق تقييمها والبت فيها حوالي ثلاثة شهور.

وقال المدير «سيبدأ العمل اوائل عام ١٩٩٦ وسيستغرق سنتين».

وتستوعب الطاقة التصميمية للمصفاة تحويل ١٧٠ الف برميل من النفط الخام يوميا الى منتجات مكررة ولكن قدم التجهيزات قلص الاستيعاب الى ما يقل عن ١٠٠ الف برميل يوميا.

وقال «الفكرة من المشروع توفير السلامة وجعلها مصفاة يمكن الاعتماد عليها».

وسيركز العمل على اعادة تأهيل المنشآت القائمة حاليا وبشكل خاص احدى وحدتي تقطير ووحدة تحفيز وبناء محطة جديدة للطاقة في الموقع.

وقال المصدر ان المشروع لن يرفع الطاقة التصميمية للمصفاة ولكنه سيمكنها من استيعاب ١٥٠ الف برميل يوميا عند الانتهاء منه.

وسيؤدي العمل بإعادة تأهيل المصفاة الى تراجع الانتاج مما سيضطر اليمن لزيادة وارداته من بعض المنتجات البترولية مثل البنزين.

وقال المصدر ان الشركة تخطط لزيادة الانتاج خلال الفترة التي تسبق بداية المشروع لرفع مخزونها.

وشهدت العاصمة صنعاء اكثر من ازمة بنزين خلال العام الحالي.

وسيؤدي توقف المصفاة عن العمل خلال فترة التنفيذ الى تراجع صادرات اليمن من المازوت المحتوي على نسبة متدنية من الكبريت. ولكن المصفاة ستعوض ذلك بزيادة صادراتها من النفط الخام الذي عادة ما يستغل في المصفاة.

ولم يتم حتى الآن ترتيب التمويل اللازم للمشروع ولكن الشركة طلبت من المتقدمين دراسة تمويل كلي او جزئي للمشروع الذي قد تصل تكلفته الى ١٥٠ مليون دولار.

ويبلغ انتاج اليمن من النفط الخام حوالي ٣٦٠ الف برميل يوميا ولكنه يخطط لزيادة انتاجه بواقع ٣٠٠ الف برميل يوميا من خلال دعوة شركات اجنبية للاستثمار في عمليات التنقيب والحفر.

وتستعد الحكومة اليمنية للاعلان قريبا عن استكشاف نفطي جديد في منطقة شرق شبوه الجنوبية.

يذكر ان شركة توتال الفرنسية العاملة في مجال التنقيب عن النفط في اليمن منذ عام ١٩٨٧ هي التي اكتشفت هذا الحقل.

وقالت مصادر نفطية مسؤولة هنا لوكالة الانباء الكويتية «كونا» امس ان الاستكشاف النفطي الجديد مشجع وذو نوعية متميزة لخلوه من الرصاص.

واوضحت المصادر ان النفط المستكشف الذي يقع في منطقة امتياز شركة «توتال في القطاع رقم «١٥» شرق شبوه يخبر بغزارة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن

التاريخ : ١٩٩٥/٨/٣٠

في بداية الشهر الجاري من البئر الاولى «بريت» بمجرد وصول الحفر فيها الى عمق ١٠٠٠ متر فقط.

ونقلت هذه المصادر عن المسؤولين في «توتال» تقريرهم للحصيلة الاولية للبئر بحوالي ٣٠٠٠ برميل يوميا من عمق ١٠٠٠ متر فقط.

وتوقع المسؤولون ازدياد الانتاج مع مواصلة الحفر الى الاعماق الطبيعية حسب المقاييس المتعارف عليها.

وسيرتفع الانتاج من النفط في اليمن بانتاج شرق شبوه الى حوالي ٣٥٣ الف برميل اي بزيادة نحو ٣٠٠٠ برميل عن الانتاج الحالي.

وقال المدير العام لشركة «توتال» في اليمن جان بيار ديكيليو لـ «كونا» تعليقا على الاستكشاف النفطي الجديد ان «النفط تدفق من البئر بمعدل ١٤٦٩ برميلا يوميا بعد ان وصل عمق البئر الى ٢٥٥٤ مترا.

واضاف اننا «نحاول الآن اختبار البئر وتعميقه واحتمال ان يكون هناك نتائج ايجابية مشجعة».

واشار الى ان الاهمية التجارية النهائية للبئر لن تتحدد الا في الاسبوع المقبل بعد تقييم النتائج من شركة «توتال».

واوضح ان «عمليات الحفر في البئر توقفت بعد ان وصل الحفر الى عمق ٢٣٥٤ مترا ولكننا واصلنا بعد ذلك عمليات الحفر بعمق ٢٠٠ متر اضافية اسفرت عن اكتشاف النفط وبكميات تجارية مشجعة». وكان مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروات المعدنية اليمنية قد صرح الاسبوع الماضي بأن الاعمال الاستكشافية والتنقيبية الجارية في القطاع رقم (١٥) شرق شبوه اظهرت وجود النفط وبكميات تجارية مشجعة جدا.

وكانت توتال قد حازت في شهر فبراير الماضي على امتياز استثمار الغاز الطبيعي في اليمن بعد فوزها على شركتي «هنت اكسون» و «اثرون» الاميركيتين.

من ناحية اخرى بلغ احتياطي الغاز اليمني حوالي ٢٠ تريليون قدم مكعب وجرى اكتشافه في حقول «مارب» ١٧٠ كيلو مترا شرق صنعاء عام ١٩٨٩ من قبل شركة «هنت» الاميركية.

وتبلغ عائدات الغاز اليمني سنويا حوالي ٦٠٠ مليون دولار.

من جهة اخرى تقوم شركة «كنديان اوكسدنتال» الكندية حاليا بعمليات تنقيب عن النفط في القطاع رقم (١٤) شرق شبوة.

وقد اعلنت الشركة عام ٩٢ عن اكبر استكشاف نفطي في اليمن من حقول المسيلة في حضرموت قدرت باكثر من ٢٥٠ الف برميل يوميا قابلة للزيادة العام المقبل الى نصف مليون برميل يوميا.

وتقوم الشركة حاليا بتنفيذ مشروع مد خط الانابيب من حقول الاستكشاف في «جنة» الى مصفاة صافر عبر البحر على ساحل طوله ٤٠٠ كيلو متر.

وتعمل في اليمن حاليا ٢٤ شركة اوروبية وعربية للتنقيب عن النفط.

وقد جرى اكتشاف اول بئر نفط عام ١٩٨٦ في مدينة مارب شرق العاصمة صنعاء.



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠/٨/١٩٩٥

صنعاء: ٩٢ غريقاً في السفينة الارتيرية

صنعاء - رويتر - قال مسؤول في وزارة الداخلية اليمنية امس ان ٩٢ شخصا لقوا حتفهم غرقا عندما غرقت سفينتهم الخشبية قبالة سواحل اليمن بسبب سوء الاحوال الجوية.

ونقلت وكالة الانباء اليمنية «سبأ» عن المسؤول قوله ان ٩٢ ارتيريا لقوا مصرعهم اثر غرق مركب ارتيري متوسط الحجم في عرض الشواطئ اليمنية قرب المنطقة الممتدة من ميدة واللحية نتيجة لسوء الاحوال الجوية.

وقال المصدر «تمكنت قوات خفر السواحل اليمنية من انقاذ ٥٢ شخصا بينهم قائد المركب فيما اعتبر ستة اشخاص في عداد المفقودين».

واضاف المصدر ان السلطات اليمنية علمت بوقوع الحادث في العشرين من الشهر الجاري وقامت على الفور باجراء عمليات لانقاذ الركاب الذين يقدر عددهم بحوالي ١٥٠ شخصا جميعهم من الارتيريين.

وقال مسؤول في سفارة ارتيريا في صنعاء ان الحادث وقع في ١٨ اغسطس الحالي في منطقة تقع قبالة الساحل الشمالي لليمن.

وقال المسؤول جبر صالح ان احد الناجين تمكن من السباحة الى الشاطئ وابلاغ السلطات اليمنية في ٢٠ اغسطس. وقال ان السلطات اليمنية بدات عمليات الانقاذ في اليوم نفسه وان معظم الناجين وجدوا ممسكين باجسام طافية وبراميل خشبية فارغة في البحر بعد اكثر من ٤٨ ساعة على وقوع الحادث.

وقال مسؤول آخر في السفارة ان الحادث وقع في منطقة نائية وان السفارة والسلطات اليمنية تبلغت الخبر في وقت متاخر.



المصدر : الوطن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٨/١٩٩٥

مفوضية اللاجئين تحتج على ترحيل اليمن ٤٠٠ صومالي

القاهرة ـ رويتر: احتجت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة امس لدى اليمن لترحيله اكثر من ٤٠٠ لاجيء صومالي ... ت الشرطة اليمنية بضرب اللاجئين في اطار حملة واسعة ضد الاجانب الذين دخلوا البلاد بشكل غير مشروع.

وقالت ان ٤١٨ لاجئا من بين نحو ١٢٠٠ صومالي اعتقلوا في مدينة عدن الجنوبية في غضون الاعوام العشرة المنصرمة تم ترحيلهم يوم الاحد.

وقالت المفوضية في بيان ارسل لمكتب رويتر في القاهرة ان اللاجئين ونصفهم مسجل لدى المفوضية نقلوا من السجن الى سفينة من المعتقد انها متوجهة الى بوساسو في شمال الصومال.

وقال البيان ان المفوضية احتجت لدى الحكومة اليمنية على عمليات الترحيل التي جاءت بعد حملة ضد الاجانب الذين دخلوا البلاد بشكل غير مشروع حيث القت الشرطة القبض على ثلاثة آلاف اجنبي منذ ٢١ اغسطس معظمهم في عدن.

وقال البيان ان بعض التقارير ذكرت ان الشرطة المشاركة في عملية الاعتقالات «كانت تضرب اللاجئين وتدمر ممتلكاتهم وتفصل البالغين عن صغارهم بشكل قسري كما كانت تصادر الاوراق التي تثبت صفتهم كلاجئين».



المصدر : الأهرام
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٥



رسالة

الأستاذ أحمد بهجت.. جريدة الأهرام.. تحية طيبة وبعد

نشرتم فى زاوية صندوق الدنيا تحت عنوان «جريدة الشورى» مايلى.

ان السلطات اليمنية قررت تعطيل جريدة الشورى وأغلاق مقر حزب اتحاد القوى الشعبية وتجميد حساباته فى البنوك، فلجات الجريدة الى محكمة استئناف أمانة العاصمة وحصلت على حكم لصالحها، وقضى الحكم بطبع الجريدة ولم تنفذ وزارة الأعلام الحكم، واعتذرت لرئيس المحكمة عن عدم امكانية تنفيذ الحكم لإن الحزب موقوف وبالتالى يجب وقف الصحيفة الناطقة بلسانه.

وتوضيحا للحقيقة نسال كيف تلجا الجريدة الى المحكمة الاستئنافية دون ان تمر القضية اولا على المحكمة الابتدائية اذا كان ثمة، حكم ثم أن اى محكمة لايمكن ان تصدر حكما إلا إذا كانت هناك قضية منظورة أمامها اصلا، فكيف يمكن القول ان وزارة الاعلام لم تنفذ الحكم وهى ليست طرفا فى القضية من قريب ولامن بعيد.

والحقيقة كما يعرفها ابناء اليمن فى الداخل هى الآتى :

لقد نشبت اشكالات اخيرة بين اطراف متعددة فى حزب اتحاد القوى الشعبية اليمنية حيث طعنت أطراف من داخل الاتحاد فى شرعية ماهو قائم داخل الاتحاد، ورافق ذلك أطلاق نار واعمال عنف يوم ٩٥/٧/١٧، الأمر الذى ادى الى اقلاق السكينة العامة، فتولت النيابة التحقيق فى ذلك، ورفعت القضية الى وزير الشئون القانونية ورئيس لجنة الاحزاب، وبعد اطلاعه على ملفات النيابة واعمالا للنصوص الواردة فى قانون الأحزاب رقم ٦٦ لسنة ٩١ قرر أغلاق مقار الحزب ووقف صحيفته وتجميد اى حسابات لها بالبنوك، وذلك بشكل مؤقت حتى يتسنى للجنة دعوة كافة الأطراف المعنية للبت فى القضية بشكل نهائى.

تلك هى القضية وليس كما جاء فى مقالكم، ونحن نامل الا تبنوا احكامكم على معلومات غير صحيحة ربما تكون قد سربت اليكم من أحد الأطراف، فاخذتموها كمسلمات وحكمتم على وزارة الأعلام اليمنية من خلالها، فكان الحكم مجافيا للحقيقة.

إن الساحة اليمنية تشهد تجربة ديمقراطية فريدة اتاحت لكل القوى السياسية ان تتفاعل وتمارس انشطتها، وتصدر صحفها بكامل الحرية دون رقيب أو حسيب سوى ضوابط القانون ومقتضيات المصالح الديمقراطية العليا للشعب اليمنى.

هذه هى الرسالة التى وصلتنى من الأخ عبدالله عبدالقادر الاغبرى المستشار الاعلامى اليمنى بالقاهرة.. ننشرها اعمالا لحرية الرأى والرأى الآخر.

أحمد بهجت



المصدر : الأهرام
القاهرية

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٥

غرق سفينة

●● صنعاء - اكد مسئولون يمنيون أن أكثر من ١٠٠ شخص ماتوا في حادث غرق سفينة في البحر الأحمر قبالة سواحل اليمن يوم ١٨ أغسطس الجاري.
وقامت قوات خفر السواحل اليمنية بانقاذ ٥٢ راكبا تعلقوا بحطام السفينة وسط أمواج عاتية استمرت يومين.



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٥

بين دفن الملفات وذبح الخصوم

محاكمات سبتمبر تهدد بانهيار الائتلاف اليمنى الحاكم

لم تكن هذه المرة الأولى التى يعلن فيها عبد الرحمن على الجفرى الزعيم الجنوبى نائب رئيس مجلس الرئاسة فى جمهورية اليمن الديمقراطية التى أعلنت اثناء الحرب اليمنية الاخيرة ولم يكتب لها النجاح أنه على استعداد للمثول أمام محكمة محايدة تتوافر لها الضمانات وأن تكون المحاكمة علنية يشارك فيها محامون عرب وأجانب، بل انه هذه المرة حدد بالتفصيل مطالبه ونوعية الضمانات التى يريدها.

جاء ذلك عقب إعلان الحكومة اليمنية عن بدء محاكمة ابرز قادة المعارضة الانفصالية وهم على سالم البيض نائب الرئيس اليمنى السابق وحيدر أبوبكر العطاس رئيس الوزراء السابق فى الجمهورية اليمنية وفي الدولة الانفصالية التى سحقتها قوات الرئيس على صالح وعبد الرحمن الجفري رئيس رابطة ابناء اليمن «رأى» ونائب رئيس الدولة الانفصالية وصالح منصر السيلى محافظ عدن والذى أعلن مؤخرا انه على قيد الحياة بعد أن اكد عبد الرحمن الجفرى انه اتصل به عبر طرف اخر بل اكد أنه خرج من المحافظات الجنوبية والشرقية فى يونيو الماضي وهذا يعنى انه ظل حوالى العام فى الجنوب. وقد وجهت الحكومة اليمنية للاربعة تهما عديدة منها الخيانة العظمى وارتكاب جرائم حرب. الجفرى كان قد تساءل فى بيان اصدره الاربعاء قبل الماضى هل سيقبل الذين فى السلطة تحكيم الجامعة العربية أو مجلس الامن اللذين اصدرا عدة قرارات بشأن الازمة اليمنية؟!

وكان الجفرى قد طالب بمحاكمة عادلة تكون علنية وتبث عبر شبكات التليفزيون المحلية والعالمية عندما طالبت السلطة فى صنعاء والانتربول الدولى بالمساعدة فى القبض عليه ورفاقه الثلاثة الاخرين فى وقت سابق من هذا العام وقال معلقا على هذا الطلب انه يريد محاكمة عادلة فى صنعاء أو أى مكان اخر أو اشترط أن يكون اركان المحكمة الرئيس صالح والشيخ عبد الله بن حسين الاحمر مساعده والعقيد غالب القمشى رئيس جهاز المخابرات مدعى عام وهدد يومها بانه يمتلك ملفات عديدة تدين سلطة صنعاء على حد تعبيره.

المراقبون السياسيون يقولون ان إثارة قضية الانفصال والانفصاليين سواء بالطلب إلى الانتربول الدولى أو إلقاء القبض عليهم تارة وإعلان محاكمتهم هى من أوراق الضغط التى يستخدمها شريكا الحكم «المؤتمر. الاصلاح» ضد بعضهما البعض ففى المرة



■ صنعاء ـ محمد على الديلمي ■

الأولى الطلب للانتربول بتسليم الانفصاليين ايضاح بان شريكي الحكم على وفاق تام وهذه المرة المحاكمة تعني غلق ملف القضية بالنسبة للحرب والانفصال وهو ما يفسره المراقبون بأن الحياة ضاقت بين شريكي الحكم وأن احدهما وهو «المؤتمر» يوجه رسالة واضحة للاخر «الاصلاح» بانه على استعداد ان ينهي ملف الانفصال والانفصاليين ويعيدهم للسطة أو حتى المعارضة وفي كلا الحالين يعد ذلك ضربة للاصلاح سواء في حالة توسيع الائتلاف الحاكم أو في حالة بقاء الاشتراكي في المعارضة.

وتقول مصادر مستقلة ان الخلافات بين شريكي الحكم المؤتمر والاصلاح تؤكد أن المسافات مازالت كبيرة بين تيارين احدهما يسعى لدفن ملفات الحرب والانفصال واختيار طريق المصالحة والحوار والاخر يسعى لذبح الخصوم واغلاق الملف ولكن بنهاية مختلفة تماما.

ويبقي تساؤل يطرحه الشارع اليمني وهو إلي أى مدى ستبرىء محاكمات سبتمبر النظام السياسي القائم الذى يتنصل من المسئولية عن الازمة وهل ستفتح المحاكمات الباب أمام صالحه وطنية شاملة أم ستضيف اعباء جديدة للواقع السياسي اليمني؟!



المصدر : القبس الكويتية
التاريخ : ١٩٩٥/٩/١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إختفاء الاطفال اليهود اليمنيين مأساة قديمة متجددة!

المحاضر واستاذ التاريخ والعلوم السياسية بجامعة بار ايلان بالقرب من تل ابيب، دوف ليفيتان هو من ابرز الباحثين في واحد من اكثر الاسرار الاسرائيلية غموضا، وهو اختفاء المئات من الاطفال اليمنيين مع بداية انشاء الدولة العبرية.

وقد فشل بحثان احدهما اجري في الستينات والاخر في الثمانينات، في اسكات الاتهامات بانه قد تم خطف الاطفال اليمنيين الرضع من معسكرات «استيعاب» المهاجرين، وبيعهم لاسرائيليين من اصول اوروبية ويهود اميركيين، والان فان هناك لجنة حكومية جديدة للتحقيق، تقوم بالاستماع للشهادات حول هؤلاء الاطفال المفقودين.

انه اول تحقيق الذي تتمتع فيه اللجنة بصلاحيات كاملة لاستدعاء الشهود. وقد اجرى مراسل هذه المجلة جيفري بارثوليت المقابلة التالية مع ليفيتان:



● دوف ليفيتان

● هل تم اخذ الاطفال اليمنيين من آبائهم وبيعهم للتبني؟

- لا يوجد دليل قاطع على ذلك، لكننا كمجتمع وكدولة نواجه مشكلة فهناك عدد من العائلات التي تزعم ان طفلا او قريبا لهم قد فقد وانهم حاولوا لأكثر من ٣٠ - ٤٠ عاما معرفة ماذا حدث؟ لكنهم لم يحصلوا على اي جواب رسمي.

● هل يوجد ثمة جواب؟

- بالرغم من حقيقة انني تعاطيت مع هذه المشكلة لأكثر من خمسة عشر عاما، الا انني لم استطع اثبات - ولو في حالة واحدة - ان جريمة ما قد ارتكبت وان احدا قد تبنى الاطفال بعد اختطافهم هذا جانب واحد من المشكلة، اما الجانب الآخر، فقد كان هناك اكثر من ستمائة



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٩/١

وخمسين شكوى عن فقدان اطفال، ومنها حوالي ٨٠ - ١٠٠ حالة صعبة للغاية، حيث يمكن فيها اثبات ان الاطفال مازالوا احياء ويعيشون داخل اسرائيل. وليس لدينا اي دليل او شبه دليل على انهم قد ماتوا.

● هل كانت الحكومة تتستر على المشكلة؟

- لا يمكنني القول بوضوح سوى ان الحكومة ظلت لسنوات، تخشى الخوض في هذه المشكلة.

● كيف؟

- كل شيء في اسرائيل يتخذ الطابع السياسي، فموظفو الهجرة في اسرائيل في الاربعينات والخمسينات، حتى على ادنى المستويات، كانوا موظفين سياسيين. وكان سياسيو الحكومة يخشون من ان يكون المهاجرون اليمنيون اكثر منهم، خاصة اكثر يمينية تقليدية وتدينا، ولم يريدوا تفجير فضيحة.

● ما الذي تعتقد انه حدث للاطفال؟

- لقد جاء هؤلاء اليمنيون من عالم مختلف تماما. وجاء العديد منهم دون اية امتعة او نقود ولم يكونوا يعرفون اللغة العبرية. وكان مسؤولو استيعاب المهاجرين ينظرون اليهم نظرة دونية، لقد كانوا اناسا «بدائيين» ومن هنا بدات المشكلة وكان الكثير من هؤلاء المهاجرين لا سيما الاطفال والشبان في حالة صحية بائسة. ومن اجل تزويدهم بالرعاية الصحية والسكنية، فقد تم اخذهم من ابائهم الى وحدات سكنية منفصلة او الى المستشفيات، وكانت بعض الامهات ياتين لرعاية اطفالهن هناك، ولكن هناك حالات انقطعت فيها الصلة بين الاباء والامهات واطفالهم، ثم تكررت هذه المأساة مرات ومرات مع تغير طفيف في التفاصيل، فتجد بعضهم يقول لك «جئت ذات يوم ولم اجد طفلي» وكانت الممرضات يخبرن الاهل بان طفلهم قد مات، لكنهن لا يعرفن اين تم دفنه. او ان الطفل قد نقل الى مستشفى اخر، لكن احدا لا يعرف الى اين.

● لماذا لم يحدث ذلك للاطفال الناجين من الابادة النازية او المهاجرين الاوروبيين؟

- لان العقلية والثقافية هنا في اسرائيل، هي في الاساس اوروبية. فالمهاجرون الاوروبيون كانوا اناسا ربما يعانون من مشكلات نفسية، لكنهم كانوا يفهمون طبيعة الثقافة في اسرائيل.

● هل هناك اي دليل على ان بعض الاطفال قد ارسلوا الى التبني لابوين في الخارج؟

- لا، انها كذبة كبرى.

● يقول البعض ان اكثر من اثنين وعشرين الف ملف للمهاجرين اليمنيين قد فقدت بعد اجراء تحقيق لأول مرة في هذا الموضوع.

- رايت حوالي اربعين ملفا للتبني مرتبطة بهذه القضية، وكلها كانت عمليات تبني قانونية حسب علمي.

● هل صحيح انه تم العثور على قبور بعض الاطفال المفقودين، ثم تبين عدم وجود جثث في تلك القبور؟

- لقد سمعت بهذه القصة عشرات المرات. فقد اخبرتني بعض العائلات انها رات اماكن محددة قيل لها انها اماكن دفن اطفالهم فيها، ثم قاموا بفتح هذه القبور، ولم يجدوا فيها شيئا. لكن لدي شكوكا في هذه الروايات. ومن اجل التاكد من عدم وجود ممارسة غير قانونية، او ادعاءات غير صحيحة، فينبغي فتح نسبة معينة من هذه القبور للتحقق من حقيقة الامر.

● وماذا لو وجدتم القبور فارغة؟

- عندها ستكون ثمة مشكلة حقيقية .. فمن الامور التي نصحت الحكومة ان تفعلها هو اجراء فحوص جينية فالقليل من الناس، تقدموا ببلاغ يدعون فيه انهم من الاطفال المفقودين. وبالامكان اخذ هؤلاء الى المستشفى واخذ عينة من دمائهم ومقارنتها مع دماء ابائهم، لكن السلطات قالت ان هذه العملية ستكون باهظة التكاليف.

■ عن النيوزويك

٢٣٦١١٩



○ كتـــب

الوحدة اليمنية : دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة

د. حسن أبو طالب

مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . ١٩٩٤ . ٤٠٦ ص

د. أمحمـــد مالـــكي
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية – مراكش

تثير قراءة مؤلف حسن أبو طالب « الوحدة اليمنية : دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة » ، عدة محفزات ، لعل أهمها أن اليمن في وعي العرب ومخيالهم بلد واحد ، وأن تشطيره إلى يمنين متنافرين تارة ، ومتقاربين طوراً آخر ، وليد التاريخ الحديث ، ولا صلة له باليمن التاريخي ، أو اليمن العميق (١) . ومن هذه الحوافز كذلك ، أن الكتاب ، الذي نقوم بعرض مضمونه ، يشترك في بعض مقاطعه (٢) مع تجارب وحدوية عربية أخرى ، نخص بالذكر منها ، تجربة المغرب العربي ، سيما من زاويتي التكون التاريخي لمفهوم « المغرب العربي » ، وسيرورة نشوء دوله وأقطاره (٣) . وفي مستوى ثالث ، تحفز قراءة مؤلف « الوحدة اليمنية » ، على المقارنة بين التجارب الوحدوية العربية ، بقصد تمييز ما هو مشترك ، عما هو خاص بكل تجربة ، ومرتبط بمسار تطورها العام .

فعلاوة على هذه المحفزات ، التي قد تُذكي رغبة الإطلاع والقراءة معاً ، يتضمن كتاب حسن أبو طالب معطيات وأفكاراً وتحليلات ، لا غنى عنها لكل من يروم التعمق والتدقيق في تجربة الوحدة اليمنية تاريخاً وحاضراً . فمن مميزات البحث أن صاحبه جمع بين الخبرة النظرية لمقاربة موضوع الوحدة ، والاطلاع العملي على مسار تطورها ، إعتماداً على اللقاءات والاتصالات التي جمعته بنخبة واسعة من الذين مهدوا لحدث الوحدة وصنعوا مشاهده (٤) . ومن هذه الزاوية ، نجح الباحث في التوفيق بين الإستناد



إلى الوثائق والنصوص المؤرخة للوحدة ، والمعطيات القطرية والإقليمية والدولية المتحكمة في صياغتها ، دون أن يجرده ذلك ، من مرجعيته القومية ، التي تستبطن مضمون الكتاب ككل (٥).

يستهل المؤلف كتابه بالقول : « لم تنل الوحدة اليمنية الكثير من الإهتمام البحثي والعلمي المناسب لها ولقيمتها عربياً وقومياً . وكثير من الذين تابعوا القضايا اليمنية المختلفة في عقدي السبعينيات والثمانينيات ، لم يتصوروا أن الوحدة اليمنية قابلة التحقيق . وغلب على العديد من تلك التحليلات – ومعظمها تحليلات عابرة – قدر من التشاؤم . وكان عدم التصديق لما يجري من مياه في نهر الوحدة اليمنية هو العامل السائد » (ص١٣) . لذلك ، يشدد في خاتمة كتابه على ضرورة النظر إلى موضوع « الوحدة اليمنية » من ثلاث زوايا : أولها « التاريخ اليمني نفسه الذي يكشف عن دورة وسلسلة من التوحد والتجزئة ثم الوحدة » . وثانيهما ، الزاوية العربية ، حيث أن الوحدة اليمنية ، وإن لم تتحقق « وفق شعارات القومية العربية بوضوح وصراحة كاملة » ، فقد أثبتت وجود « علاقة جدلية بين الوحدتين اليمنية والعربية » . في حين تتحدد الزاوية الثالثة في التقاطع الحاصل بين « الوحدة اليمنية » ومحيطها الإقليمي والدولي (ص ٣٦٣-٣٦٤) .

فبالرغم من أن الباحث، قد أنهى كتابه بخاتمة جد مختصرة ، غير مدققة للإستنتاجات التي توصل إليها ، فقد شدد على جملة من الخلاصات ، يمكن إعتبارها عناصر القوة في مؤلفه . من ذلك أن « مشروع اعادة توحيد اليمن كان القاسم المشترك بين كل القوى والتيارات السياسية والفكرية » ، وأن الانتقال من التشطير إلى الوحدة كان يروم « إنهاء حالة تعدد الكيانات السياسية والفكرية » ، (ص٣٦٤) . فإذا كان الإجماع على الهدف ، والذي لا ينفي حصول اختلافات حول الأسلوب ، خاصية مميزة للوحدة اليمنية ، فإن التجربة لم تخل من دروس أخرى ، كفيلة بإغناء وإثراء ، ما أسماه المؤلف « علم التوحيد العربي » ، من ذلك ، أن الوحدة اليمنية بتحققها سلمياً ، وبالاعتماد على الحوار ، قد أسقطت الخيار العسكري ، وألغت معه ، بالضرورة ، مفاهيم « الإلحاق والضم والقسر وتسلط طرف على آخر » (ص٣٦٥) . كما أن الوحدة اليمنية بجنوحها إلى أسلوب « التوافق » و « التراضي » بين مكونات النخبة السياسية القائدة ، تكون قد بادرت إلى تكريس ممارسة التدرج السلمي الديمقراطي نحو بناء واقع الوحدة ، الأمر الذي لم يكن مألوفاً ، بتقدير الباحث ، في التجارب الوحدوية العربية (٦).

يتوزع الكتاب على ثلاثة أقسام ، وخاتمة ، وملاحق ، وقائمة المراجع وفهرس . إلا أن هناك ، قبل ذلك ، فصلاً تمهيدياً ، نعتبره مركزياً في فهم وسيرورة تكون فكرة الوحدة في التاريخ اليمني ، وإدراك



دلالاتها العميقة . فالباحث ينطلق من أن اليمنيين قد عرفوا في تاريخهم الطويل « سلطة مركزية » ارتبطت بقادة محليين عظام ، أو بغزاة خارجيين ، وأن فضاء اليمن كان يتسع أو ينكمش تبعاً لمدى نفوذ السلطة المركزية (ص١٩-٢٢) ، ما يعني أن التشطير واقع محدث ، وليس معطى مزامناً لتاريخ اليمن . والحال أن الكاتب ، بقدر ما اعترف بوجود عوامل داخلية جاذبة للفرقة والتمزق ، بقدر ما شدد على دور القوى الخارجية في تعميق تفكك اليمن (ص٢٣) . وبالمقابل يذهب إلى أن اليمنيين - الذين « دخلوا الإسلام أفواجاً ودون صعوبات » ، والذين أصبحوا جزءاً من الدولة الإسلامية ، يستفيدون من مكاسبها ، ويتأثرون بإنقساماتها - لم يفقدوا نزوعهم إلى الإستقلال ، الذي لا يعني القطيعة مع دولة الإسلام ، بل حافظوا عليه ، وهذا ما يبرر تكوّن عدة دول مستقلة في العهدين الأموي والعباسي [(٧)] . إلا أن الوحدة اليمنية ، التي رسخها الإسلام ، ومنحها مشروعية الانتماء إلى حقل أيديولوجي وثقافي موحد ، أسوة بباقي مكونات بلاد الإسلام ، ستضعف وتتفكك بفعل الإستعمار ، سيما الاحتلال البريطاني لجنوب اليمن ، وبسبب عودة الأتراك مع القرن التاسع عشر (١٨٧٢) لمنازعة الوجود الانجليزي ، هذا علاوة على الانقسامات التي طالت السلطات المحلية اليمنية ، بين مؤيد للإحتلال الإنجليزي ، ومحالف للعثمانيين ، أو رافض لهما معاً [(٨)] .

إذا كانت الوحدة اليمنية مطمحاً مشتركاً بين مختلف مكونات المجتمع اليمني ونخبه ، فإن آليات تحقيقها لم تحظ بنفس الإجماع ، وهو ما سعى المؤلف إلى تحليله بالقسم الأول ، الذي عنونه « الفكر السياسي للوحدة اليمنية » (ص ٣٧-١٢٠) . ففي الفصل الأول الخاص بـ « القوى والأحزاب السياسية والوحدة اليمنية » ، وقع التشديد على الصعوبة الناجمة عن التمايز الموجود بين الشطرين ، في ما يتعلق بنادرة الأحزاب والتنظيمات السياسية [(٩)] ، وقلة الوثائق المؤرخة لها . ففي الشطر الشمالي ، تناول الكاتب التصورات التي حكمت نظرة اليمنيين لموضوع الوحدة ، منذ بداية تكون حركة معارضة للحكم الامامي في عقد الثلاثينيات ، وحتى تأسيس « المؤتمر الشعبي العام » ، وانعقاده في ١٩٨٢/٨/٢٤ [(١٠)] ، وإصداره وثيقة « الميثاق الوطني » ، التي تضمنت رؤية واضحة للوحدة اليمنية ، وطرق إنجازها ، وأبعادها



السياسية والحضارية (ص ٤٧–٥٠) (١١) . ولقد ميز ، في تناوله لشطر الجنوب ، بين مرحلتين رئيسيتين لمدركات التنظيميات السياسية حيال موضوع الوحدة اليمنية ، وهما : مرحلة الوجود الاستعماري (رابطة الجنوب العربي ، حزب الشعب الاشتراكي) ، وما بعد استقلال الجنوب ، وحتى قيام الوحدة (١٩٩٢/٥/٢٢) (إتحاد الشعب الديمقراطي ، الجبهة القومية ، الحزب الاشتراكي اليمني) (ص ٥١ – ٧٠) .

لقد خلص الباحث إلى استنتاج مفاده أن « الوحدة اليمنية ، كانت هدفاً محورياً لدى الغالبية العظمى للأحزاب السياسية والتنظيمات التي تشكلت عبر مسيرة التحرر اليمني ، سواء في الشمال أو الجنوب » ، وأن الإختلاف لم يكن حول مطمح الوحدة ، بل حول طرق إنجازها . ففي حين دعا البعض إلى الإسراع بإرساء الوحدة ، دون الاكتراث بالموروث الذي راكمته حقبة التجزئة والتشطير ، شدد آخرون ، على ضرورة التأني ، والعمل على جعل الوحدة قراراً مشتركاً بين المجتمع السياسي والمدني ، الأمر الذي يستلزم النظر في ثلاثة مفاهيم أو مداخل مركزية للوحدة : فكرة الدولة النموذج ، ودور التنظيمات السياسية في تجاوز واقع التشطير ، ومسألة الديمقراطية وعلاقتها بالوحدة (١٢) . وقد تبدو هذه المداخل أكثر دقة ، لدى النخب السياسية القائدة بالشطرين معاً . وهو ما حاول الباحث تبيانه بالفصل الثاني من هذا القسم (ص٧٢–٩٨) ، إذ ، بعد تحديده لمجموعة من الملاحظات الخاصة بمنهجية تناول مدركات النخب اليمنية لموضوع الوحدة ، تعرض « حسن أبو طالب » في المستوى الأول لنخبة الجنوب ، مميزاً بين ثلاث لحظات في وعيها فكرة الوحدة وآليات إنجازها ، وأبعادها السياسية ، وهي على التوالي : لحظة ما بعد الإستقلال ، حيث تأثرت نخبة الجنوب بالإرث السياسي للجبهة القومية ، والتيارات القومية الإشتراكية ، ولحظة الثمانينيات ، حين سادت مقولات ومفاهيم جديدة كالتدرج السلمي نحو الوحدة ، والبعد الديمقراطي في بنائها (١٣) . أما بالنسبة إلى نخبة الشمال ، فبعد تأكيد الباحث على صعوبة تناول الحقبة الفاصلة ما بين ١٩٦٢ و ١٩٧٤ – بسبب ندرة الوثائق وإنعدامها – إستند إلى الخلاصات التي تم حصرها في دراسات سابقة بشأن الفترة الممتدة من انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح (١٩٧٨) ، حتى عام ١٩٨٤ (١٤) ، ليشدد على تصور



المصـــدر : شؤون عربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : سبتمبر ١٩٩٥

النخبة الشمالية لما بعد أحداث كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ ،والذي من ضمن ما جاء فيه أن الوحدة اليمنية تعتبر من أولويات السياسة الخارجية لشطر الشمال ، وأن الولاء الوطني والديمقراطية والعدل الاجتماعي والاسلام هي الأسس المادية للوحدة ، وأن النهج السلمي الديمقراطي هو سبيل الوحدة ، وأن الأساليب العسكرية لا تساعد على إنجاح الوحدة ... الخ (ص ٩٦-٩٧) .

إذا كان الفصلان السابقان ، قد تعرضا لتصورات النخب السياسية في شطري اليمن ، والمواقف المعبرة عنها من طرف القوى والأحزاب السياسية إزاء موضوع الوحدة ، فإن الفصل الثالث والأخير من هذا القسم ، قد خصص لتحليل وثائق الوحدة اليمنية ، وهي تحديداً إتفاقيتا القاهرة (١٩٧٢) وعدن (١٩٨٩) ، بيان طرابلس (١٩٧٢) ، وإعلان تنظيم الفترة الإنتقالية (١٩٩٠) ودستور الوحدة (١٩٩٣) . لقد اعتبرت إتفاقية القاهرة حلاً وسطاً بين المشروعين اللذين تقدم بهما الشطران ، كما نُظر إلى اعلان طرابلس ، على أنه « عكس المتناقضات التي كانت تميز الشطرين » . كما حاول « ايجاد قاسم مشترك بينهما جميعاً في دولة الوحدة » (ص١٠٩) . في حين عبر إتفاق عدن عن التحولات الفاصلة داخل الشطرين ، وتغيرات المحيطين العربي والدولي . أما إعلان ابريل ١٩٩٠ ، فقد حدد كيفية تنظيم وادارة الفترة الانتقالية الممتدة على سنتين وستة أشهر ، في ما حللت الفقرة الأخيرة دستور دولة الوحدة ، باعتباره الوثيقة الأسمى للبلاد [١٥] .

لم يكن الفكر المؤطر لموضوع « الوحدة اليمنية » منفصلاً عن واقع اليمن ومحيطه العربي والدولي . فوعي الوحدة ارتبط بالتحولات الداخلية الحاصلة بالشطرين ، كما تفاعل مع متغيرات البيئة العربية والدولية . في القسم الثاني المعنون « الوحدة اليمنية : الخطوات والعمليات » (ص ١٢١-٢٠١) ، يعتبر حسن أبو طالب وحدة أيار / مايو ١٩٩٠ إفرازاً وامتداداً لما سبقها من مجهودات ، سيما خلال عقد السبعينيات ، وسنوات الثمانينيات . فهكذا ، سيحلل بالفصل الرابع من هذا القسم ، التحولات السياسية والاقتصادية الرئيسية التي طالت بنى الشطرين ، والصدامات المسلحة التي أنهكت الطرفين ، ودفعت بهما إلى التفكير في الحوار ، كأسلوب لحل الخلافات العالقة بينهما ، وبالضرورة صياغة اتفاقيات ، تعكس حداً أدنى من التوافق والتراضي حول جوهر القضايا المثيرة للصراع ، وفي صدارتها اعادة توحيد اليمن ، وهو ما



دعت إليه كل من اتفاقية القاهرة (تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٢) ، واتفاقية قعطبة (شباط / فبراير ١٩٧٧) ، واتفاقية الكويت (آذار / مارس ١٩٧٩) (ص ١٢٦-١٤٢) .

وإذا كان عقد السبعينيات قد أثبت للنخبتين استحالة خيار القوة العسكرية ، ووجه نظرتهما صوب التفكير في مداخل جديدة لإعادة توحيد اليمن ، وفي مقدمتها مدخل الإعتراف المتبادل ، فإن سنوات الثمانينيات ، قد شهدت التطبيقات الأولى لهذه الرؤية ، التي درج المؤلف على تسميتها « الوظيفة الشاملة »[16] ، كما هو وارد بعنوان الفصل الخامس من القسم الثاني (ص ١٤٥-١٦٨) . فبعد تحليل الكاتب للتحولات الرئيسية الحاصلة في الشطرين والمتسمة بنوع من الاستقرار السياسي بالشمال ، وتوجه رأسمالي على صعيد الاقتصاد ، بخلاف الجنوب ، الذي ميزته الانقسامات بداخل النخبة الحزبية ، تناول الكيفية التي طبقت بها « الوظيفة الشاملة والمتدرجة » ، سواء على مستوى لقاءات القمة ، أو على صعيد اللجان الوزارية المشتركة (ص ١٥٨-١٦٤) ، ليخلص أولاً ، إلى أن هذه الفترة قد « شهدت تأسيس النظرة الوظيفية الفنية ، الممزوجة باعتبارات سياسية لإنجاز مشروع الوحدة اليمنية » ، وليحصر لاحقاً أربع نتائج ، تتعلق الأولى بالجانب الأمني ، الذي يعني التزام الطرفين بالحفاظ على الاستقرار ، وتجنب مساندة قوى المعارضة ، في حين تشير النتيجة الثانية إلى أن تطبيق « الوظيفة الشاملة والمتدرجة » كمنهج في التعامل الوحدوي ، قد استلزم تعدد الأساليب والآليات ، وهو مايتميز ، نسبياً ، عن تجارب أوربا وآسيا ، كما بينت ذلك النتيجة الثالثة ، في حين خلص الباحث بالنتيجة الرابعة ، إلى أن التطبيق اليمني للوظيفة الشاملة والمتدرجة خلال النصف الأول من عقد الثمانينيات ، قد « غاب عنه بعد هام وهو المتعلق بالدور الشعبي المصاحب للعمل الرسمي المتكامل معه » (ص ١٦٥-١٦٨) .

هذا ، وإذا كان النصف الأول من عقد الثمانينيات ، قد شهد اتفاقاً من جانب النخبتين حول التكامل الوظيفي والتدرج السلمي نحو إعادة توحيد اليمن ، فإن النصف الثاني من نفس العقد ، قد وفر الإرادة السياسية التي اعتبرت الشرط الأساسي لتنشيط ما درج الباحث على تسميته « الوظيفية الشاملة » ، وهو ما تناوله بالفصل السادس من هذا القسم (ص ١٦٩-٢٠١) . فبعد أن حلل طبيعة البيئة العربية والمحيط الدولي ، والمتسمة بنوع من الانفراج والتقارب على صعيد العلاقات العربية ، والاختلال لصالح الغرب على المستوى الدولي ، انتقل إلى تشخيص العوامل الذاتية للشطرين معاً ، مع تبيان مدى تأثيرها على العملية



الوحدوية . فبينما طبع الحياة السياسية بالشمال قدر من الاستقرار ، شهد الجنوب صراعاً على السلطة (كانون الثاني / يناير ١٩٨٦) ، انتهى بالنخبة القائدة إلى اجراء نقد ذاتي ومراجعة شاملة لأداء الحزب وتوجهات الدولة . إلا أن الأزمة الاقتصادية التي طالت الشطرين معاً ، قد دفعت بالنخبتين إلى « التوافق » حول الاسراع بتوحيد اليمن ، كما عكست ذلك الاتفاقيات الناجمة عن قمم « تعز ، نيسان / ابريل ١٩٨٨ ، وصنعاء ، آيار / مايو ١٩٨٨ ، وعدن ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩ » (ص ١٩١ - ١٩٩) .

يُعد القسم الثالث والأخير من مؤلف « حسن أبو طالب » أكثر الأقسام ارتباطاً بالعنوان الرئيسي للكتاب ، وأعمق تعبيراً عن واقع التحول في اليمن المعاصر . لذلك ، تطرح فصوله الثلاثة مجموعة من الاستفهامات ، قد تستلزم من الباحث « تحيينه » واستكمال النظر في بعض مقاطعه ، كي يصبح مواكباً للتطورات الأخيرة التي شهدها اليمن الموحد [17] . فالقسم المعنون « اليمن الواحد : البناء والممارسة ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩ - آيار / مايو ١٩٩٣ » (ص ٢٠٣-٣٦٢) ، يروم « دراسة عمليات بناء دولة الوحدة وفقاً لما تم الاتفاق عليه في قمة عدن ، وحتى اعلان الجمهورية اليمنية » . كما يسعى إلى « اكتشاف الآليات ومستويات العمل الوحدوي ، وطبيعة المشكلات والتحديات التي واجهت بناء دولة الوحدة ، والحلول والمخارج التي اتفق عليها بين السلطتين الشطريتين ، اضافة إلى التعرف على عموم التجربة السياسية والاقتصادية ، وآفاق استمرارها » (ص ٢٠٥-٢٠٦) .

فالفصل السابع من هذا القسم ، حلل كيف أن تحقق « الشرط الديمقراطي » كان في أصل بناء دولة الوحدة ، والذي قصد به الباحث « العمليات والتفاعلات » ، التي سمحت لشرائح واسعة من المجتمع المدني بالمشاركة ، وأقرت شرعية العمل السياسي لكل القوى والتنظيمات ، وحقها في تقديم مقترحات وبدائل حول دولة الوحدة وبنائها السياسي والمؤسسي . فهكذا ، ستعمل النخبتان معاً ، على الانفتاح على القوى الوطنية اليمنية ، واقرار التعددية الحزبية ، كما ستوسع هامش الحريات العامة ، سيما في الجانب الاعلامي ، والنقابي ، والمبادرة الاقتصادية الخاصة . والحال أن هذه التحولات الحاصلة ما بين تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩ وآيار / مايو ١٩٩٠ ، لم تتوقف عند حدود كل شطر ، بل طبعت « المسار الوحدوي المشترك » . فخلال هذه الفترة توالت اللقاءات بين الطرفين ، قصد تصفية ملف حقبة التشطير [18] ، والتفكير في الآليات الكفيلة بنقل اليمنيين إلى دولة الوحدة ، مع النظر في القضايا التي يطرحها واقع



المصـــدر ......شئون عربية......

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : سبتمبر ١٩٩٥

الانتقال ، على صعيد مؤسسات الدولة وأجهزتها الدستورية ، ومكانة الفاعلين السياسيين فيها ، سواء القوى الرئيسية في عملية الوحدة ، أو التنظيمات المعارضة ، والأقل وزناً في مسلسل الإنتقال (ص٢١٤-٢٣٦) .

لقد لعبت السنتان اللتان أعقبتا قمة عدن (١٩٨٩-١٩٩٠) دوراً مقرراً في ارساء أسس دولة الوحدة . فمن جهة ، أتاحت هذه الفترة الفرصة ، للنخبتين ، لتطبيق الاتفاقيات التي سبقت المصادقة عليها ، كما مكنتهما من حسم الخلافات والتباينات حول قضايا مركزية في تطور المسار الوحدوي ، وفي صدارة ذلك دمج مؤسسات الأمن والجيش ، وتحديد طبيعة النظام السياسي لدولة الوحدة ، وسن ضوابط لممارسة التعددية السياسية ، علاوة على التحكم في نشاط المعارضة وحصر نشاطها ، وإقامة شبكة من العلاقات ، على الصعيدين العربي والدولي ، لتأكيد الوحدة ومؤازرة بناتها (ص ٢٣٧-٢٤٠) .

قد يلاحظ القارئ ، أن الفصل الثامن من الكتاب من أعمق الفصول ، وأكثرها دلالة ، في سياق فهم مدى ترسخ فكرة الوحدة اليمنية وحدود تطورها . فالفصل يتناول « أسلوب عمل الفترة الإنتقالية » من زاوية الانجازات ونوع التحديات (ص ٢٤١-٣٣٤) . والفترة الانتقالية ، التي دامت ثلاث سنوات ، هي ، بمعنى ما ، فرصة لاختبار عملية الوحدة ، وضبط مدى نفاذها إلى وعي النخب السياسية ، وتفاعلها مع قطاعات المجتمع اليمني . لعل نقط القوة في هذا الفصل ، تكمن ، بتقديرنا ، في النتائج التي استهل بها الباحث تحليله ، والتي في الوقوف عندها ، وتأمل مضمونها ، ما يساعد على فهم التطورات الأخيرة التي كادت تعصف بالوحدة ، بل وتقبر طموح اليمنيين في استعادة وحدتهم الطبيعية . فبالنسبة إلى المؤلف لم يرافق بناء الوحدة « برنامج سياسي يحدد المهام المختلطة المطلوب أداؤها في ظل الوحدة وفق برنامج زمني معين » . كما أن « الربط بين الوحدة والديمقراطية لم يكن مرتبطاً بوجود الوثائق الرئيسية المنظمة للحياة السياسية في ظل التعددية السياسية » . هذا علاوة على أن « الدور المحوري لكل من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني ، قاد عملياً إلى تغييب المشاركة المباشرة والفاعلة من قبل الأحزاب والقوى السياسية » (ص ٢٤١-٢٤١) ، وبناء على هذه النتائج - التي حكم تأثيرها بناء الوحدة وقيام الجمهورية ، واستمر مفعولها حتى بعد قيام دولة الوحدة - كان على اليمن الموحد مواجهة أربع قضايا والنظر في ايجاد مسوغات لحلها ، وهي : استكمال تأسيس الدولة ، والاستجابة لتفاعلات المجتمع المدني ،



ومواجهة الأزمة الاقتصادية ، ورسم توجهات جديدة للسياسة الخارجية (ص ٢٤٣-٣٢٤) .

لقد وقف الباحث عند أهم الانجازات التي تمكنت النخبتان من تحقيقها ، على امتداد الفترة الانتقالية ، ومنها « حماية الوحدة واستمرارها وانتهاء دعاوي ومبررات التشطير » و « استكمال العديد من الجوانب التنظيمية والتشريعية » ، باستصدار سلسلة من القوانين الموحدة لتحل محل القوانين الشطرية ، وممارسة « التعددية السياسية » وتوسيع هامش الحريات العامة ، علاوة على « شيوع القبول بالآخر كمبدأ حاكم في الحياة السياسية » ، مع التأكيد على أن « اليمن الموحد هو جزء من ترسيخ الاستقرار الاقليمي » (ص ٣٢٧-٣٢٨) . إلا أن بجانب هذه الإنجازات ، واجه الأداء السياسي للمرحلة الانتقالية مجموعة من الاخفاقات والتحديات ، منها « الاخفاق في نقل مبدأ التوازن السياسي من المستوى المجتمعي العام إلى قمته وأجهزته التنفيذية الوسيطة والعليا » ، وتعثر « استكمال دمج العديد من المؤسسات الحيوية ، وبصفة خاصة مؤسستي الجيش والأمن » ، وعجز الأحزاب السياسية عن تكوين « قوة ضغط سياسية فاعلة » اضافة إلى الاخفاق الناجم عن التخوف المتبادل من أن تذوب هوية كل نخبة من جراء استمرار العمل المشترك ، والتعثر في « مواجهة الأزمة الاقتصادية » (ص ٣٢٨-٣٣٤) .

ينتقل الباحث بالفصل التاسع والأخير من هذا الكتاب ، إلى النظر إلى الوحدة اليمنية في علاقتها بالوحدة العربية (ص ٣٣٥-٣٦٢) ، من زاوية الدروس التي يمكن أن تغني بها الأولى رصيد الثانية . فبعد وقوف المؤلف عند المقاربات التي حاولت إضفاء طابع الخصوصية على الوحدة اليمنية ، والدفاع عن وجود انقطاع بينها وبين الوحدة العربية ، انتقل لتحليل المقولات التي حكمت الفكر القومي العربي ، سواء في الكتابات القومية الكلاسيكية ، أو على صعيد المراجعات النقدية الحديثة [(١٩)] ، ليتساءل بعد ذلك عن كيفية مقاربة فعل وتجربة الوحدة اليمنية بتلك المقولات والاستنتاجات ؟ ، وليخلص إلى عدة دروس ، مقارنة مع أهم تجربة في التاريخ العربي المعاصر ، وهي بتقدير الكاتب ، تجربة الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨-١٩٦١) ومنها ، سقوط الخيار العسكري في التجربة اليمنية ، واعتماد الحوار بين النخبتين ، والربط بين عملية الوحدة وتوفير المناخ الديمقراطي ، ثم وضوح الأهداف الكبرى من المرحلة الانتقالية ، والتكيف مع البيئة الاقليمية والدولية (ص ٣٥٢-٣٦٠) .



لم يرفق الباحث كتابه بخاتمة مدققة ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في مستهل هذه القراءة ، لكن ذيلها بكلمة عن المستقبل ، لتقديره بأن « الحديث عن الفعل الوحدوي اليمني لا يقف عند حد قيام الجمهورية اليمنية ، بل يتعداه إلى ما بعد قيام دولة الوحدة ، أي إلى مستقبل اليمن الموحد . فبصدد هذه الملاحظة ، لامس الكاتب وجود ثلاثة مشـروعات كبرى تتعاطى مع مستقبل اليمن الموحـد وهويتـه ، و « يسعى كل واحد منها لأن يفرض نفسه وأن يستقطب المؤيدين له من الشعب اليمني » . يدعو الأول إلى « إعادة بناء اليمن الحديث تحت شعار دولة النظام والقانون ، وذلك عبر إحلال الولاء للدولة الحديثة محل الولاءات التحتية الكثيرة والمتعمقة في الوجدان اليمني » . في حين يهدف المشروع الثاني إلى إدخال إصلاحات تدريجية ، وفي هذا يتقاطع مع الأول من زاوية الهدف البعيد ، لكن يختلف معه من حيث الأسلوب والتقدير الزمني لتحقيق البناء . أما المشروع الثالث ، فهو الذي رفعته قوى تقليدية عدة ، حاملة لشعارات دينية اسلامية ، تسعى من خلاله إلى صبغ اليمن الموحد بطابع تقليدي ، محافظ ، ومتعارض مع الحداثة . فكيف تفاعلت هذه المشروعات قبيل الانتخابات النيابية (ابريل ١٩٩٣) ، وازاء المشاكل التي أفرزها واقع اليمن الموحد ؟ . يستبعد الباحث إمكانية ضمور الصراع بين هذه المشروعات ، على الرغم من مظاهر التقارب بين الخطابات السياسية للأحزاب السياسية الثلاثة الفائزة في الانتخابات النيابية [٢٠]

ومقابل ذلك ، يُقر بأن الإئتلاف الذي جمع الأحزاب الثلاثة ودفع بها إلى التعاطي مع مستجدات البناء الوحدوي ، لم يمنع استمرار التباين الفكري والنظري بشأن مستقبل هوية دولة الوحدة . وقد كان الباحث محقاً في توجس ضغط هذا الاختلاف على المسار المستقبلي لليمن الموحد ، وإن أنهى بحثه بروح كلها تفاؤل وإيمان بأن مستقبل اليمن هو مستقبل وحدته ، مهما اتسع حجم المشاكل والتحديات ، التي ستواجه اليمنيين ، وهم يطورون آخر صفحة في ملف التشطير ، وينتقلون إلى اليمن الواحد : اليمن التاريخي .



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن: أوساط سياسية تسعى لانهاء الخلافات بين "التجمع" و"المؤتمر"

□ صنعاء - من إقبال علي عبدالله:

■ دعت اوساط سياسية مستقلة حزبي الائتلاف الحاكم، المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح، الى «اليقظة وتفويت الفرصة على اعداء الوحدة والديموقراطية الذين يقومون بتسويق الدسائس وتسريب الافتراءات بين الحزبين».

وناشدت هذه الأوساط زعيمي الائتلاف الرئيس علي عبدالله صالح (مؤتمر) والشيخ عبدالله بن حسين الاحمر (اصلاح) في رسالة وجهتها اليهما «التدخل لانهاء الخلافات بين قادة الحزبين». وقالت ان في تلك الخلافات «ضرراً كبيراً على النهج الديموقراطي للبلاد، ودعوة مبكرة لانتخابات نيابية تقود البلاد والعباد الى ازمة سياسية جديدة تماثل الأزمة بين المؤتمر والحزب الاشتراكي بعد الانتخابات الاشتراعية في نيسان (ابريل) ١٩٩٣، وادت الى حرب اهلية صيف العام الماضي كادت تنهي الوحدة وتعود بالبلاد الى عهود التشطير التي انتهت في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠».

واتهم اعضاء في الحزبين قادة الحزب الاشتراكي السابقين بـ «دق اسفين بين حزبي الائتلاف». وقالوا ان «الهدف من ذلك احباط النجاحات الاقتصادية التي استطاعت حكومة الائتلاف تحقيقها اخيراً في وقت فشلت الحكومة السابقة التي كان يراسها الاشتراكي من خلال السيد حيدر ابو بكر العطاس، وقادت البلاد الى وضع اقتصادي متدهور».

واكد اعضاء في حزبي «المؤتمر» و«الاصلاح» بينهم اعضاء سابقون في الحزب الاشتراكي ان «تكرار محاولة قادة الاشتراكي الحاليين الدعوة للمصالحة الوطنية على رغم ما تشهده البلاد من تطورات سياسية واقتصادية مهمة هي تغطية للدور الذي يقوم به الحزب الاشتراكي، وبعض الأحزاب الصغيرة في ضرب الائتلاف القائم وذلك من خلال بث الاشاعات وخلق الدسائس والفتن بين قيادتي الحزبين».

وكان الأمين العام المساعد للمؤتمر السيد عبدالملك منصور اكد «عمق العلاقات الاستراتيجية التي تربط المؤتمر بالاصلاح». ووصف تلك العلاقات بانها «اكبر من كل المحاولات الرامية للايقاع بينهما او التشويش على القواسم المشتركة التي تجمعهما».

وقال: «لا صحة لما يشاع عن وجود خلافات تهدد تجربة الائتلاف الحكومي الراهنة وهناك التزام للطرفين بوثيقة تحدد طبيعة العلاقات القائمة بينهما والسبل الكفيلة بتعزيز الثقة المشتركة في سبيل بناء الوطن والدفاع عن مكاسبه وحماية مصالح الشعب والانتصار لخياراته في الثورة والوحدة والديموقراطية».

وينص اتفاق الائتلاف الحكومي بين «المؤتمر الشعبي» و«تجمع الاصلاح» الموقع نهاية العام الماضي على عشرين بنداً تلزم الطرفين.



المصدر : الوطن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١/٩/١٩٩٥

اليمن يوقع اتفاقا للغاز مع توتال في سبتمبر

نقلت صحيفة ٢٦ سبتمبر الرسمية الاسبوعية امس عن نائب وزير النفط اليمني عادل خورشيد قوله ان اليمن سيوقع الشهر المقبل اتفاقا للغاز قيمته عدة مليارات من الدولارات مع مجموعة توتال النفطية الفرنسية. وقال خورشيد للصحيفة انه يجري اعداد الترتيبات للتوقيع على الاتفاق النهائي الخاص بالغاز الطبيعي المسال بين وزارة النفط وتوتال في ٢٠ سبتمبر. ونقلت الصحيفة التي تصدرها القوات المسلحة عن خورشيد قوله ان هذا الموعد نهائي وغير قابل للالغاء.

وسينقل المشروع الذي تقدر توتال استثماراته بثلاثة مليارات دولار الغاز من حقل مارب عبر خط انابيب الى مصنع للغاز الطبيعي المسال ثم الى مرفا للتصدير.

ووقع اليمن وتوتال علي «اسس اتفاق» في مايو لتطوير مشروع للغاز الطبيعي المسال بطاقة سنوية تبلغ خمسة ملايين طن. ومن المتوقع ان يبدأ تصدير الغاز الطبيعي المسال مع نهاية القرن الحالي.

ويحتوى حقل مارب على احتياطي مؤكد يزيد على ١٥ تريليون قدم مكعب «٤٠٠ مليار متر مكعب».

وقال خورشيد للصحيفة ان هناك محادثات جارية في الوقت الحالي مع شركتي هنت اويل واكسون كورب الاميركيتين للاشتراك في المشروع «وفقا للشروط المعلنة». ولم يذكر تفاصيل.

وقال خورشيد لرويتر ان «نسب مشاركة كافة الاطراف ستصبح واضحة عند التوقيع على الاتفاق النهائي في ٢٠ سبتمبر».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الوطن

التاريخ: ١٩٩٥/٩/١

بروفيسور اسرائيلي: مئات الاطفال

اليمنيين فقدوا في اسرائيل في ظروف غامضة

دوف ليفتان بروفيسور اسرائيلي في علوم التاريخ في جامعة باريلان في تل ابيب، أعد دراسة مثيرة وقعت أحداثها في المراحل الأولى لقيام دولة اسرائيل وتتعلق باختفاء المئات من الاطفال اليمنيين لاسر يهودية هاجرت الى اسرائيل في السنوات الاولى لقيامها.

وكانت التحقيقات التي اجريت عام ١٩٦٠، وعام ١٩٨٠ قد فشلت في التحقق من الاتهام الموجه ضد بعض الاطراف في اسرائيل بالقيام باختطاف هؤلاء الاطفال عقب شهور قليلة من قيام اسرائيل عام ١٩٤٩ وان العديد من هؤلاء الاطفال تم انتزاعهم من المعسكرات المعدة لايوائهم في اسرائيل ثم عرضوا للبيع لاسرائيليين من اصل اوروبي او ليهود امريكيين.

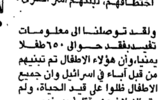
وقبل ايام التقى محرر النيوزويك جيفري بارثوليث. البروفيسور الاسرائيلي ليفتان حيث أجرى معه هذا الحوار حول اختفاء الاطفال اليمنيين:

س: هل انتزع هؤلاء الاطفال اليمنيون من ذويهم وتم بيعهم لمن يريد ان يتبناهم؟

ج: لا توجد ادلة قوية على ذلك. غير ان مايثير الشكوك حول هذا الامر ابلاغ العديد من الآباء اليمنيين عن فقد ابنائهم، وان بعضهم امضى الثلاثين او الاربعين عاما الماضية يبحث عن هؤلاء الابناء المفقودين.

س: الا تعتقد ان هناك سرا في هذه القضية؟

ج: على الرغم من تناولي هذا الموضوع خلال الخمس عشرة سنة الماضية، لم استطع التوصل



الى ادلة جنائية لجريمة واحدة وقعت، بل إن كل الاطفال الذين تم اختطافهم، تبنتهم اسر اخرى،

ولقد توصلنا الى معلومات تفيد بفقد حوالى ٦٥٠ طفلا يمنيا، وأن هؤلاء الاطفال تم تبنيهم من قبل آباء في اسرائيل وان جميع الاطفال ظلوا على قيد الحياة، ولم يتم الابلاغ عن مقتل أحدمنهم.

س: هل جرت محاولات من قبل حكومة اسرائيل، للتستر على هذه القضية وإخفاء معالمها؟

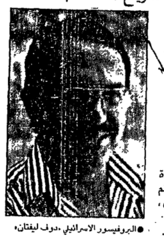
ج: لقد مضت سنوات عديدة دون ان يتجرأ المسؤولون الحكوميون تناول هذه القضية المثيرة.

س: لماذا؟

ج: لأن القضية ذات جذور سياسية وقد تمت عمليات اختفاء هؤلاء الأطفال خلال السنوات الاولى لقيام اسرائيل وهي السنوات التي شهدت الهجرات المتتالية الى اسرائيل، وان الحكومة كانت تخشى قيام اليمنيين اليهود بتشكيل جناح متطرف يهدد الوضع السياسي لاسرائيل ويثير الفضائح المتعلقة بهذه القضية المثيرة.

س: وماذا تعتقد حصل لهؤلاء الاطفال في حقيقة الامر، وفي بداية المشكلة؟

ج: لقد جاء هؤلاء اليمنيون من عالم مختلف تماما، وان العديد منهم قدم الى اسرائيل بدون مال ولاأمتعة وكانوا يجهلون لغة اسرائيل، ومن هنا بدأت حقيقة المشكلة. فقد كان العديد من هؤلاء الاطفال في حالة بؤس مزرية، وبحاجة للرعاية الطبية.



● البروفيسور الاسرائيلي «دوف ليفتان»

س: لماذا لم يحدث مثل هذا الشيء لاطفال المهاجرين القادمين من اوروبا، على سبيل المثال؟

ج: ان العقلية الثقافية والحضارية لدى المهاجرين القادمين من اوروبا الى اسرائيل كانت واعية وكان في امكانهم معالجة اوضاع اطفالهم بطريقة تجعل هؤلاء الاطفال تحت الرعاية المباشرة لذويهم.

س: هل هناك أدلة على انه نقل هؤلاء الاطفال الى الخارج لبيعهم لمن يريد ان يتبناهم؟

ج: هذا غير صحيح؟

س: يقول البعض ان ٢٢ الف طفل يمني فقدوا بهذه الطريقة؟

ج: لقد ذكر لنا ان ملفات هؤلاء الاطفال فقدت، وربما كان بعضها قد تعرض للحرق، او للاتلاف، او النقل من مكانها.

س: هل عثر قليل من هؤلاء الآباء على ابنائهم المفقودين بعد أن كبروا وترعرعوا في اسرائيل؟

ج: قد علمت بوجود ٤٠ حالة من هذه الحالات وان حالات التبني كانت قد تمت بطريقة قانونية.

س: هل حدث فعلا ان القبور التي يزعم البعض ان الاطفال المفقودين دفنوا فيها، وجدت خالية من جثث هؤلاء الاطفال؟

ج: لقد سمعت بعض هذه الروايات كثيرا، لقد ابلغتني بعض الاسر التي فقدوا اطفالهم انهم



لجاوا لنبش القبور التي قيل لهم ان اطفالهم دفنوا فيه، غير انهم لم يجدوا في تلك القبور اي أثر لميت، وقد اثارت هذه القصص الشكوك، غير ان علينا ان نلجا لفتح كل هذه القبور المزعومة للتاكد من ؟ الروايات ومدى صحتها.

نيوزويك



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

بعد معلومات عن توزيع اسلحة على انصار الحزب

لقاء عاصف في صنعاء بين علي صالح و«الاشتراكي»

□ صنعاء – من فيصل مكرم:

■ كشفت مصادر مطلعة في صنعاء لـ «الحياة» ان لقاء لم يعلن عنه حصل قبل يومين بين الرئيس علي عبدالله صالح وقادة الحزب الاشتراكي اليمني في الداخل (اعضاء المكتب السياسي). ووصفت هذه المصادر اللقاء بانه كان «عاصفاً».

وجاء اللقاء بعدما بلغت الرئيس صالح معلومات عن تحركات يقوم بها الاشتراكي في العديد من المناطق والمحافظات اليمنية، وتتمثل في توزيع اسلحة واموال لعناصر موالية للحزب واخرى في حكم المتحالفة معه. واعتبرت السلطات ان هدف هذه التحركات احداث اضطرابات امنية بغية توسيع قاعدة الخطاب السياسي للحزب الاشتراكي الذي يطالب السلطات اليمنية باجراء مصالحة وطنية وفقاً للأسس التي حددها الحزب.

وأشارت المصادر الى ان الرئيس صالح انتقد بشدة تصرفات الاشتراكي ومحاولاته اقلاق الامن والاستقرار في البلاد، وطالب قادة الحزب بمواقف جديدة «تكفر عن ماضيهم وتجعل من الاشتراكي كياناً سياسياً ووطنياً على الساحة اليمنية».

وفي هذا السياق اكد قيادي بارز في الحزب الاشتراكي اليمني، طلب عدم ذكر اسمه، ان اللقاء تم بين الرئيس صالح واعضاء المكتب السياسي للحزب صباح الثلثاء الماضي، وان الرئيس صالح وصف قادة الحزب الاشتراكي بانهم «شركاء في اتخاذ قرار الانفصال واشعال الفتنة في البلاد والتآمر على الوحدة اليمنية مع القيادات الانفصالية».

واضاف المصدر الذي حضر اللقاء ان الرئيس صالح وصف المسؤولين الاشتراكيين بـ «الخونة العملاء» على حد تعبير المصدر، وطالبهم بـ «الاعتراف بجرائمهم ضد الشعب اليمني والوطن والابتعاد عن المغالطة والاساليب المشبوهة في ممارسة العمل السياسي وانهاء التحالفات مع من وصفها بالقوى الامامية والقوى المعادية لامن واستقرار اليمن».

واشار المصدر الى ان اعضاء المكتب السياسي للاشتراكي التزموا الصمت «وكان على رؤوسهم الطير» باستثناء محاولتهم شرح الاسباب التي جعلتهم يتبنون «مشروع المصالحة الوطنية». وفي هذا الصدد رد الرئيس اليمني متسائلاً: «عن اي مصالحة وطنية ومع من تتم هذه المصالحة ولمصلحة من؟» واصفاً المشروع بانه «محاولة فاشلة من الاشتراكي لاختراق الوحدة الوطنية وسيادة البلاد».



المصدر : الشعب
القاهرة
التاريخ : ١٩٩٥/٩/١

هل يقع الطلاق بين الحكومة اليمنية والإسلاميين؟!

هل بدأ الطلاق بين الحزبين الحاكمين الرئيسيين فى اليمن: التجمع اليمنى للإصلاح (الإسلامى) وحزب المؤتمر الشعبى (الحاكم)؟ وهل هى بداية الانقضاض على الإسلاميين؟ وهل هناك علاقة بين زيارة الرئيس اليمنى على عبد الله صالح للقاهرة وما يحدث الآن من خلاف بين الحزبين؟ وهل لدول الخليج دور فى هذا؟

كل هذه الاسئلة باتت تدور فى عقول، وعلى السنة الذين يتابعون ويهتمون بالأوضاع اليمنية، وقبل الاستطراد فى الإجابة ما المشكلة وكيف حدثت؟ فالمشكلة بدأت بصدور قرار من يحيى الراعى -الامين العام المساعد لحزب المؤتمر الشعبى- إلى جميع قيادات وأعضاء المؤتمر فى كل انحاء اليمن، بعدم التعامل مع المكاتب التابعة لوزارة التموين والتجارة تحت أى مسمى؛ بسبب السياسة التى تتبعها الوزارة (على حد نص القرار)، والمعروف أن الوزير الذى يشغل وزارة التموين هو محمد الأفندى الذى ينتمى إلى حزب التجمع اليمنى للإصلاح.

وقد عبر التعميم الصادر من الامين العام المساعد لحزب المؤتمر الشعبى عن سبب هذا التعميم بقوله: إن الوزارة تقوم بتوزيع المواد الغذائية عبر مشرفين جدد، مما أدى إلى نشوء وزارة داخل وزارة التموين سماها التعميم «وزارة المشرفين». أما جذور المشكلة التى أعلمها من خلال متابعتى وزيارتى لليمن ولقاءاتى بالعديد من قيادات الحزبين فهى أن حزب التجمع اليمنى للإصلاح كان رافضا إبان التغيير الوزارى لحقيبة وزارة التموين؛ لأن وزارة التموين تمثل مازقا لأى حزب، خاصة فى ظل تدهور الحالة الاقتصادية وزيادة الغلاء وتناقص المدخولات المحلية، بل أن البعض اعتبر أن وزارة التموين هى محاولة لضرب حزب الإصلاح، وحزب الإصلاح يفهم جيدا مدى تناقص رصيده الجماهيرى بسبب وجوده فى هذه الوزارة، ويبدو أن التجمع اليمنى للإصلاح لجأ إلى قضية المشرفين لمنع التسرب، حيث يتم تسرب كم كبير من السلع الغذائية إلى مستفيدين أو إلى غير المستحقين، خاصة أن هذه السلع تدعمها الدولة، كما أنه أراد أن يركز على الأكثر حاجة والأكثر استحقاقا. ومن هنا جاءت مشكلة المشرفين التى كانت سببا فى تهميش دور الشركاء فى وزارة التموين.. تلك هى جذور المشكلة.

المهم أن التعميم الذى صدر أثار ردود فعل غاضبة من حزب التجمع اليمنى للإصلاح، واعتبر هذا التعميم مساسا بوثيقة الائتلاف بين الحزبين، ومحاولة واضحة لتعكير العلاقة بينهما، بل اعتبره الإصلاح تحريضا ضد جهاز من أجهزة الحكومة الرسمية، وتم رفع هذا الاحتجاج إلى الرئيس على عبد الله صالح الذى بادر على الفور بإلغاء هذا القرار أو هذا التعميم -كما يسمونه هم- بل الأكثر من ذلك أن الرئيس انتقد هذا العمل وقال: إنه لا يعبر عن وجهة نظر المؤتمر الشعبى- وأيضا اصدر رئيس الوزراء عبد العزيز عبد



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/٩/١٩٩٥

أحمد السيوفى

الغنى -عضو اللجنة العامة (المكتب السياسى) لحزب المؤتمر الشعبى أوامره بعدم الالتزام بما ورد فى التعميم المتعلق بوزارة التموين والتجارة، واعتبره تدخلا فى شئون الحكومة وأجهزتها الرسمية.

انفراج تعقبه أزمة

وجاءت قرارات الرئيس على عبد الله صالح بإلغاء التعميم، وكذلك قرارات رئيس الحكومة بترطيب الأجواء، ولاقت الارتياح والقبول لدى حزب الإصلاح الذى عبر عن ذلك أمينه العام بقوله: إن تدخل الرئيس جاء فى الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة، وقالوا: إن العلاقة بين الحزبين المتحالفين قوية وثابتة ويسودها التفاهم حول مجمل القضايا، غير أن مقاطعة الإصلاح لمهرجان المؤتمر الشعبى العام الذى أقيم الأسبوع الماضى بمناسبة مرور ١٣ عاما على تأسيسه كشفت عن خلافات أخرى بين الحزبين، حيث أمرت قيادة الإصلاح أعضاءها بعدم المشاركة فى المهرجان، احتجاجا على ما وصفه قادة الإصلاح بالتصرفات غير المسئولة من جانب قيادات المؤتمر وتجاهل العلاقة التحالفية بين الحزبين، بما فى ذلك وثيقة الائتلاف التى أبرمت قبل أقل من عام فى أعقاب الحرب الأهلية فى اليمن، وأكدت مصادر الإصلاح أن هذا

الموقف يأتى ردا على تعنت الامانة العامة باتخاذ موقف مناقض للتعميم حتى الآن، كذلك مماطلة قيادات المؤتمر حيال طلب الإصلاح تعيين نائب لوزير العدل، حيث إن وزير العدل الحالى الدكتور عبد الوهاب الديلمى (الإصلاح) مريض وطريح الفراش، فمن حق الإصلاح تعيين نائب، خاصة أن حزب المؤتمر لديه ثمانية نواب وزراء مقابل نائبين للإصلاح. وفى المقابل أعلن حزب المؤتمر اندهاشه لقرار الإصلاح بمقاطعة الاحتفال، ووصف قراره بأنه لا مبرر له.

صفقة وراء الأزمة!

المهم أننا أمام أزمة.. وهذا يقودنا إلى الإجابة عن الأسئلة التى سبق أن طرحناها فى مقدمة الموضوع، حيث تقول بعض الدوائر: إن زيارة الرئيس على عبد الله صالح للقاهرة شهدت ضغوطا من القاهرة بتسليم بعض القيادات الإسلامية الموجودة فى اليمن وتهميش دور الإصلاح، تمهيدا لضربه وإعطاء فرصة أوسع للاشتراكى، تمهيدا لإعادته إلى السلطة: وتقول مصادر أخرى: إن دول الخليج تضغط فى نفس الاتجاه ضغوط القاهرة، ويُقال: إن هناك صفقة لضرب الإسلاميين، مقابل حصول اليمن على معونات اقتصادية، وفتح المجال واسعا للعمالة اليمنية فى دول الخليج، كذلك إدخال رجال أعمال خليجيين للاستثمار داخل اليمن.

ويمكن القول: إن هذه الهواجس التى ترددها بعض الدوائر لتحريض النظام فى اليمن على الانقلاب على الإسلاميين غير صحيحة تماما وغير ممكنة للأسباب التالية:

أولا: إن الرئيس اليمنى على عبد الله صالح له رؤية نموذجية فى هذا الإطار، فهو يرى أن التجربة اليمنية هى أنجح تجربة استوعبت الإسلاميين واستفادت من كل ميزاتهم، فأصبحوا عناصر منتجة، على عكس ما حدث فى أقطار أخرى وصل فيها الصراع إلى حد ظهور حروب أهلية.

ثانيا: إن الإسلاميين فى اليمن لا يفكرون فى الانقلاب على السلطة اليمنية ولم يدر بخلدهم هذا قط، والسلطة تعلم ذلك.

ثالثا: الرئيس على عبد الله صالح سبق أن أكد -فى حوار له مع «الشعب»- أن العلاقة بين الحزبين علاقة استراتيجية وليست تكتيكية.

رابعا: إن أى خلاف بين الحزبين إذا تجاوز حدود الخلاف وخرج على المحددات قد يؤدى إلى اهتزاز، أو قل: تدمير الوحدة الوطنية، وهذا ليس من مصلحة أحد.

خامسا: إن دور الإسلاميين فى مواجهة الانفصاليين لم ينكره حزب المؤتمر، بل يلقى تقديرا من قيادات المؤتمر.

لكل هذه الأسباب يبدو أن الخلاف بين الحزبين قابل للحل، ولن يقع طلاق بين الحزبين، فالتاريخ والجغرافيا والمصلحة والتوازنات كلها تدعم التحالف ولا تؤيد التباعد.





الشعبية اليمنية: الأسرى قضية انسانية لا ورقة للضغط

صنعاء ـ كونا: وجهت اللجنة الشعبية اليمنية لمناصرة الكويت في صنعاء امس رسالة الى الرئيس علي عبد الله صالح طالبته ببذل مساعيه لدى النظام العراقي لاطلاق سراح الاسرى الكويتيين المحتجزين في السجون العراقية منذ الغزو العراقي الغاشم للكويت في اغسطس عام ١٩٩٠.

وقال رئيس اللجنة يحيى محمد الحدي ان ما نراه الآن كافراد بعيدين عن متاهات السياسة هو ان مشكلة الشعب الكويتي الشقيق لم تنته بعد مع جاره الذي غدر به وادخل المنطقة باسرها في هذه المحنة المستمرة رغم مضي اكثر من خمس سنوات.

واشار الى ان الرسالة التي وجهت الى الرئيس صالح اكدت ان هناك اكثر من ٦٠٠ اسير كويتي محتجز في سجون النظام العراقي والذي ما يزال يماطل في اطلاق سراحهم ويتقلب ما بين انكار وجودهم والاعتراف بوجود عدد قليل منهم فقط بينما يعترف كل من يقدر له الخروج من العراق بانهم موجودون هناك بالفعل.

وتساءلت الرسالة هل يجوز ان تكون هذه القضية الانسانية رهنا للمماحكة وان تستخدم كورقة لممارسة الضغط السياسي وتحقيق مكاسب من اي نوع على حساب الانسان وحريته.



اليمن : الحكومة تقر البدء بتطبيق مشروع المنطقة الحرة في عدن

□ صنعاء -
من اقبال علي عبدالله:

■ اقرت الحكومة اليمنية بدء العمل في البرنامج المقدم من الهيئة العامة للمناطق الحرة الخاص بالمرحلة الاولى لتطبيق نظام المنطقة الحرة في ميناء عدن واقامة ميناء للحاويات يتسع لثلاثة ملايين حاوية ومنطقة تخزين ومنطقة صناعية تصديرية وكذلك منطقة خدمات تجارية وادارية في موقع «كالتكس» جوار الميناء واقامة قرية للبضائع والشحن الجوي في منطقة مطار عدن الدولي وتطوير وتدشين خدمات ومرافق وتسهيلات المطار.

وترأس السيد عبدالعزيز عبدالغني رئيس الحكومة اول من امس اجتماعاً لمجلس ادارة المناطق الحرة في حضور عدد من الوزراء نوقشت فيه الاجراءات التنفيذية لبدء تشغيل المنطقة الحرة في عدن مطلع العام المقبل والعروض المقدمة من بعض الشركات الدولية لتطوير المنطقة الحرة واقامة مشاريع البنى الاساسية. وعلمت «الحياة» من مصدر مسؤول في الهيئة ان التفاوض مع عدد من هذه الشركات سيبدأ اليوم السبت في عدن ومنها مجموعة «ام. بي. اي» الدولية والشركات المشاركة لها وهي سلطة ميناء سنغافورة وشركة «هالكرو» الدولية وشركة «فانغارد» للانشاءات وذلك حول عرضها المقدم لاقامة ميناء للحاويات في «كالتكس» بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار.

واشار المصدر الى ان التفاوض سيبدا في الاسبوع الثاني من ايلول (سبتمبر) الجاري مع «الشركة اليمنية للاستثمار والتنمية المحدودة» ومجموعة الشركات الدولية التابعة لها وهي شركة «بي. اند. او» وشركة «سيدكو» وشركة «الاينس» الاميركية على العرض المقدم منها لتطوير ميناء المعلا ومطار عدن واقامة قرية للبضائع والشحن ومنطقة صناعية ومركز تجاري واداري ومعرض دولي ومحطة كهرباء بمبلغ يصل الى اكثر من ٥٠٠ مليون دولار.



المصدر : السياسة الكويتية
التاريخ : ٢/٩/١٩٩٥

اليمن: تعديل حكومي مرتقب لإنجاح الإصلاح الاقتصادي

■ صنعاء - أ ش أ: أكدت مصادر قريبة من الائتلاف الحاكم في اليمن اجراء تغييرات قادمة في الحكومة والمناصب الرئيسية في الدولة وقالت ان هذه التغييرات تاتي انسجاما مع السياسات النقدية والاقتصادية المتفق عليها مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

وذكرت صحيفة «صوت المعارضة» اليمنية الاسبوعية أمس ان ابرز المرشحين لرئاسة الوزارة الجديدة طبقا لتأكيدات هذه المصادر الدكتور محمد سعيد العطار نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والنفط الحالي والمهندس محمد أحمد الجنيد وزير المالية الحالي واللذان يعدان من أبرز مهندسي السياسة الاقتصادية الحالية في البلاد كما انهما من الشخصيات التي تحظى باحترام وتقدير البنك وصندوق النقد الدوليين.

وتشير المصادر نفسها الى ان عبد العزيز عبد الغني رئيس الحكومة الحالية سوف تسند له مهام رئاسة مجلس الشورى المرتقب تشكيله قريبا.

ويربط عدد من المراقبين السياسيين بين التغييرات المرتقبة في الحكومة اليمنية واجهزة السلطة الأخرى وبين شروط البنك وصندوق النقد الدوليين والهيئات التابعة لهما.. وهي الشروط التي تطالب باجراء اصلاح سياسي كشرط لنجاح الاصلاح الاقتصادي.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

اتجاهات

سورية واليمن تبحثان في تشكيل لجنة التعاون الاقتصادي

● دمشق - رويتر - بحث وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري محمد العمادي مع وزير التجارة والتموين اليمني احمد الافندي امس في تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين. وقالت مصادر رسمية ان العمادي والافندي بحثا في سبل توسيع التبادل التجاري واكدا اهمية تشكيل اللجنة لتعميق العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وذكرت المصادر ان الافندي بحث في لقاء منفصل مع رئيس مجلس الوزراء السوري محمود الزعبي في سبل تطوير التبادل التجاري بين سورية واليمن.

وكان الافندي قال للصحافيين لدى وصوله مساء الاول من امس انه سيبحث مع المسؤولين السوريين في التعاون في المجالات التجارية والصناعية وخصوصاً في مجال الانتاج الزراعي وتصنيعه.



المصدر : الأهـــرام
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٥

مشروع يمنى

●● صنعـــاء: يتم التوقيع على الاتفاقية النهائية حول مشروع تسييل الغاز بين وزارة النفط اليمنيــة واحدى الشركات الفرنسية في موعد اقصاه ٢٠ سبتمبر الحالي. وسيوفر المشروع لليمن ٦٠٠ مليون دولار من العملات الصعبة عقب تشغيله في عام ٢٠٠٠

وصرح عادل خورشيد وكيل وزارة النفط اليمنية بان مباحثات تجرى حاليا مع شـــركـــتى «هنت» و«اكسون» للمشاركة في المشـروع تحت اشـراف «توتال» بنسبة ٢٥٪



المصدر : الحوسة الاردنية
التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأحزاب اليمنية في امتحان القانون

صنعاء – عبدالوهاب المؤيد

احدث قرار الرئيس علي عبدالله صالح اصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاحزاب والتنظيمات السياسية، قلقا واسعاً بين قادة الاحزاب خصوصاً المعارض، نظراً الى ان اصدار هذه اللائحة يعني البدء بتطبيق قانون الاحزاب، فيما معظم الأحزاب والتنظيمات (حوالى ٤٠ حزباً وتنظيما وجبهة) لم يرتب اوضاعه وفقاً للقانون. وجاء اصدار اللائحة في توقيت غير مناسب بالنسبة الى احزاب المعارضة، اذ اقترن بتشكيلها مجلساً للتنسيق واعلانها تصعيد المواجهة مع حزبي الائتلاف الحاكم، المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح، معتبرة ان اللائحة تشكل تراجعاً عن الحقوق والحريات التي حددها القانون.

ويبدو ان احزاب المعارضة فوجئت باصدار اللائحة على رغم ان وسائل الاعلام الرسمي اشارت اكثر من مرة الى اجتماعات لجنة الأحزاب لإعداد اللائحة منذ مطلع ايار (مايو) الماضي.

وكان قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية صدر في ١٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩١ في ٧ ابواب و٤٠ مادة، وحظي باهتمام خاص سواء في مراحل اعداده او بعد صدوره باعتباره اول قانون من نوعه يصدر في اليمن ولأنه يعبر عن ابرز معلم سياسي من معالم دولة الوحدة وهو التعددية الحزبية، اضافة الى ما ينطوي عليه موضوعه من خطورة بوصفه ينظم عمل الأحزاب التي كانت في اليمن على مدى يزيد عن ربع قرن وحتى اعلان الوحدة في ايار ١٩٩٠، عملاً محرماً ومحظوراً «وعمالة وخيانة ونبتاً شيطانياً» ثم تحول بين ليلة وضحاها الى عمل مشروع.

ويتضمن القانون نصوصاً ربطت تنفيذه بآليتين مجتمعتين هما، لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، تتشكل بحسب المادة ١٢ من «وزير الدولة لشؤون مجلس النواب رئيساً، وعضوية كل من وزير الداخلية ووزير العدل واربعة اشخاص من غير المنتمين الى اي حزب او تنظيم سياسي من رجال القضاء غير العاملين أو من المحامين المقبولين بالترافع امام المحكمة العليا». والثانية، «اللائحة التنفيذية لأحكام هذه القانون...» كما جاء في المادة ٣٩ منه.

واستناداً الى ذلك فان استمرار اي حزب او تنظيم سياسي يتوقف على قرار لجنة الأحزاب التي تشترط ان لا يقل عدد اعضاء الحزب عن ٢٥٠٠ عضو عند التاسيس وان يقدم الحزب نسخاً من برنامجه السياسي ونظامه الداخلي وبياناً يحدد موارده المالية ومصادرها ومصرف ايداعها. ومع ان هذه الشروط لا تبدو صعبة او معقدة، الا ان عدداً من الأحزاب والتنظيمات معرض للرسوب في هذا الامتحان. وعلى سبيل المثال، فإن ما بين سبعة الى عشرة احزاب وتنظيمات سياسية هي التي عقدت حتى الآن مؤتمراتها التاسيسية او العامة منذ صدور القانون، وتستطيع بالتالي ان توثق مستوى العضوية فيها ومستندات التاسيس، ومنها، المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح (حزبا الائتلاف) والتجمع الوحدوي والتنظيم الوحدوي الناصري والبعث (العراقي) واتحاد القوى الشعبية. اما المستندات المالية فلا يبدو أن أياً من الأحزاب والتنظيمات الكبيرة والصغيرة يستطيع تقديمها الا القليل النادر منها. ولذا، وبحسب مصادر قانونية، فإن على لجنة الأحزاب ان تضع برنامجها لتطبيق القانون على اساسين رئيسيين، أولهما ان تلغي السنوات الأربع الماضية من عمر القانون من حسابها وأن تبدأ في التعامل مع الأحزاب من تاريخ إصدار اللائحة. وثانيهما ان تبدأ اللجنة بالأحزاب الكبيرة لتكون قدوة للأحزاب والتنظيمات الأخرى.



المصدر : السياسة الكويتية

التاريخ : ٢٠ / ٩ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتصال هاتفي بين الفهد وصالح

■ جدة ـ أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز والرئيس اليمني علي عبدالله صالح حرصهما على تطبيق بنود مذكرة التفاهم السعودية اليمنية الموقعة بين البلدين في مكة المكرمة في السابع والعشرين من شهر رمضان الماضي.

واعتبرا ان الاجتماعات السعودية اليمنية المنبثقة عن المذكرة تسير بشكل اكثر من مرض وان كل الامور اخذت وجهتها الصحيحة بين البلدين لما فيه مصلحة الشعبين.

جاء ذلك خلال الاتصال الهاتفي الذي تلقاه خادم الحرمين الشريفين مساء أمس من الرئيس اليمني وتطرقا خلاله للعلاقات الثنائية بين البلدين.

يذكر ان مذكرة التفاهم العسودية اليمنية تعالج قضايا الحدود وترسيمها والعودة بالعلاقات بين البلدين الى سابق عهدها بعد الازمة التي مرت بها منذ الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : عكاظ السعودية

التاريخ : ١٩٩٥/٩/٤

خادم الحرمين الشريفين يتلقى اتصالا هاتفيا من الرئيس اليمني

واس ـ جدة:

تلقى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ـ يحفظه الله ـ اتصالا هاتفيا مساء امس من أخيه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية.

وتطرق الزعيمان خلال الاتصال الى العلاقات الثنائية بين البلدين وحرصهما على كل ما فيه مصلحة البلدين.

كما تناول الحديث مذكرة التفاهم المشتركة التي وقعت بين البلدين في السابع والعشرين من شهر رمضان الماضي.

واكد خادم الحرمين الشريفين وشقيقه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح حرص البلدين على تطبيق بنود المذكرة المشار اليها وأن الاجتماعات المنبثقة عنها تسير بشكل اكثر من مرض وأن كل الامور آخذة وجهتها الصحيحة بين البلدين لما فيه مصلحة البلدين.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

حملة لتطهير المدن اليمنية من المظاهر المسلحة

صنعاء: كتلة الاشتراكي تجدد مقاطعتها جلسات البرلمان بسبب محاكمة احد نوابها

□ صنعاء -
من فيصل مكرم
واقبال علي عبدالله:

■ بدات وزارة الداخلية اليمنية حملة واسعة في العاصمة صنعاء وعدد من المدن اليمنية «لتطهيرها من الاسلحة التي يقتنيها بعض الاشخاص لاغراض شتى اهمها اقلاق الامن العام في البلاد» على حد تعبير مصادر امنية. وتهدف الحملة الى منع حمل السلاح والمظاهر المسلحة غير المرخص لها.

في غضون ذلك جدد نواب الحزب الاشتراكي رفضهم المشاركة في جلسات البرلمان، احتجاجاً على محاكمة النائب محمد ناجي سعيد في الضالع.

وقالت المصادر الامنية لـ «الحياة» ان حملة الداخلية تاتي بالتعاون والتنسيق مع النيابة العامة وفقاً للخطة الامنية في البلاد وباشراف مباشر من وزير الداخلية العميد حسين محمد عرب، وبناءً على توجيهات صريحة اصدرها الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح.

واوضحت المصادر ان طلقات نارية سمعت ليلاً، قبل يومين، في انحاء متفرقة من العاصمة، نتيجة عمليات دهم قامت بها وحدات خاصة من شرطة الامن والشرطة العسكرية لمخابئ سرية يحميها بعض الاشخاص. واكدت ان «حملة تطهير صنعاء والمدن الاخرى من الاسلحة غير المرخص بها» لم تسفر عن اية خسائر في الارواح منذ بدات قبل يومين.

وفي هذا السياق اكد وزير الداخلية اليمني العقيد حسين محمد عرب في حوار اجرته معه «الحياة» (ينشر غداً) ان الاجهزة الامنية في اليمن تقوم بدورها بكفاءة واقتدار من اجل الحد من الجريمة بمختلف اشكالها. وقال «ان المعارضة اليمنية في الخارج تحت اي مسمى تعتبر في حكم المطاردة والمطالبة من اجهزة الامن اليمني».

من جهة اخرى تفاعلت قضية محاكمة النائب الاشتراكي محمد ناجي سعيد بتهمة قتل المواطن علي عبدالله الضالعي في ايار (مايو) ١٩٩٤. وكانت المحاكمة بدات في الضالع في ٢٣ آب (اغسطس) الماضي وارجئت الى منتصف الشهر الجاري بسبب مشادة عنيفة جرت بين محامي النائب وممثل النيابة العامة الذي رفض تقديم مستندات رفع الحصانة عن النائب ووقائع ادلة الاثبات.

وقالت مصادر في الاشتراكي الذي يتزعمه السيد علي صالح عباد (مقبل) لـ «الحياة» امس ان الهدف من استمرار احتجاز النائب منذ الخامس والعشرين من تموز (يوليو) الماضي من دون رفع الحصانة عنه ونقله من صنعاء الى الضالع لمحاكمته بصورة «غير قانونية» ووسط اجراءات امنية لم يسبق ان شهدتها اي محاكمة في البلاد ومنع الصحافيين وغيرهم من حضورها، هو «الصاق تهمة القتل بالنائب وهو امر يبعده من البرلمان نهائياً وتكون بذلك قد تمكنت من التخلص من احد انشط اعضاء كتلة الاشتراكي في البرلمان لرفضه المستمر سياسة فرض الاوامر في جلسات البرلمان».

وكان النائب الاشتراكي اعترف في التحقيق بارتكابه قتل المواطن الضالعي بمساعدة سائقه وحارسه الخاص وذلك اثناء المعارك التي جرت صيف العام الماضي، إذ كان قائداً لمجموعة عسكرية في الضالع موالية للقيادة الانفصالية السابقة في الحزب الاشتراكي. وعلمت «الحياة» ان نواب الاشتراكي الذين اعلنوا انسحابهم من جلسات البرلمان في ٢٩ تموز (يوليو) الماضي سيعتصمون بالقرب من البرلمان عند بدء اعماله السبت المقبل.



المصدر: الأهـــرام
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٥ سبتمبر ١٩٩٥

إزالة أربعين ألف لغم حول عدن من آثار الحرب الأهلية فى اليمن

عدن - ا. ف. ب - قال خبير الغام تابع للامم المتحدة ان الجيش اليمنى تمكن خلال فترة ستة اشهر من تعطيل اكثر من اربعين الف لغم كانت مزروعة حول مدينة عدن وانه لايزال هناك عشرات الآلاف من الالغام تنتظر الكشف عنها وتعطيلها.

وقال الخبير البريطانى بول كيلى لوكالة فرانس برس انه قدم الى عدن قبل ستة اشهر بموجب عقد مع الامم المتحدة تلبية لطلب السلطات اليمنية، حيث تولى الاشراف على فريق عسكرى يمنى يعمل فى ازالة الالغام.

واضاف كيلى انه تم خلال هذه الفترة اكتشاف ٥٢ حقلا للألغام المضادة للافراد والآليات وجرى تعطيل اكثر من اربعين الف لغم، اى ما نسبته ٤٠٪ تقريبا من الالغام التى تم تحديدها فى مساحات يبلغ مجموعها قرابة ٢٠٠ كيلومتر مربع حول المدينة وخصوصا عند الحدود مع محافظتى لحج وابين (شرق وشمال عدن على التوالى).

وكان اليمن قد شهد فى الفترة من مايو الى يوليو من العام الماضى حربا اهلية واسعة النطاق بين القوات الحكومية (شمالية) والقوات الاشتراكية (جنوبية) ادت الى مقتل اكثر من اربعة الاف شخص وجرح سبعة الاف اخرين من الجانبين حسب تقديرات غير رسمية.

واوضح كيلى ان الجنود اليمنيين الذين اشاد بجهودهم يستخدمون اجهزة كشف قديمة وان وزارة الدفاع اليمنية تسعى للحصول على اجهزة حديثة لمواصلة هذا المشروع الذى يتوقع ان ينتهى العمل فيه فى ابريل ١٩٩٦.

وقال ان بين الصعوبات الاخرى حرارة الجو الخانقة فى الصحراء المحيطة بعدن وتحرك التلال الرملية التى تطمر احيانا الحقول التى جرى الكشف عليها مما يتطلب جهدا اضافيا لاعادة تحديد مواقع الالغام.



خلال مكالمة بين خادم الحرمين وصالح

الرياض وصنعاء تؤكدان أهمية تطبيق مذكرة التفاهم

جدة ـ كونا: اكدت القيادتان السعودية واليمنية حرص بلديهما على تطبيق بنود مذكرة التفاهم الموقعة بينهما في شهر فبراير الماضي الرامية الى انهاء خلافات الحدود وتطوير علاقات التعاون في المجالات المختلفة.

جاء ذلك التاكيد خلال اتصال هاتفي تلقاه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح أمس الاول. وقالت وكالة الانباء السعودية ان الزعيمين اكدا ايضا ان اجتماعات اللجان المشتركة المنبثقة عن المذكرة «تسير بشكل اكثر من مرض وان كل الامور آخذة وجهتها الصحيحة بين البلدين لمصلحة الشعبين الشقيقين».

يذكر انه تم في اعقاب التوصل لمذكرة التفاهم بين البلدين وتوقيعها في شهر فبراير الماضي تشكيل عدد من اللجان تكون مهمتها مجتمعة انهاء خلافات الحدود وترسيم الحدود البرية والبحرية التي لم يسبق ترسيمها اضافة الى تحديد علامات الحدود السابق ترسيمها وفقا لمعاهدة الطائف.

اليمن: اعتقال العشرات من «الجهاد»

القطرية ـ الشارقة:

تمكنت سلطات الامن اليمنية من اعتقال عدد كبير من اعضاء تنظيم الجهاد بعد اكتشاف نشاطات تخريبية .. خططوا للقيام بها. هذا ما ذكرته الانباء الصحافية التي اوضحت ان عدد المعتقلين يقدر بالعشرات وان وزارة الداخلية اليمنية قد سلمتهم الى جهاز الامن السياسي كي يستكمل تحقيقاته معهم. الا أنها لم توضح ان كانت هذه النشاطات تستهدف امن اليمن او امن دول اخرى. وأشارت الانباء الصحافية الى ان المعتقلين ينتمون لجنسيات عربية متعددة اضافة الى عناصر يمنية معظمهم شاركوا فى القتال فى افغانستان. وعلى صعيد آخر قال خبير الغام تابع للامم المتحدة امس ان الجيش اليمني تمكن خلال فترة ستة اشهر من تعطيل اكثر من اربعين الف لغم كانت مزروعة حول مدينة عدن وانه لايزال هناك عشرات الالاف من الالغام تنتظر الكشف عنها وتعطيلها. وأضاف الخبير البريطاني بول كيلي انه قدم الى عدن قبل ستة اشهر بموجب عقد مع الامم المتحدة تلبية لطلب السلطات اليمنية حيث تولى الاشراف على فريق عسكري يمني يعمل فى ازالة الالغام واشار الى انه تم خلال هذه الفترة اكتشاف ٥٢ حقلاً للألغام المضادة للافراد والآليات وجرى تعطيل ما نسبته اربعين فى المائة تقريباً منها.

علي صالح يبدي ارتياحاً الى عمل اللجان اليمنية - السعودية

☐ صنعاء -
من اقبال علي عبدالله:

■ عبر الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح عن ارتياحه البالغ لنتائج اجتماعات اللجان اليمنية - السعودية التي شكلت طبقاً لمذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين اواخر رمضان الماضي في مكة المكرمة.

واجرى الرئيس صالح مساء اول من امس اتصالاً هاتفياً مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، عرض خلاله العلاقات الثنائية والمستجدات على الساحة العربية والاسلامية والدولية.

وذكرت مصادر ان الرئيس صالح عبر للملك فهد عن «ارتياحه البالغ لنتائج اجتماعات اللجان المشتركة التي تسير بشكل مرض وايجابي».

التتمة في الصفحة (٦)

وقالت ان الزعيمين اكدا في مكالمتهما الهاتفية «حرصهما على المزيد من الدفع باعمال تلك اللجان وصولاً الى حل مشكلة الحدود بين البلدين ولما فيه خير ومصلحة الشعبين الشقيقين الجارين».

من جهة اخرى، وصف وزير الخارجية اليمني الدكتور عبدالكريم الارياني اللقاء الذي ضمه ووزير الخارجية الاردني عبدالكريم الكباريتي ووزير الخارجية التونسي الحبيب بن يحيى، بانه «ايجابي وستنعكس آثاره قريباً في العلاقات بين الدول الثلاث». وقال في تصريح الى «الحياة» ان اللقاء تناول البحث في مجمل التطورات العربية والاقليمية. واوضح انه خلال زيارته الخاصة لاوروبا التقى عدداً من المسؤولين هناك «اكدوا دعمهم وتاييدهم لسياسة الاصلاح في اليمن». وقال الارياني ان: «العديد من الدول الاوروبية وعدت بتقديم مساعدات مالية لليمن».

على صعيد اخر اكدت لجنة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية التي يراسها السيد عبدالله أحمد غانم وزير الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب (البرلمان) «ضرورة الالتزام بالنصوص الدستورية والقانونية المنظمة للنشاط السياسي الحزبي في البلاد وذلك بهدف ترسيخ الخيار الديموقراطي القائم على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع». واصدرت اللجنة بياناً عقب اجتماعاتها التي استمرت ثلاثة ايام بعد صدور القرار الرئاسي باللائحة التنفيذية لقانون الاحزاب والتنظيمات السياسية الاسبوع الماضي.

واضافت اللجنة في بيانها الذي تسلمت «الحياة» نسخة منه اول من امس «ان هناك جوانب مهمة يجب الاخذ بها قبل تسجيل اي حزب او تنظيم سياسي في البلاد، وهي عدم تطابق برنامج الحزب او التنظيم السياسي مع برامج الاحزاب والتنظيمات السياسية الاخرى وذلك في ما يتعلق بالسياسات التي يعتمد عليها في تحقيق اهدافه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الى جانب عدم قيامه على اساس مناطقي او طائفي او فئوي او مهني او التمييز بين المواطنين بسبب الجنس او الاصل او اللون وكذلك عدم قيامه على اساس مناهض للدين الاسلامي او اساس تكفير الاحزاب او التنظيمات السياسية الاخرى او المجتمع او افراده او الادعاء بالتفرد بتمثيل الدين او الوطنية او القومية او الثورة».

وحظرت مبادئ تسجيل الاحزاب وشروطه «اقامة تشكيلات عسكرية وشبهها او المساعدة في اقامتها، واستخدام العنف بكل اشكاله او التهديد به والتحريض عليه، وتضمين برامج الحزب ونشراته ومطبوعاته ما يحرض على العنف واقامة تشكيلات عسكرية او شبه عسكرية علنية او سرية، وان لا يكون الحزب تابعاً لاي حزب او تنظيم سياسي خارجي او لدولة اجنبية غير انه يحق له اقامة علاقات ثنائية متكافئة مع اي حزب او تنظيم سياسي غير يمني وبما لا يتعارض مع المصلحة الوطنية العليا للبلاد ونصوص الدستور والقوانين النافذة».



المصدر : عكاظ السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٥/٩/٥

وكيل وزارة الداخلية اليمني مشيدا بالعلاقات السعودية اليمنية لـ«عكاظ»:

لجان ترسيم الحدود قطعت اشواطا كبيرة وستنهي اعمالها قريبا

خالد سعيد باحكم ـ المدينة المنورة :

اكد السيد صالح حسن وكيل وزارة الداخلية بالجمهورية اليمنية على اهمية الدور الكبير الذي تقوم به حكومة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في دعم ومساندة كافة القضايا العربية والاسلامية وقال معاليه في تصريحات خص بها عكاظ ان السياسة السعودية الحكيمة لعبت دورا مميزا وهاما في حل ودعم كافة القضايا ونوه معاليه بالعلاقات السعودية اليمنية مؤكدا ان العلاقات بين البلدين هي علاقة قوية وتربط الشعبين روابط المحبة والاخاء مشيرا ان زيارة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية مؤخرا للمملكة فتحت صفحة جديدة في العلاقات اليمنية السعودية واعادتها الى سابق عهدها مؤكدا ان العلاقات بين البلدين تشهد تحسنا وتطورا في كافة المجالات الى الافضل والاحسن لاننا نؤمن بالدور الرائد والكبير الذي تلعبه المملكة العربية السعودية على الساحة العربية والدولية.

وحول سير اعمال اللجان الخاصة بترسيم الحدود وماذا تحقق حتى الآن قال معاليه ان اللجان تعمل بصورة مستمرة وجيدة وقد قطعت اشواطا كبيرة وهي تسير بمواعيد محددة واستطيع ان اقول ان النتائج حتى الآن طيبة وستنهي هذه اللجان اعمالها قريبا وحول جهود الجمهورية اليمنية في مكافحة المخدرات والمدى الذي وصل اليه التعاون اليمني السعودي في هذا المجال قال معاليه

لاشك ان ظاهرة المخدرات ظاهرة تشكل خطورة كبيرة على الدول العربية والاسلامية فاعداء الاسلام يريدون تدمير شباب الامة بهذا الوباء الفتاك ومن هنا فان الجمهورية اليمنية تبذل جهودا كبيرة للحد من هذه الظاهرة وقد تحققت نتائج طيبة حتى الآن ولازالت تبذل الاجهزة الامنية جهودا كبيرة في القضاء على هذه الظاهرة اضف الى ذلك ان الاجهزة الاعلامية تقوم بدورها الفعال في التعريف باخطار المخدرات وحماية الشباب من هذه الآفة المدمرة وعلى الدول العربية والاسلامية الوقوف بصلابة امام هذا الوباء الفتاك من خلال استراتيجية امنية موحدة تعزز وتنمي قدرات الاجهزة الامنية لمكافحة هذا الوباء اما التعاون السعودي اليمني في هذا المجال فهناك مشروع بروتكول للتعاون الامني بين الجمهورية اليمنية والمملكة وهذا المشروع قد تم احياؤه اثناء زيارة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية ولقائه بخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وقد تمت مناقشة هذا البروتكول الامني بين صاحب السمو الملكي الامير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية ووزير الداخلية بالجمهورية اليمنية وتدرس لجان هذا البروتكول ونامل ان يرى هذا المشروع النور قريبا.



صالح حسن



وزراء خارجية الأردن وتونس واليمن يبحثون التطورات العربية

عمان ـ كونا ـ التقى وزراء خارجية الاردن واليمن وتونس في مطار عمان الدولي الليلة قبل الماضية حيث جرى بحث اخر التطورات على الساحة العربية. وتم هذا اللقاء اثناء وداع وزير الخارجية التونسي الحبيب بن يحيى في ختام زيارته للاردن ووصول نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية اليمني عبدالكريم الارياني الى المطار في طريق عودته الى بلاده بعد زيارة خاصة لاوروبا. واستعرض الوزيران مع نظيرهما الاردني عبدالكريم الكباريتي فترة من الوقت تطورات الاوضاع الحالية على الساحة العربية.

وقال الارياني في تصريح للتلفزيون الاردني بثه في وقت لاحق من الليلة قبل الماضية ان الاجتماع تناول الاحداث الهامة التي تجري على الساحتين العربية والاقليمية معربا عن امله ان يكون لهذا اللقاء اثاره الايجابية والطيبة في العلاقات القائمة بين البلدان الثلاثة.



العقيد حسين محمد عرب أكد انخفاض نسبة الجريمة المنظمة

وزير الداخلية اليمني لـ"الحياة": أمن اليمن مستقر والمعارضة من الخارج ضد نظام البلاد الدستوري

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ اكد وزير الداخلية اليمني العقيد حسين محمد عرب ان الوضع الأمني في اليمن مستقر وان نسبة الجريمة المنظمة في انخفاض كبير، خصوصاً الجريمة السياسية التي قال انها ملغاة من قاموس الأجهزة الأمنية وتتعامل معها كاي جريمة يطالها القانون وتبرهنها الأدلة.

وأوضح في حديث شامل الى «الحياة» ان اليمن تسعى لإبرام اتفاقات امنية ثنائية مع دول الجوار وفي طليعتها المملكة العربية السعودية بما يحقق التعاون الأمني المشترك. مشيراً الى وجود عناصر غير يمنية احتجزتها السلطات بتهم التطرف والانتماء الى منظمات ارهابية سياسية بالاضافة الى احتجاز اربع سفن صيد في المياه الاقليمية لليمن ثلاث منها مصرية والرابعة سعودية وطاقمها مصري.

وأكد وزير الداخلية اليمني في حديثه ان المعارضة خارج اليمن خارجة عن القانون وان الخلافات والنزاعات القبلية ظاهرة اجتماعية ويتم الحد منها تدريجاً.

وفي ما ياتي نص المقابلة:

● هل لنا من خلالكم ان نعرف الحال الامنية التي تعيشها اليمن منذ نهاية الحرب الأخيرة حتى الآن؟

- الاجهزة الامنية في اليمن مثلها مثل بقية المؤسسات تعرضت لخسائر كبيرة واختلالات عديدة خلال سنوات المرحلة الانتقالية لما بعد تحقيق الوحدة في ايار (مايو) ١٩٩٠. وفي فترة الحرب التي اشعلها الانفصاليون، وخصوصاً في المحافظات الجنوبية والشرقية للبلاد، والتي كانت خسائرها شبه كاملة من خلال محاولة الحزب الاشتراكي القضاء على اجهزة الامن وفساد رجل الشرطة ونحن نعمل جاهدين لاستئصال هذا الخراب الذي تعمق بدرجة كبيرة ويحتاج الى عمل مكثف، واستطيع القول ان الحال الامنية في جميع المحافظات اليمنية تشهد استقراراً واسعاً وانخفضت نسبة الجريمة واصبحت قليلة جداً بالنسبة الى عدد السكان والطبيعة الجغرافية للبلاد.

ان ما يهمنا نحن في الاجهزة الامنية هو ان تضطلع هذه الاجهزة الحيوية بدورها وان تتكيف مع النهج الديموقراطي في البلاد، خصوصاً وان رجل الأمن في ما كان يسمى الشطر الجنوبي لليمن قبل الوحدة كان يفعل ما يريد لا يحتكم في معاملة الناس لا للقانون ولا للدستور لأن حكم (الحزب) الاشتراكي كان شمولياً... ونحن نعمل على انهاء اية مظاهر مشابهة للماضي بحيث ترسخ لدى الاجهزة الامنية (قناعة) بانها اداة ضبط تحتكم الى الدستور والقوانين النافذة.

● هل يمكن القول ان اليمن من الدول التي تعاني الجريمة المنظمة سواء كانت سياسية او غيرها؟

- هناك نوعان من الجريمة المنظمة، الأول جريمة منظمة سياسية... وهذه الجريمة اغلقنا عليها الابواب تقريباً، خصوصاً وان الوزارة لا تتابع اي شخص نتيجة خلافات سياسية لأنه لا يوجد قانون للمكايدة السياسية. نحن نتعامل مع الجريمة المشهودة بالادلة والقانون.

النوع الآخر من الجريمة المنظمة هو الذي يرتبط بمصالح معينة. نحن لن نسمح ابداً لاي شخص مهما كانت اهميته ان يرتكب جريمة وان يخل بالامن والاستقرار لانه سياسي او بصفته السياسية وهذا ما قررناه فعلاً.

● شهدت اليمن عمليات اختطاف ضد ديبلوماسيين واجانب وسياح.. كيف تفسرونها... وما هي وسائل مكافحتها حالياً؟

- حالات الاختطاف التي وقعت منها حالات عدة اثناء الأزمة السياسية قبل الحرب الأخيرة كان يغذيها الحزب الاشتراكي ويقف وراءها، ومنها اختطاف ديبلوماسيين وسياح واجانب يعملون في شركات استثمارية و(اختطاف) سيارات. ولان الحزب الاشتراكي كان وراءها في السابق اختفت الآن هذه الظاهرة.

والاشتراكي آنذاك كان يريد ان يوهم الراي العام الخارجي بان اليمن بلد غير مستقر لخلق صورة مشوهة عن البلاد وعن المواطن اليمني وادخال البلاد في خلافات مع دول شقيقة وصديقة وخابت مساعيهم في النهاية.

● سمعت عن احتجاز عناصر غير يمنية لدى أجهزتكم الأمنية تم القبض عليها بتهم الارهاب السياسي والتطرف الديني. ما هي الحقيقة، وهل سلمتم عناصر مصرية للأجهزة الأمنية في مصر؟

- أود ان اذكر بشيء سبق وتحدثت عنه. نحن في اليمن لن نسمح لأي كان ان يمس امن الوطن والمواطن. هناك عناصر كانت تحاول ان تمارس الارهاب السياسي في اليمن واتخذت الاجهزة الامنية اليمنية اجراءاتها وضبطت عدداً من

> **"المعارضة في خارج البلاد نعتبرها مخالفة للنهج الديموقراطي في الداخل الذي يتيح الفرصة الكاملة للمعارضة."**

تلك العناصر من جنسيات مختلفة غير يمنية ونحن سنكون اشداء مع من يتطاول على امن البلاد واستقراره او يحاول المساس بهما.

وبالنسبة الى الجانب الآخر من السؤال، وزارة الداخلية اليمنية لم تسلم اي عناصر ارهابية متطرفة الى السلطات المصرية لانه لا يوجد بين البلدين اتفاق امني. هناك أشخاص رهن التحقيق والمسالة لا تحتاج الى كل هذه المبالغة. نحن نحتجز عناصر متطرفة اسلامية واخرى من منظمات ارهابية سياسية محترفة في الأعمال الارهابية... والاجراءات حيالها مستمرة.

● هناك من يقول بأن في اليمن معسكرات لمتطرفين «اسلاميين». ما ردكم على هذه المسالة؟

- هذه ادعاءات باطلة ولا اساس لها من الصحة والمعروف ان الانفصاليين في الحزب الاشتراكي وقت تحالف معهم حاولوا مراراً اثناء الازمة السياسية والحرب وبعد ذلك الاساءة الى اليمن والى الشعب اليمني وتشويه صورته امام العالم. ومن اعمالهم الخيانية مثل هزة التخرصات التي للاسف روجت لها وسائل اعلام «ظالمة» في الخارج. نحن نتحدى من يقول مثل هذا الكلام واليمن لا تقبل بالارهاب ايا كان وتدينه وتحاربه والذي يدعي ان لديه معلومات من هذا القبيل نحن نقول له ان ياتي الينا ويحدد لنا هذه المعسكرات واين توجد. اليمن بلد ديموقراطي حريص على امن الاخرين مثل حرصه على امنه واستقراره.

● هناك اجراءات اتخذت ضد أبناء جنسيات مختلفة يقيمون في اليمن، ما هي الاسباب وما هي هذه الاجراءات؟

- وزارة الداخلية اليمنية تحتجز ما يزيد عن ٢٠٠٠ شخص يحملون جنسيات مختلفة بسبب وجودهم في البلاد والدخول اليها بطريقة غير قانونية واستغلوا فترة المكايدات السياسية وحماية بعض العناصر من هؤلاء من قبل القوى الانفصالية والمتنفذة في السلطة في السابق ومارسوا اعمالاً مخلة بالأمن ومنهم عصابات سرقة وعصابات ترويج المخدرات وعصابات للتهريب وغيرها من الممارسات المخلة بالامن. وتواصل السلطات المختصة التحقيق مع المحتجزين علماً ان هذا العدد وهذه الاجراءات لا تمس اللاجئين الصوماليين في اليمن وعددهم ١٠ الاف لاجئ لأن هؤلاء وجودهم في مخيمات في محافظة ابين وجود قانوني ويحملون بطاقات خاصة وهم في حماية الحكومة اليمنية وتشرف عليهم منظمة الغوث الدولية التابعة للأمم المتحدة.

وزارة الداخلية اليمنية اعلنت مراراً عن مهلة أسبوعين الى ثلاثة اسابيع للموجودين في اليمن من جنسيات مختلفة للتسجيل لدى الاجهزة المختلفة وتقديم المعلومات الكافية عن كيفية دخولهم البلاد وما يمارسون من اعمال. غير هذا لن نتعامل مع هذه العناصر الا وفقاً للقانون ونظام البلد.

● ما هو موقف وزارة الداخلية اليمنية من الحروب والنزاعات القبلية المسلحة الموجودة حتى اليوم؟

- ان التركيبة الاجتماعية في اليمن تؤدي الى حدوث مشكلات قبلية وحوادث اطلاق نار وهي مشكلات قديمة جديدة ولكنها ليست كما يهولها البعض بوصفها حروباً بين القبائل. انها خلافات ومشكلات قبلية يحدث فيها تبادل اطلاق نار، ونادراً ما يسفر ذلك عن خسائر في الارواح. اقول نادراً ما يحدث ذلك لان اسبابها ليست سياسية. اسبابها غالباً الثار وخلافات على الاراضي ونزاعات شخصية موروثة.

نحن لا نقبل بها بالطبع ونعمل على حسمها والتدخل السريع لضبط الفرقاء ولدينا النية للبحث في انهاء الثارات القبلية في البلاد وحل مشكلات المنازعات بين الأشخاص والجماعات بحيث يعم الأمن جميع ارجاء البلاد.

● طلبت الحكومة اليمنية من الشرطة الدولية (انتربول) تسليم أربعة من عناصر الحزب الاشتراكي في الخارج. ماذا تم في هذا الشان.. وهل لديكم نية المطالبة بعناصر جديدة؟

- وفقاً للاعراف والقوانين الدولية طلبت وزارة الداخلية اليمنية قبل شهور عدة من الانتربول متابعة وتسليم اربعة من عناصر الانفصال من قيادات الحزب الاشتراكي والمتحالفين معها بتهم عديدة بعد استكمال ملفات التحقيق في الاجهزة القضائية المختصة. ولا يزال لدينا ملفات استكملت لعناصر اخرى من قائمة الـ ١٦. ونحن تركنا للانتربول انجاز مهماته ولن ننتظر طويلاً اذ سوف نقدم ملفات جميع عناصر القائمة المعروفة بالـ ١٦ الى المحاكمة خلال الأسابيع القليلة المقبلة وهذه المحاكمة سيكون من نتائجها الكشف عن عناصر أخرى مشاركة في جريمة الخيانة العظمى وباعمال ضد أمن البلاد ووحدتها، خصوصاً تلك التي لم تستفد حتى الآن من قرار العفو العام من خارج قائمة الـ ١٦.

● ما هو موقف الاجهزة الامنية اليمنية من عناصر المعارضة الموجودة خارج البلاد؟

- المعارضة في خارج البلاد نعتبرها مخالفة للنهج الديموقراطي في الداخل الذي يتيح الفرصة الكاملة للمعارضة. ونظامنا السياسي بموجب الدستور اساسه التعددية الحزبية والسياسية الموجودة فعلاً على الساحة الوطنية، وهذا يعني ان المعارضة من الخارج، أياً كانت، هي ضد البلاد ونظامها الدستوري بل وخيانة وطنية يطالها القانون وهذا ما ينطبق على المعارضة في الخارج وعلى راسها ما يدعى بـ «موج» لأن من يريد ان يفرض نفسه من الخارج فهو عميل وخائن. الحزب الاشتراكي موجود في المعارضة وهو الذي تامر على البلاد وعمل على اجهاض الوحدة ودمار الوطن وكان يجب ان لا يسمح لهذا الحزب بالوجود السياسي مرة أخرى لان قيادته الانفصالية تامرت علناً وقيادته الموجودة الآن لم تكلف نفسها حتى ادانة الانفصال (واعلان) الايمان بوحدة الوطن. ومع ذلك يمارس الحزب نشاطه السياسي



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

بكل حرية في المعارضة.

● ذكرتم في غير مناسبة،أن السلطات اليمنية احتجزت أربع سفن صيد،في المياه الاقليمية تنتمي الى دول مجاورة هل بالامكان توضيح هذه المسألة؟

– نعم. اربع سفن صيد تم احتجازها اخيراً وهي تمارس الصيد في المياه الاقليمية لليمن بطريقة غير مشروعة. وطواقمها رهن التحقيق، منها ثلاث سفن مصرية وسفينة واحدة طاقمها مصري لكن الاجهزة الامنية في المملكة العربية السعودية الشقيقة ابلغتنا بانها تابعة لاحدى شركات الصيد السعودية.

● هل توصلت اليمن الى اتفاقات امنية ثنائية مع دول الجوار... ما هي خلفيات هذا الموضوع؟

– نحن لدينا مشاريع واتفاقات امنية ثنائية مع كثير من الدول. قدمنا مقترحات بهذا الشان لاشقائنا في مصر والسعودية ولا زلنا نبحث في هذه المسالة. نحن في اليمن يهمنا امن كل الدول، وخصوصاً المجاورة لان امن اليمن يرتبط بامن هذه الدول والعكس (صحيح).

وبعد الزيارة الناجحة التي قام بها الاخ الرئيس علي عبدالله صالح الى السعودية فتحت افاق التعاون الثنائي المشترك في مختلف الميادين ومنها الجانب الامني، ونحن على اتصال مستمر مع اشقائنا في المملكة لحل اي مشكلات امنية تهم البلدين الجارين الشقيقين.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

«الشعبي» اليمني: لا خلافات مع «الاصلاح»

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ ابدى مصدر قيادي رفيع المستوى في المؤتمر الشعبي العام، الحزب الرئيسي الحاكم في اليمن، استغرابه مما ذكرته «الحياة» في عددها الصادر يوم الجمعة الماضي عن وساطة سياسية يمنية من اجل ما وصفه مراسلها في عدن لـ «حل الخلافات بين حزبي الائتلاف الحاكم - المؤتمر الشعبي العام - والتجمع اليمني للاصلاح».

واوضح المصدر في تصريح ادلى به الى «الحياة» امس ان قيادة المؤتمر الشعبي لم تسمع بمثل هذه الوساطة ولم تتلق اي رسالة من اي جهة تتعرض الى هذه المسألة، ومن غير المعقول ان تتم وساطة لحل خلافات غير موجودة ولا اساس لها اصلاً.

وقال المصدر ان الخلافات المزعومة بين طرفي الائتلاف الحاكم في اليمن يسر بها من وصفهم بـ «الحاقدين» على مسيرة الاستقرار والتطور التي تشهد اليمن بشائرها في الوقت الراهن وتنشرها العديد من الوسائل الاعلامية في الداخل وفي الخارج. واكد ان لا وجود للخلافات بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح وان العلاقة بينهما اقوى واعمق من «تلك التخرصات والتسريبات الكاذبة». واكد «ان العلاقة بين المؤتمر والاصلاح يسودها التفاهم والتعاون ويربطها ايمانهما المشترك بالثوابت الوطنية والايمان بمسيرة الديموقراطية والتنمية والوحدة اليمنية».



نفت تسليم مصر أي إرهابيين

اليمن: لا يوجد معسكرات للمتطرفين على أراضينا

■ دبي - ا ف ب . اكد وزير الداخلية اليمني العقيد حسين عرب ان بلاده ام تسلم اي متطرفين اسلاميين الى مصر بسبب عدم وجود اتفاق بين البلدين، ونفى ان يكون هناك وجود لمعسكرات تابعة لهؤلاء المتطرفين في اليمن.

وقال عرب في مقابلة مع صحيفة «الحياة» السعودية الصادرة في لندن «اننا نحتجز عناصر متطرفة اسلامية واخرى من منظمات ارهابية سياسية محترفة لكننا لم نسلم اي عناصر ارهابية الى السلطات المصرية لانه لا يوجد بين البلدين اتفاق امني».

وكانت مصر واليمن اعلنا في يونيو الماضي بمناسبة زيارة الرئيس علي عبد الله صالح الى القاهرة اتفاقهما المبدئي على ابرام اتفاق امني بين البلدين لم يحدد موعد توقيعه.

واعتبر الوزير اليمني ان «هذه ادعاءات باطلة ولا اساس لها من الصحة. ونحن نتحدى من يقول مثل هذا الكلام ان ياتي ويحدد اماكن هذه المعسكرات، مشيرا الى ان بلاده «لا تقبل بالارهاب ايا كان شكله وتحاربه وتدينه».

من جهة اخرى اشار عرب الى ان السلطات اليمنية «تحتجز ما يزيد عن الفي شخص من جنسيات مختلفة بسبب اقامتهم غير الشرعية في البلاد والدخول اليها بطريقة غير شرعية». واكد ان «اجراءات اتخذت لوقف الاعمال المخلة بالامن والسرقات وترويج المخدرات والتهريب التي يقوم بها هؤلاء الذين استفادوا في فترة سابقة من حماية عناصر انفصالية متنفذة».

واوضح وزير الداخلية ان هؤلاء «لا علاقة لهم باللاجئين الصوماليين الذين يبلغ عددهم عشرة الاف لاجئ والموجودين في مخيمات في محافظة ابين ويحملون بطاقات خاصة ويقيمون في حماية الحكومة اليمنية باشراف الأمم المتحدة».



المصدر : الأهرام
القاهرة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

شركة مصرية ـ يمنية للمقاولات والإسكان والطرق

كتب ـ عبدالفتاح ابراهيم:

وقع المهندس صلاح حسب الله وزير الاسكان والمرافق ونظيره اليمنى المهندس على حميد شرف ثلاث اتفاقيات حول التعاون الفنى وتدريب المهندسين اليمنيين فى مصر فى مجالات التخطيط العمرانى وتحسين المدن وتحديد المرافق للمجتمعات السكنية واختبارات مواد البناء والاعمال المساحية باستخدام الاجهزة الحديثة وصرح الوزير اليمنى بانه يجرى التفاوض مع شركات المقاولات فى القطاع الخاص وقطاع الاعمال حول انشاء شركة متخصصة فى مجالات المقاولات والاسكان والطرق وسيتم استكمالها خلال تبادل الزيارات للقيادات الفنية بين الشركات المصرية واليمنية وطالب بضرورة دخول الشركات المصرية فى مجال البناء والتشييد والاسكان والطرق فى المناقصات التى تطرحها اليمن من خلال خطة التنمية التى تبلغ تكاليفها نحو عشرة مليارات ليرة يمنية و٥٠٠ مليون دولار قيمة المساعدات والقروض من الدول الصديقة فى تمويل الخطة، وقال ان اليمن تستطيع ان تستفيد من خبرات مصر فى كافة المجالات، وصرح المهندس حسب الله ان الهدف من زيارات التبادل الفنى والتدريب بين الدول العربية هوالنهوض بالتدريب العملى للمهندسين والفنيين على مستوى الوطن العربى ودعم الشركات العربية والمصرية لزيادة حجم الاعمال بها وتوفير فرص عمل للشباب. وأكد انه لايوجد شركة فى العالم للمقاولات لديها معهد لتدريب المهندسين والفنيين مثل شركة «المقاولون» التى تم توقيع عقد معها امس لتدريب المهندسين اليمنيين.

صلاح حسب الله



المصـدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

صنعاء: الاشتراكي «مرتاح» الى اللقاء الأخير مع علي صالح

□ صنعاء –
من اقبال علي عبدالله:

■ اعربت قيادة الحزب الاشتراكي اليمني التي يتزعمها السيد علي صالح عباد (مقبل) عن «ارتياحها» الى اللقاء الذي عقدته مع الرئيس علي عبدالله صالح الاسبوع الماضي.

وقالت في بيان صدر عن المكتب السياسي للحزب وتسلمت «الحياة» امس نسخة منه ان «المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني يقدر تقديراً عالياً اللقاء الذي جرى بينه وبين رئيس الجمهورية الفريق علي عبدالله صالح، ويرى ان الصراحة التي اتسم بها تشكل مظهراً ايجابياً في العمل السياسي، ومن خلال الصراحة نستطيع ان نصل الى نتائج حقيقية واتفاقات بناءة تجد طريقها الى التطبيق العملي».

وجاء البيان عقب الاجتماع الاستثنائي الذي عقده المكتب السياسي للاشتراكي اول من امس لدرس نتائج اللقاء بالرئيس صالح».

ونفت قيادة الاشتراكي في بيانها «ما تردد من انباء عن ان اللقاء كان عاصفاً».

استثمارات

وفي عدن ذكرت مصادر مسؤولة ان «عدداً من الشركات السياحية في المملكة العربية السعودية والكويت ارسلت اخيراً وفوداً لاستطلاع ودراسة امكانية المشاركة في مشروعات سياحية في عدن».

واضافت ان «سبع منشآت سياحية ستطرح قريباً للخصخصة منها فنادق رئيسية واستراحات تقع على البحر».

واشارت الى ان «لدى هيئة السياحة في عدن مخططاً جديداً للاقليم السياحي في المدينة وقد تم الانتهاء من الناحية الفنية من اعداد الخارطة الجغرافية وتحديد المواقع السياحية لهذا الاقليم وستنفذ المخطط احدى الشركات الايطالية بتمويل من السوق الاوروبية».



المصدر : السياسة الكويتية
التاريخ : ١٩٩٥/٩/٦

إبعاد الفرقة الأولى المدرعة عن صنعاء

قيادي في «الإصلاح» يستبعد انفراط الائتلاف الحاكم في اليمن

صنعاء - «السياسة»:

■ استبعد مصدر قيادي في «التجمع اليمني للإصلاح» أن ينسحب حزبه من الحكومة الائتلافية التي تضمه مع المؤتمر الشعبي العام.

وقال المصدر في تصريح إلى «السياسة» إن عدم انسحاب التجمع من الائتلاف الحكومي يأتي استجابة للضغوط القوية التي يمارسها التيار القبلي داخل التجمع بزعامة الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر لثني التجمع عن قراره الانسحاب من الحكومة مشيراً الى ان الضجة التي اثارها التيار العقائدي في «التجمع» عندما طالب بالخروج من الحكومة حققت اهدافها في توضيح المضايقات التي يمارسها «المؤتمر الشعبي العام» ضد وزراء ومسؤولي «الاصلاح» وابرزت العراقيل التي توضع امامهم لمنعهم من انجاز مهماتهم.

واعتبر المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه اعتكاف قائد الفرقة الأولى المدرعة العقيد علي محسن الأحمر في منزله في صنعاء صدى للخلاف بين حزبي الائتلاف الحاكم وقال ان هذا الاعتكاف جاء احتجاجاً على قرار الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بنقل الفرقة وما يتبعها من قوات في العاصمة الى منطقة عمران التي تقع على بعد ٦٠ كيلو متراً الى الشمال من صنعاء واحلال قوات من الحرس الجمهوري الذي يقوده العقيد علي صالح الاحمر بدلاً عنها «وهو اخ غير شقيق للرئيس صالح، عاد قبل بضعة ايام بعد غياب طويل في الخارج».

واكد المصدر ان بعض وحدات الفرقة الأولى نقلت فعلاً، في ما لم تستكمل عملية النقل تفادياً لردود الفعل التي قد تصدر عن قائدها المعتكف.

يذكر ان العقيد علي محسن الأحمر يعتبر الرجل القوي في الجيش اليمني وله نفوذ واسع في مؤسسات الدولة وتربطه علاقات قوية مع الجماعات الاسلامية في اليمن.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

اتهمت الشرطة في عدن بممارسة "عنصرية مقيتة"

المعارضة اليمنية تطالب بوقف إبعاد الصوماليين

■ عدن – أف ب – دعت المعارضة اليمنية سلطات صنعاء الى وقف عمليات إبعاد اللاجئين الصوماليين واتهمت قوات الشرطة في عدن بممارسة «عنصرية مقيتة» خلال اعتقال المئات من الصوماليين.

وفي بيان نشرته صحف عدن امس الاربعاء استنكر مجلس التنسيق الاعلى للمعارضة اليمنية الذي يضم ثمانية احزاب بينها الحزب الاشتراكي اليمني «المعاملة المهينة التي عاملت بها قوات الامن اخواننا الصوماليين الذين تعرضوا للملاحقة في الشوارع والضرب قبل ترحيلهم الى بلادهم على متن سفن شراعية وبينهم عدد من الاطفال والنساء الحوامل». واضاف البيان ان «هذه المعاملة غير الانسانية التي لقيها الصوماليون تدعو الى الاسف لأنها المرة الاولى التي يشهد فيها تاريخ اليمن ممارسة عنصرية مقيتة في حق هؤلاء الذين عشنا في بلادهم إبان حكم الائمة والسلاطين وقاسمونا عيشهم».

واكد ان الشرطة في عدن «لم تفرّق بين اليمني من اصل صومالي او اليمني المولود في الصومال والصومالي النازح بحكم الظروف الاستثنائية» في بلاده «وامتهنت كرامة الجميع بما في ذلك اي مواطن ذي بشرة سمراء ولم تربطه بالصوماليين صلة».

وطالب البيان الحكومة اليمنية بـ «الكف فوراً عن ارتكاب هذه الجرائم والتحقيق السريع مع مرتكبيها ومحاكمة من اتخذ مثل هذا القرار» ودعا الشعب اليمني الى «الدفاع عن اشقائه ومقاومة هذا الاسلوب الفج الخارج تماماً عن عادات وتقاليد وقيم شعبنا».

وكانت المفوضية العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة قد احتجت لدى الحكومة اليمنية في ٢٩ آب (اغسطس) الماضي على اعادة ٤١٨ لاجئاً صومالياً الى بلادهم بالقوة. واشارت الى ان نحو نصف هؤلاء مسجل في قوائم اللاجئين لديها.

ويمثل المبعدون قسما من ١٢٠٠ لاجئ صومالي اعتقلوا خلال الاسبوعين الماضيين في عدن.

واضافة الى حوالي ١٢ الف لاجئ صومالي يتلقون مساعدات المفوضية العليا للاجئين هناك حوالي ثمانية الاف اخرين يعيشون في اليمن. واعتبروا جميعهم لاجئين بموجب اتفاق بين المفوضية والحكومة اليمنية التي قررت لاحقاً ابعاد كل الذين لا يحملون بطاقات اعانة.

المدوسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

بعد شهرين من الجدل القضائي والسياسي

اليمن: القضاء يقول ان رسالة ستحسم قضية نائب اشتراكي قتل مواطناً العام الماضي

□ صنعاء - من اقبال علي عبدالله:

■ طرأ أمس تطور جديد على قضية النائب الاشتراكي في مجلس النواب (البرلمان) محمد ناجي سعيد الماثل أمام القضاء بتهمة قتل المواطن علي عبدالله الضالعي يوم ١٤ ايار (مايو) العام الماضي في مدينة الضالع (١٨٠ كلم شمال عدن) تتوقع مصادر قضائية ان يؤدي الى حسم الموضوع بعد شهرين من الجدل القضائي والسياسي.

ففي غضون استعداد المحكمة الابتدائية في الضالع لمواصلة محاكمة المتهم الاشتراكي محمد ناجي في اليومين المقبلين بعد تأجيل استمر اكثر من اسبوعين تقدم أولياء الدم في القضية بطلب الى القضاء والسلطة السياسية العليا في البلاد بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح «بتطبيق شرع الله في القاتل»، اشارة الى النائب محمد ناجي، «وفق ما نصت عليه الشريعة الاسلامية والقوانين النافذة في البلاد منذ الوحدة التي تحققت في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠».

وأشاروا في طلبهم الى «محاولة قيادة الاشتراكي التي ينتمي اليها النائب محمد ناجي لتبرئته تحت دعاوي ومبررات مختلفة من دون نكران ارتكابه جريمة قتل مواطن حاول منعه من الاستمرار في محاربة قوات الوحدة الحكومية اثناء الحرب الأهلية صيف العام الماضي».

وأكدوا ان «أي عملية من قبل أية جهة تهدف الى تمييع طلب الحق في تطبيق شريعة الله (إشارة الى حكم الاعدام) بحق القاتل محمد ناجي سعيد عضو البرلمان المنتخب عن الاشتراكي في مدينة الضالع سوف يثير قضية الثأر التي يتمنى الجميع انهاءها من اليمن إذا وجد القانون وساد العدل الجميع».

وقالت رسالة أولياء الدم (أسرة القتيل) التي اطلعت «الحياة» على نسخة عنها امس ان «المتهم قام في الرابع عشر من ايار العام الماضي، بعد عشرة ايام من اعلان قيادة الاشتراكي الحرب ضد الوحدة، باطلاق النار على المواطن علي عبدالله الضالعي في قرية قرنة مركز جحاف في الضالع، والذي كان قد تقدم الى القاتل طالباً التفاهم لتجنيب المواطنين والمدينة آثار فتنة الحرب التي اشعلها الانفصاليون في قيادة الحزب الاشتراكي بزعامة علي سالم البيض وحيدر ابو بكر العطاس بالتعاون مع زعيم الرابطة عبدالرحمن علي الجفري، إلا ان هذا الطلب السلمي للمجني عليه تمت مقابلته من قبل احد قياديي الاشتراكي وممثله الى البرلمان محمد ناجي سعيد باطلاق النار عليه، ما تسبب في مقتله أمام مجموعة من المواطنين الذين أدلوا بشهاداتهم حول الحادث امام النيابة والقضاء».

وأضافت الرسالة ان «المتهم محمد ناجي قد تذرع بعدم الحضور الى النيابة بالعديد من الأعذار، وحاول حتى استغلال الحصانة التي يتمتع بها من كونه عضواً في مجلس النواب (البرلمان)».

وأوضحت الرسالة انه «عندما تقدم اولياء الدم بشكوى الى الجهات المختصة، واثر التحقيق وفتح ملف للقضية، تم اتخاذ العديد من الاجراءات من بينها الخطابات من النائب العام الى وزير العدل واستطلاع المكتب الفني الذي يتضمن طلباً برفع الحصانة البرلمانية عن القاتل. وبالفعل فقد تمت التوصية برفع الحصانة عن النائب الاشتراكي المرتكب فعل القتل، باعتبار ان القضية ليست كيدية وذلك حتى يتم اتخاذ الاجراءات الشرعية والقانونية المرتبطة بالقضية».

وكشفت الرسالة التي يقول القضاء انها «ستحسم القضية بشكلها النهائي باصدار حكم الاعدام ضد القاتل الذي اعترف أمام المحكمة في أولى جلساتها بارتكابه الجريمة، بان «القاتل بعد فعل جريمته، وبرغم مركزه القيادي في الاشتراكي الذي انتهى بعد الحرب في السابع من تموز (يوليو) العام الماضي، بدأ في عملية الفرار والتخفي من وجه القانون إذ ظل يتنقل سراً من مكان الى آخر واختفى حتى من تحت قبة البرلمان وانقطع عن جلساته الى ان تم القبض عليه في العشرين من آب (اغسطس) المنصرم بناء على توجيهات النائب العام».

وأشارت الى ان «أي صيغة سياسية يسعى اليها بعض الى اخضاع القضية لها هي صيغة كاذبة وغير مقبولة وتهدف الى الالتفاف على العدالة»، مؤكدة «ضرورة تنفيذ شرع الله في هذه القضية الواضحة».

وقالت مصادر في البرلمان الذي يرأسه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر ويضم في عضوية رئاسته زعيم الحزب الاشتراكي السيد علي صالح عباد (مقبل) ان «الدورة المقبلة للبرلمان السبت المقبل، برغم محاولة كتلة الاشتراكي مقاطعتها، ستشهد تقديم طلب فصل النائب محمد ناجي سعيد لاثبات فعله جريمة قتل مواطن».

وبقرار فصل النائب ناجي يكون الاشتراكي قد خسر أكثر من ١٠ مقاعد نيابية في البرلمان منذ خروجه من الائتلاف الحاكم اثر الحرب صيف العام الماضي وهروب قيادته السابقة خارج البلاد.

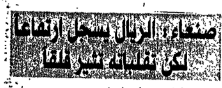
وكان البرلمان الذي انتخب في نيسان (ابريل) ١٩٩٣ اثر انتخابات اشتراعية شهدتها البلاد للمرة الأولى منذ الوحدة في ايار (مايو) ١٩٩٠ قد علق عضوية تسعة من اعضاء الاشتراكي من بينهم رئيس كتلته السابق السيد انيس حسن يحيى الذي ورد اسمه في قائمة الـ ١٦ المطلوبين للعدالة بتهمة «ارتكاب جريمة الخيانة العظمى واعلان الحرب والانفصال ونهب الممتلكات العامة وتدميرها ومحاولة تقسيم الوطن واعلان دولة منفصلة في الجنوب».



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



صنعاء: الريال يسجل ارتفاعاً لكن تقلباته تثير قلقاً

□ صنعاء – من فيصل مكرم:

■ عاد الحديث في الشارع اليمني عن تقلبات سعر العملة الوطنية تجاه الدولار والعملات الأجنبية الأخرى بعدما شهدت الاسابيع القليلة الماضية تحسناً لسعر الريال راوح بين ٢٥ و٣٥ في المئة بالمقارنة مع ما كان عليه مطلع تموز (يوليو) الماضي.

وكانت قيمة العملة الوطنية ارتفعت في وجه الدولار اخيراً. وهبط سعر الدولار من ١١٥ ريالاً في أوائل تموز الى ٧٥ ريالاً امس. لكن الأوساط الاقتصادية اليمنية التي اتصلت بها «الحياة» من لندن ما تزال قلقة من عدم استقرار العملة الوطنية عند سعر معين واستمرارها في التقلب على رغم الميل الواضح الى التحسن.

وساهم هذا التحسن في إنخفاض قيمة الواردات من السلع الغذائية والكماليات بنسب تراوح بين ٣٠ و٤٥ في المئة.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

التطرف في حضرموت «رد على سلوك الاشتراكي»

علي صالح: لا تباين مع الاصلاح ولا اعتقد انه سينسحب من الائتلاف

□ صنعاء - «الحياة»:

■ اعلن الرئيس علي عبدالله صالح في حديث وزع امس ان الائتلاف القائم بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح يسير طبقاً لوثيقة الائتلاف المبرمة بين الحزبين ولا يوجد اي تباين او اختلاف بين المؤتمر والاصلاح وتحالفهما تحالف استراتيجي. واي مخالفة او عمل غير مسؤول من قبل افراد، لا اعتقد انها تمثل وجهة نظر الائتلاف، بل وجهة نظر هؤلاء الافراد، وعلى الائتلاف الحكومي إزالة مثل هذه الشوائب والاعمال ان حدثت من اي فرد في الاصلاح او المؤتمر».

وكان علي صالح يتحدث الى صحيفة «الايام» اليمنية التي سألته هل صحيح انه سيدعو الى انتخابات عامة اذا انسحب الاصلاح من الائتلاف، فاجاب: «كان ذلك رداً على اشاعات اطلقت وكان وراء اطلاقها بعض احزاب المعارضة ولا اعتقد ان هناك فكرة لدى الاصلاح للانسحاب من الائتلاف».

وقيل له ان «هناك دعوة للمصالحة واخرى لمحاكمة رموز الانفصال... كيف يتم التوفيق بين الدعوتين؟ فاجاب: «الحقيقة ان الحديث عن المصالحة يريدها البعض لاضاعة الوقت ليس إلا. فالدولة اخذت على عاتقها قرار العفو العام الذي تعتبره مصالحة في حد ذاته والمفروض ان يستفيد هؤلاء من قرار العفو العام. وبالنسبة الى المحاكمة فهي قائمة الـ ١٦ وسوف يتم احالتهم الى القضاء بعد استكمال ملف الادعاء». وسئل: هل هناك موعد محدد لتقديمهم للمحاكمة؟ فاجاب: «بالامكان معرفة الوقت المحدد لذلك من الاخ النائب العام كون ذلك يقع ضمن اختصاصه». وعن تحسن الوضع الاقتصادي قال: «هناك عوامل كثيرة ادت الى رفع قيمة العملة اليمنية منها تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري الذي بدا تطبيق وتنفيذ المرحلة الاولى منه وادى بدوره الى الاستقرار المعيشي وبالتالي النفسي لدى المواطنين... بالاضافة الى الاجراءات التي اتخذت في المجال المصرفي. والجانب الآخر تحسن العلاقة مع الجيران وخاصة المملكة العربية السعودية وبعض الدول الشقيقة وهذا العامل لا شك انه ساعد كثيراً على خلق مناخ ايجابي».

وقيل للرئيس اليمني ان هناك اعمالاً كثيرة تنسب الى السلفيين في المحافظات الجنوبية مثل رمي القنابل على حفلات الزواج، وهذه الاعمال لا نراها في المحافظات الشمالية كيف تفسرون ذلك؟

فاجاب: «ان وجود مثل هؤلاء السلفيين في محافظات عدن وابين ولحج وشبوة وحضرموت والمهرة هو رد فعل على سلوك الحزب الاشتراكي الذي سحل العلماء وسحل الشخصيات الاجتماعية والثقافية هناك.

هذا رفعل على كل الشعارات المتطرفة الماركسية والاشتراكية والقومية، وهو رد فعل طبيعي لمعاناة محافظاتنا الست من النظام الشمولي الماركسي والشعارات الالحادية التي رفعت طوال ٢٣ عاماً، وعموماً الاجهزة المختصة معنية بمحاسبة اي شخص يخرج على النظام والقانون».

البحرين خلال الفترة الماضية بانه «تخريب من قبل مجموعة مغرر بها».



عن الشروط والمطالب التي طرحها زعماء حزبي «المؤتمر» و«الاصلاح» لاستئناف التعامل مع الحزب الاشتراكي ممثلاً بقيادته الجديدة في الداخل، وبقية الاحزاب في المعارضة التي دارت في فلكه وشكلت علاقة تحالفية معه خلال فترتي الازمة السياسية والحرب.

وتتزامن هذه الاتصالات مع استعداد الحكومة لحسم خياراتها بشان اصلاحات سياسية وتعيينات جديدة خلال الاسابيع المقبلة. وقد تكون لهذه الخيارات انعكاسات على مستقبل العلاقة بين حزبي الائتلاف الحاكم. لكن استمرار الاشتراكي ومن معه في المعارضة على الاداء نفسه حال دون بلورة صيغة تعاون، خصوصاً ان زعماء هذه الاحزاب شددوا في المؤتمر الصحافي الذي عقدوه يوم ١٤ اب (اغسطس) الجاري على تمسكهم بـ «وثيقة العهد والاتفاق» التي يرفضها الائتلاف الحاكم ويعتبرها «في حكم المنقرضة في ضوء المتغيرات الجديدة على الساحة السياسية والاجتماعية لليمن منذ نهاية الحرب». يضاف الى ذلك استمرار القيادة الحالية للاشتراكي في رفض ادانة «قرار الانفصال» الذي اعلنه الامين العام السابق علي سالم البيض.

وتعتبر مراجع سياسية مختلفة في اليمن ان الحكم عاد يجد نفسه امام حزب اشتراكي هو «نفسه الذي تعامل معه قبل قيام الوحدة وبعدها»، على رغم ان الظروف تغيرت ثم ان التيارات السياسية والشعبية لم تعد في وارد القبول بتجديد اللعبة السياسية كما كانت قبل الحرب، يضاف الى ذلك ان المؤسسة العسكرية تتخذ موقفاً رافضاً حيال «التجاوزات السياسية التي يمكن ان تتم على حساب تضحياتها في الحرب».

وتلاحظ الاوساط السياسية ان تشدد الاشتراكي وسلبيته باتا عقدة في «تطبيع» الوضع السياسي الذي يسعى اليه الرئيس علي صالح. وفيما كانت اوساط «المؤتمر الشعبي» تحسب حساب متاعب قد تاتي من التيارات الاسلامية عبر «الاصلاح»، سجلت هذه الاوساط ان تلك التيارات اعتمدت خطاباً سياسياً معتدلاً.



علي صالح توجه الى اميركا

□ صنعاء - من إقبال علي عبدالله:

■ توجه الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح بعد ظهر أمس الى الولايات المتحدة في زيارة خاصة يجري خلالها فحوصات طبية. وتاتي الزيارة بعد شهر من زيارة مماثلة لاميركا قام بها نائب الرئيس اللواء عبدربه منصور هادي.

وتعتبر زيارة علي صالح لاميركا الثانية منذ توليه رئاسة اليمن عام ١٩٧٨ وكانت الأولى عام ١٩٩٠ قبيل الوحدة اليمنية.

احزاب

على صعيد آخر يعقد غداً في صنعاء أول لقاء يضم لجنة الاحزاب والتنظيمات السياسية التي يراسها السيد عبدالله احمد غانم وزير الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب (البرلمان) وقادة احزاب المعارضة في البلاد.

ويهدف اللقاء الى «تقديم بعض الاستفسارات في شأن لجنة الأحزاب التي شكلت نهاية عام ١٩٩١ عند صدور قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية».

وقال السيد عبدالله غانم انه: «بعد صدور القرار الرئاسي باللائحة التنفيذية لقانون الاحزاب الشهر الماضي حددت الفترة بين اول تشرين الاول (اكتوبر) واواخر كانون الاول (ديسمبر) المقبلين لكي تقدم الاحزاب والتنظيمات السياسية خلالها طلباتها». واضاف انه: «حدد يوم السبت المقبل موعداً لعقد لقاء بينه وبين قيادات احزاب المعارضة بغرض تقديم بعض الاستفسارات للحصول على اجابات عنها مشيراً الى ان ذلك «ياتي تلبية لطلب هذه القيادات».

وكانت احزاب المعارضة «رفضت اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب عند صدورها» واعتبرتها «تراجعاً سافراً عن الحقوق والحريات التي كفلها قانون الأحزاب العام ١٩٩١».

واوضح رئيس لجنة الاحزاب ان «الموافقة على شرعية اي حزب من الاحزاب من قبل اللجنة هو قرار نهائي اما قرار الاعتراض فهو ليس نهائياً وفي هذه الحال من حق مؤسسي الحزب او مقدمي الطلب الاعتراض على ان يكون القضاء هو صاحب الكلمة الفصل».

محاكمة

في الضالع (١٨٠ كلم شمال عدن) ارجأت المحكمة الابتدائية أمس وللمرة الثانية جلسات محاكمة النائب الاشتراكي محمد ناجي سعيد المتهم بقتل المواطن علي عبدالله الضالعي في يوم ١٤ أيار (مايو) ١٩٩٤.

وقالت مصادر حضرت جلسة أمس ان: «قرار هيئة المحكمة ارجاء الجلسة الى الاربعاء المقبل جاء بعد انسحاب سبعة من المحامين المكلفين الدفاع عن المتهم وسائقه وحارسه من قبل الحزب الاشتراكي ومركز المساعدة القانونية الذي تاسس الشهر الماضي في صنعاء».

واضافت «ان المحامين قدموا قبل انسحابهم خمس مرافعات تدحض الاتهام المنسوب الى المتهم محمد ناجي وتؤكد عدم رفع الحصانة البرلمانية عنه».

وزادت ان «هيئة المحكمة أبرزت للمحامين الاعتراف القضائي للمتهم بقتل المواطن الضالعي وطلبه العفو استناداً الى وقوع الحادث في اثناء الحرب الاهلية ووجود قرار رئاسي بالعفو العام».

وكانت اسرة القتيل تقدمت اول من أمس بطلب الى القضاء والقيادة السياسية «تطبيق شرع الله في القاتل، وفق ما نصت عليه الشريعة الاسلامية والقوانين النافذة في البلاد منذ الوحدة».



المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عدن: احتجاز صيارفة بعد عودة الدولار الى الارتفاع

□ واشنطن، عدن - «الحياة»:

■ احتجزت قوات الامن اليمنية في عدن امس «عدداً من العاملين في تجارة العملات الاجنبية في الاسواق الموازية بخاصة القادمين من خارج المدينة».

وعلمت «الحياة» ان «هذا التطور جاء بعد رفع تجار العملات سعر صرف الدولار الى ٨٥ ريالاً في غضون يوم واحد بعدما كان مستقراً عند حدود ٧٠ ريالاً».

وكشفت مصادر امنية ان «عدداً من السماسرة قدموا من المحافظات الاخرى ومعهم مبالغ كبيرة من الريال (العملة الوطنية) لشراء العملات الاجنبية بخاصة الدولار والجنيه الاسترليني باسعار مرتفعة مقارنة مع المستوى الذي وصلت اليه بفعل تدخل البنك المركزي». واضافت ان «هناك تجار يقفون وراء هؤلاء السماسرة بهدف خفض قيمة الريال مجدداً امام العملات الاجنبية ورفع اسعار المواد الغذائية والاستهلاكية التي شهدت خلال الاسابيع الماضية انخفاضاً وصل الى ٣٥ في المئة».

من جهة اخرى، اكد الدكتور محمد سعيد العطار نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والنفط والثروات المعدنية اليمني ان المؤشرات الاولية لظهور النفط في قطاع شرق شبوة الذي تعمل فيه شركة «توتال» الفرنسية واكتشاف النفط والغاز المكثف في تركيبة جزيرة سوقطرة الواقعة في بحر عدن «تبشر بالخير».

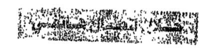
واوضح العطار ان تقويم الاحتياطي والجدوى الاقتصادية من الاكتشافين مستمران، مشيراً الى ان النفط قد عثر عليه في شرق شبوة بعمق يبلغ ٤٦٤١ قدماً فيما عثر عليه في قطاع مارب - الجوف بعمق ٨٣٤٥ قدماً.

وفي واشنطن علمت «الحياة» ان فحوصاً طبية اجريت امس في مستشفى مايو كلينيك للرئيس علي عبدالله صالح الذي وصل مساء اول من امس الى ولاية مينيسوتا التي يقع فيها هذا المستشفى المشهور. ويتوقع ان يصدر قريباً بيان طبي عن الوضع الصحي للرئيس اليمني الذي يعتقد انه يجري فحوصات روتينية.



المصدر : الأيام الإماراتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٥/٩/١



الملك فهد يطمئن على صحة الرئيس اليمني

صنعاء و.ا.خ:

تلقى الرئيس اليمني علي عبدالله صالح أمس اتصالا هاتفيا بمقر اقامته بمدينة روشستر بالولايات المتحدة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية اطمأن خلاله على صحة الرئيس اليمني ونتائج الفحوصات الطبية التي يجريها هناك.

وذكر راديو صنعاء أنه تم خلال المكالمة بحث العديد من الموضوعات التي تهم العلاقات بين البلدين.

كما تلقى الرئيس اليمني مكالمة هاتفية مماثلة من النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام بالمملكة العربية السعودية الأمير سلطان بن عبدالعزيز.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

اليمن: قيادة الاشتراكي في حضرموت تؤكد تمسكها بالوحدة والديموقراطية والتعددية

□ صنعاء -
من إقبال علي عبدالله:

■ اصدرت قيادة الحزب الاشتراكي اليمني في حضرموت (٦٢٠ كلم شرق عدن) بياناً عقب اول اجتماع لها منذ انتهاء الحرب في تموز (يوليو) العام الماضي.

وجاء في البيان: «تثمن قيادة الاشتراكي في حضرموت عالياً مبادرة المكتب السياسي للحزب الشهر الماضي بالدعوة لإجراء المصالحة الوطنية والتي افرزتها مراحل الصراع السياسي في المراحل السابقة بشكل عام وخلفتها الحرب الاخيرة صيف العام الماضي على وجه الخصوص».

واكدت انها «ستضع الوطن على اعتاب مستقبل طيب». واشارت قيادة حضرموت للاشتراكي الى ان «قيام مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة السياسية في البلاد بداية آب (اغسطس) الماضي هو انتصار للديموقراطية والتعددية السياسية، التي تنشدها البلاد منذ الوحدة في ايار (مايو) ١٩٩٠ وضمانة شعبية لدعم التجربة الديموقراطية وحماية لمسيرة الوحدة الوطنية وبناء دولة المؤسسات».

الحوار السياسي

وقالت في بيانها اول من امس إن «الحوار السياسي المطلوب بين الائتلاف الحاكم والمعارضة داخل البلاد يمثل احدى دعائم النشاط السياسي ونقطة الالتقاء للقوى السياسية والشخصيات الاجتماعية على قاعدة مشتركة تهدف الى خير الشعب اليمني وسعادته».

واكدت قيادة حضرموت التي ينتمي اليها عدد من القادة السابقين للحزب بما في ذلك الامين العام السابق علي سالم البيض «تمسكها بالوحدة والديموقراطية والتعددية السياسية وضمان ممارسة الاحزاب السياسية لنشاطها وفقاً للدستور وقانون الاحزاب الصادر عام ١٩٩١».

واشارة الى ان «اولى الخطوات الجادة لتحقيق ذلك تتمثل في تطبيع الحياة السياسية في البلاد». وقالت في ذلك ان «جملة التدابير المتخذة باتجاه تطبيع الحياة السياسية في البلاد بشكل عام، وفي مقدمها محافظة حضرموت بشكل خاص، لا تزال قاصرة منها اقصاء الكوادر الملتزمة للحزب الاشتراكي من وظائفها المدنية في خطوة تعتبر خرقاً لقانون الخدمة المدنية الذي يجعل هذه الوظائف عامة وليست سياسية الى جانب الممارسات المزاجية التي تبرز بين الحين والآخر في الاعتقالات التي شملت عدداً من كوادر الحزب وتلفيق التهم الواهية ضدهم».

ارتياح

وعبرت عن «الارتياح للدور الكبير الذي يلعبه محافظ حضرموت صالح عباد الخولاني (مؤتمر شعبي) في حل كل المشكلات التي تعاني منها المحافظة نتيجة التراكمات السابقة التي اوجدها بعض القيادات الانفصالية للاشتراكي قبل هربها من البلاد اثر انتصار ارادة الوحدة في تموز (يوليو) ١٩٩٤».



المصدر : الأهرام القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

اليمن والبحرين

● المنامة - استقبل أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمس محمد شكرى سفير اليمن فى المنامة، وتم خلال المقابلة بحث العلاقات بين البلدين بالإضافة إلى آخر المستجدات على الساحتين الخليجية والعربية والقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible]

خادم الحرمين اطمأن على صحة علي صالح

■ الرياض - أ ش أ اطمأن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز على صحة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح خلال اتصال هاتفي اجراه معه امس في الولايات المتحدة حيث يقوم بزيارة خاصة بهدف تلقي العلاج.

وذكرت اذاعة الرياض انه جرى خلال الاتصال ايضا بحث الكثير من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

من جانب اخر ذكرت وكالة الانباء السعودية ان سفينة محملة بستة الاف وخمسمائة طن من مواد الاغاثة المختلفة غادرت ميناء جدة السعودي امس متوجهة الى البوسنة مما يرفع حجم المساعدات الطارئة من السعودية الى مسلمي يوغسلافيا السابقة الى ٦٧ الف طن.

واوضحت الوكالة ان المساعدة الجديدة تشمل شاحنتين وسيارتي اسعاف واربع حاويات من الادوية وحاويتين من الثلاجات والغسالات و١٢٦٥ طنا من التمور بالاضافة الى كميات من البطانيات والخيام والارز والسكر والدقيق والزيوت والمعلبات.

واشارت الى ان هذه المساعدة مخصصة للاجئين الذين فروا من جيبي غورازدي وجيبا المسلمين خلال الاسابيع الاخيرة. ..

وكانت الرياض ارسلت في نهاية اغسطس الماضي مساعدة عاجلة من عشرة اطنان من الواد الغذائية والادوية بطريق الجو.

واسفرت حملة تبرعات واسعة لصالح مسلمي البوسنة نظمت في السعودية في ١١ اغسطس الى جمع ما يزيد عن ٩٠ مليون دولار. وتبرع العاهل السعودي بمبلغ ١٣ مليون دولار من حسابه الخاص.

وفي هذا الاطار، قالت الوكالة ان مواطنا سعوديا تبرع بمئة جمل ستباع بالمزاد العلني الخميس المقبل ويحول ثمنها الى لجنة جمع التبرعات.

ومنذ بداية الحرب البوسنية في ١٩٩٢، قدمت السعودية مئات ملايين الدولارات كمساعدات مالية وعينية الى مسلمي يوغسلافيا السابقة.

صنعاء : الاولوية في علاقاتنا المتميزة مع دول الخليج وشبه الجزيرة

صنعاء - «السياسة»

■ اكدت صحيفة «الثورة» اليمنية الرسمية في مقالها الافتتاحي امس ان الاولوية في العلاقات المتميزة لليمن هي مع دول شبه الجزيرة والخليج والتي تدرك قياداتها اهمية تعزيز الامن والسلام والاستقرار فيها بحصر المشاكل والخلافات والعمل على حلها بالتفاوض والحوار الاخوي.

وقالت ان بعض هذه المشاكل مثار استغراب من يعرف تفاصيلها. وبقاؤها معلقة يضر اكثر مما ينفع بينما سيؤدي حلها الى سد ثغرة من [illegible] التعاون.

وطالبت الصحيفة باستعادة العلاقات اليمنية - الكويتية وجوها الذي كان عليه قبل ٢ اغسطس.. مذكرة بما قاله الرئيس اليمني بانه لا توجد اية مشكلة تعوق عودة العلاقات اليمنية - الكويتية. واشارت الى ان الابواب مفتوحة ودواعي تعزيز الامن والسلام والاستقرار تتطلب خطوة كويتية في الاتجاه الصحيح خصوصا ان سفارة الكويت في العاصمة اليمنية مفتوحة.

وكانت اللجنة اليمنية للاخاء بين الشعبين اليمني والكويتي قد طالبت الرئيس اليمني عند لقائها به الشهر الماضي تغيير الخطاب الاعلامي الرسمي تجاه الكويت وانضمام اليمن الى حركة المطالبة بالافراج عن الاسرى الكويتيين في العراق. من جهة اخرى اوضح وزير الصناعة والنفط اليمني الدكتور محمد سعيد العطار انه عقب التوقيع على اتفاقية المبادىء لاستثمار الغاز بين وزارة النفط اليمنية وشركة توتال الفرنسية بدأ الطرفان مفاوضات جادة نحو ابرام الاتفاقية النهائية لتطوير الغاز في اليمن مؤكدا ان هذه المفاوضات تسير نحو ان يتمكن الطرفان من التوقيع على الاتفاقية في اواخر الشهر الجاري.

وفي صنعاء اشار وزير الطاقة الكوري الذي انهى زيارته وغادر اليمن امس الى امكانية ان تقوم كوريا باستيراد الغاز اليمني وكذا مساهمة ودخول الشركات الكورية في مجال التنقيب عن النفط في اليمن.



عدن تحتفل بالعيدروس من دون عنف

■ صنعاء - «السياسة»: كعادة المتبركين بالأولياء والصالحين احتفلت مدينة عدن يوم الجمعة الماضي بزيارة ضريح «العيدروس» من دون حوادث عنف كالتي شهدتها المناسبة العام الماضي. ولوحظ ان أعداد الزائرين أقل من المعتاد، وان حراسة الشرطة كانت مشددة، وقد انطلقت المواكب بالتواشيح الدينية والأهازيج لزيارة الضريح، وهي الزيارة رقم (٥٢٦) منذ ان حل العيدروس بن عبدالله في عدن سنة ٨٩٠ هجرية وبنى فيها مسجدا جعله رباطا علميا تدرس فيه العلوم الشرعية. وكان متطرفون من تنظيم الجهاد الاسلامي اليمني قد حاولوا هدم الضريح العام الماضي اذ يعتبرون زيارة الاضرحة من شعائر الوثنيين، واشتبكوا مع الشرطة في معركة أسفرت عن قتلى وجرحى من الجانبين، وسيطر خلالها المتطرفون على احدى التلال في المدينة لساعات عدة قبل أن يسلموا أنفسهم للشرطة.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥/١١/٢١

وزير الطاقة الأردني: النفط العراقي يصلنا بشكل مباشر

■ الكويت - كونا، اكد وزير الطاقة الاردني سميح دروزة الذي وصل بغداد امس مجددا أن بلاده «لا ترى ضرورة في تغيير النمط الحالي لاستيراد النفط العراقي.. وقال الوزير الاردني «ان النفط العراقي يصلنا بشكل متواصل.. ولقد اعتدنا على ذلك النمط من الاستيراد ولا نرى ضرورة لتغييره». وكانت الاذاعة العراقية التي يلتقط بثها في كونا قد ذكرت ان زيارة دروزة تهدف الى التباحث حول دعم التعاون في المجال النفطي لكنها لم تشر الى تفاصيل.

وذكرت انباء اذاعية غربية ان الاردن والعراق يتباحثان حول انشاء انبوب لنقل النفط العراقي تقدر كلفته بنحو ٥٠٠ مليون دولار. وهذه اول زيارة لمسؤول اردني على هذا المستوى الى بغداد منذ لجوء صهري الرئيس العراقي الى عمان في اغسطس الماضي. وذكرت اذاعة صوت اميركا امس ان الاردن تلقى اخيرا رسالة عراقية تشدد على الرغبة العراقية في الحفاظ على علاقات طيبة بين البلدين. واوضحت ان هذه الرسالة نقلت الى المسؤولين الاردنيين بواسطة مسؤول عراقي كبير هو عزت ابراهيم. واشارت الاذاعة الى ان «التوتر كان قد ازداد بين عمان وبغداد اثر فرار الوزير العراقي السابق حسين كامل وعدد من مرافقيه الى عمان».

والعراق هو مصدر الاردن الوحيد للنفط لكن ملك الاردن كان قد اشار في خطاب له اخيرا الى ان عمان تبحث عن مصادر محتملة لامدادات النفط كبدائل احترازية لاستيراد النفط العراقي.



المصدر : الأهرام
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٠

تفاؤل يمنى

●● صنعاء - أعرب الشيخ عبد الله الأحمر رئيس مجلس النواب اليمنى عن تفاؤله بمستقبل علاقات بلاده مع المملكة العربية السعودية بعد انهاء القطيعة التى حدثت نتيجة ازمة الخليج.

وقال الشيخ الأحمر ان الحكومة والشعب اليمنى راضيان تماما عن المستوى الحالى لهذه العلاقات.

وأوضح ان البلدين اتفقا على أشياء كثيرة من ضمنها عودة العمالة اليمنية للسعودية .



أشار إلى أنه على اتصال بالرئيس اليمني

سالم صالح لـ «الحياة»: الحوار في مراحل جدية والبحث يتناول عودة الجميع

□ لندن - من علي الرز:

■ كشف السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني سابقاً والأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني خلال الحرب الأخيرة أن ثمة حواراً بينه وبين الرئيس علي عبدالله صالح وقال إنه «في إطار الحوار القائم الآن والذي دخل مراحله الجدية توجد نقاط على رأسها عودة النازحين كافة وإعادة ممتلكاتهم وحقوقهم الوظيفية والسياسية».

وكان سالم صالح يوضح في حديث إلى «الحياة» ما تردد عن امكان عودته إلى اليمن التي خرج منها قبل اندلاع المعارك في أيار (مايو) ١٩٩٤.

وحذر في الحديث الذي أجري معه أمس في لندن من أن هناك أطرافاً تعمل على تعطيل الحوار القائم مع السلطة. ولدى سؤاله مع من يتم الحوار، أجاب: «الحوار مع الرئيس شخصياً ومع أطراف في السلطة وتحديداً مع حزب المؤتمر الشعبي العام وبعض أطراف حزب الاصلاح». ولدى سؤاله هل أنت عضو في الحزب الاشتراكي أجاب: «أنا فصلت من الحزب» مضيفاً «هناك الآن حزب بزعامة مقبل (السيد علي صالح عباد) ولا تربطنا به أي صلة تنظيمية».

وهنا نص الحديث:

● هل تنوون العودة إلى اليمن؟

- في إطار الحوار القائم الآن والذي دخل مراحله الجدية، توجد نقاط على رأسها عودة النازحين كافة وإعادة ممتلكاتهم وارجاعهم إلى الوظائف السابقة وتأمين حقهم السياسي وحقوقهم المدنية الأخرى وضمان مشاركتهم في عملية البناء والنهوض الوطني.

في هذا الاطار، اضافة إلى ضرورة اغلاق ملف الماضي، تبدو عودتنا مسألة بديهية كيمنيين يحق لنا أن

نعود إلى بلدنا. ولهذا هناك وعود بان تطبيع الأوضاع الداخلية اصبح ضرورياً لانه مرتبط بتطبيع الأوضاع الخارجية التي تمت مع الاشقاء في المملكة العربية السعودية ودول الخليج ومصر وسورية.

● ما المطلوب تحقيقه تحديداً من اجل حصول العودة؟

– هناك أمران:

١– المطلوب عودة كل النازحين واعطاء اوامر قاطعة إلى كل الاجهزة القضائية والامنية بعدم مساءلة اي شخص او ملاحقته.

٢– أن تعاد للعائدين كل الحقوق مثل العمل والحرية السياسية، لان هناك اطرافاً لا تريد التوصل إلى مثل هذا التطبيع ولهذا تعمل على نكء الجروح. هناك مثلاً محاكمة النائب الاشتراكي محمد ناجي سعيد في الضالع ورمي القنابل على اطفال عدن ونسائها وفتح ملفات والتحقيق مع بعض الناس الذين لا تزال لنا علاقة بهم. كل ذلك يهدف ضرب او انهاء أي حوارات تكاد تكون في تقديري وصلت إلى مرحلة جدية.

طبعا نعتقد ان الكرة في ملعب السلطة، ونحن من جهتنا نعمل على تراكم اي مسائل طيبة لكي نطبع الأمور ونساهم جميعاً في بناء الوطن وحل مشكلاته المزمنة والراهنة والقادمة.

● مع مَن يجري الحوار؟

– الحوار مع الرئيس شخصياً ومع أطراف في السلطة وتحديداً مع حزب المؤتمر وبعض اطراف الاصلاح.

● هل إلغاء المحاكمات من شروط العودة؟

– نرى انه لا بد من اغلاق هذا الملف لان فتح هذا الملف يعني فتح كل الملفات وهو يجرح مرحلة النقاهة التي تعيشها اليمن مع جيرانها. فمن المستفيد يا ترى من هذه المحاكمات؟

● انت عضو في الحزب الاشتراكي الآن؟

– انا فصلت من الحزب. هناك الآن حزب بزعامة مقبل. ولا تربطنا اي صلة تنظيمية بالحزب الاشتراكي ولا بالأطراف الأخرى مثل اللجنة التحضيرية، لكن هناك صلات اعمق من الصلات التنظيمية نعمل على ان تظل قائمة، وفي الوقت نفسه نامل بتعزيز صلاتنا بكل الاطراف بما يؤدي إلى تعزيز التعددية القائمة في البلد الآن، وفي الوقت نفسه ايجاد علاقات متكافئة بين الاطراف السياسية المختلفة.

● بالنسبة إلى الوظائف: انت تريد العودة إلى وظيفتك السابقة؟

– لا، انا اتكلم عن الضابط والمهندس والطبيب وليس عني، اما حقوقنا نحن فهي محفوظة بحكم مسؤوليتنا السابقة سواء في مجلس الرئاسة او ما قبل ذلك.



المصدر: العربى القاهرة

التاريخ: ١١ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ناصريو اليمن فى القاهرة

زار وفد من التنظيم الوحدوى الناصرى باليمن القاهرة والتقى بقيادات الحزب العربى الديمقراطى الناصرى وتناول الحوار بين الحزبين الناصريين «المصرى واليمنى» الوضع الراهن بالمنطقة والتحديات التى تجابه الوطن العربى وتطرقت المباحثات إلى تجربة الحزب العربى الديمقراطى الناصرى.

وضم الوفد اليمنى كلا من السادة ابو حاتم عضو الأمانة العامة والأمين المساعد للدائرة السياسية محمد الصبرى سكرتير الدائرة السياسية وجمال محمد الجعبى سكرتير مساعد الدائرة السياسية وسليمان عقلان عضو مجلس نقابة المحامين باليمن. أما وفد الحزب العربى الديمقراطى الناصرى فقد ضم من أعضاء المكتب السياسى فتحى محمود وأحمد حسن وسيد شعبان ومن الأمانة العامة على الهادى وعددا من قيادات الحزب منهم رمضان حسين ومجدى الشبهة واحمد عبد الحفيظ هذا وقد زار الوفد اليمنى الشقيق مقر جريدة «العربى» والتقى أعضاء الوفد بمحمود المراغى رئيس التحرير وتناول اللقاء القضايا العربية المتفجرة على الساحة السياسية.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

١٠ قتلى من النساء والاطفال بعدما ألقى «ملتحون» قنبلة على حفلة زواج في عدن

□ عدن —
من إقبال علي عبدالله:

■ تحدثت مصادر يمنية مسؤولة امس عن «ارتفاع عدد ضحايا الحادث الذي شهدته مدينة عدن مساء اول من امس عندما رمت مجموعة متطرفة من الملتحين قنبلة يدوية على تجمع للنساء والاطفال كانوا يشاركون في حفلة زواج في نادي التلال الرياضي الواقع قبالة احد المعاهد الدينية غير الحكومية».

وقالت هذه المصادر لـ «الحياة» امس ان «عدد القتلى ارتفع الى عشرة جميعهم من النساء والأطفال فيما عدد الجرحى نحو خمس نساء بعضهن في حال خطرة».

وكانت مجموعة من «المتطرفين» القت في الثامنة والنصف مساء اول من امس (بتوقيت اليمن) قنبلة يدوية على ساحة نادي التلال الرياضي الواقع في مدينة كريتر قرب منزل الزعيم السابق للحزب الاشتراكي السيد علي سالم البيض، حيث كانت تجري حفلة الزواج.

وروى شهود عيان انهم «شاهدوا عدداً من الملتحين خلف سور النادي. وعند وصول العروسين، اخرج احد الملتحين قنبلة ورماها من فوق السور في اتجاه المشاركين في حفلة الزواج».

واضاف هؤلاء ان العرس تحول خلال ثوان الى مأتم فيما راح الحضور يصيحون «يا الله، يا الله».

وذكر عدد من المسؤولين في النادي الذي تقام في ساحته حفلات زواج بشكل مستمر منذ سنوات طويلة ان مجموعة مسلحة كانت «هددت بنسف النادي إذا استمرت حفلات الزواج فيه». وقالوا ان «المجموعة بررت موقفها بشأن هذه الحفلات بانها «بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار». لكن مسؤولي النادي رفضوا التهديد، فكان حادث الاحد، وهو الاول من نوعه في عدن منذ ما قبل الاستقلال عام ١٩٦٧».

وحمل مسؤولو النادي الجماعات المتطرفة مسؤولية الحادث. وكانت هذه الجماعات بدأت بالعودة الى المدينة بعدما ضربتها قوات الأمن في اب (اغسطس) من العام الماضي اثر نبشها اضرحة الأولياء في عدن.

وامتنعت سلطات الأمن «عن الادلاء باي تصريحات بشأن الحادث» واشارت الى ان «بياناً عن وزارة الداخلية سيصدر ويبين كل شيء».

وفي أعقاب الحادث المؤلم شنت قوات الأمن حملة واسعة استمرت حتى امس بحثاً عن العناصر المتطرفة والملتحين. وعلم انه «جرى احتجاز عدد من المشتبه في انتمائهم الى تنظيم الجهاد في اليمن».

وكانت قوات الأمن قد «القت القبض على مجموعة حاولت إدخال كميات من الأسلحة الى عدن من محافظة لحج نهاية الاسبوع الماضي وذلك عند نقطة التفتيش الخاصة بالقادمين الى المدينة من المحافظات الشمالية عبر لحج، وما زال التحقيق مع الموقوفين جارياً».



المصـدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

استقرار سعر الريال اليمني

● صنعاء – ا ف ب – ذكر مصدر يمني رسمي ان السلطات اليمنية تدخلت بقوة خلال الأيام القليلة الماضية لمنع حصول تدهور جديد في سعر صرف الريال مقابل الدولار الاميركي بعد عمليات مضاربة في هذا الاتجاه.

واوضح المصدر ان سعر صرف الريال مستقر حالياً على ٧٤ ريالاً للدولار في السوق الحرة بعدما كان ارتفع الاسبوع الماضي الى ٩٠ ريالاً.

واشار الى ان من بين الاجراءات التي اتخذتها السلطات اعتقال عشرات من الصيارفة في عدن ومدن اخرى لمدة يومين كتحذير لهم من الانجرار في عمليات مضاربة تتسم بالمبالغة في تسعير الدولار، وقيام البنك المركزي بإرسال عشرات من موظفيه الى الأسواق لعرض الورقة الخضراء بسعر ٧٤ ريالاً.

وذكرت مصادر مصرفية ان البنك المركزي رفع في تموز (يوليو) الفائدة السنوية على المدخرات بالريال من ٩ في المئة الى ٢٢ في المئة وامتنع عن فتح اعتمادات استيراد بالعملات الصعبة.

وقالت ان البنك المركزي نجح ايضاً في استرجاع قرابة عشرة بلايين ريال منذ تموز حتى الآن كانت مودعة في حسابات خاصة في الهيئات والمؤسسات الحكومية في المصارف التجارية وتستخدم في المضاربات على الريال في السوق الموازية.

واسترجع البنك ارصدة بالدولار لمؤسسات حكومية واصدر تعميماً بمنع هذه المؤسسات من فتح حسابات في المصارف التجارية.

وكان سعر صرف الدولار بلغ حداً قياسياً في نيسان (ابريل) الماضي (١٦٥ ريالاً) الأمر الذي دفع السلطات الى اعتقال المئات من الصيارفة، وأدى تدهور قيمة الريال الى زيادات كبيرة في اسعار السلع والمواد الغذائية.

وشهدت بعض مدن اليمن تظاهرات احتجاج بعدما قررت السلطات رفع سعر البنزين في نيسان الماضي.



المصدر : الأهرام
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

الاقتصاد اليمنى

●● صنعاء ـ ذكر مصدر يمنى رسمى ان السلطات اليمنية تدخلت بقوة خلال الايام القليلة الماضية لمنع اى تدهور جديد فى سعر صرف الريال مقابل الدولار الامريكى بعد عمليات مضاربة فى هذا الاتجاه.

وأوضح المصدر نفسه أن سعر صرف الريال مستقر حاليا على ٧٤ ريالا للدولار فى السوق الحرة بعدما كان قد ارتفع فى الاسبوع الماضى الى ٩٠ ريالا.

واشار الى ان من بين الاجراءات التى اتخذتها السلطات اعتقال عشرات من الصيارفة فى عدن ومدن اخرى لمدة يومين كتحذير لهم من الانجرار فى عمليات مضاربة تتسم بالمبالغة فى تسعير الدولار، وقيام البنك المركزى بارسال عشرات من موظفيه الى الأسواق لعرض الورقة الخضراء بسعر ٧٤ ريالا.

وذكرت مصادر مصرفية ان البنك المركزى قام فى شهر يوليو برفع الفائدة السنوية على المدخرات بالريال من ٩ فى المائة الى ٢٢ فى المائة وامتنع عن فتح اعتمادات استيراد بالعملات الصعبة.



بناء على توجيهات الملك فهد:

الامير فيصل بن فهد يطمئن على صحة الرئيس اليمنى

واس - روشستر:

بناء على توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود وصل صاحب السمو الملكي الامير فيصل بن فهد بن عبدالعزيز الرئيس العام لرعاية الشباب مدينة روشستر بولاية مينسوتا الامريكية الليلة قبل الماضية للاطمئنان على صحة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية الذى يجرى بعض الفحوصات الطبية وكان فى استقبال سموه عند وصوله السفير اليمني فى واشنطن محسن العيني ولدى استقبال فخامة الرئيس علي عبدالله صالح لسموه الكريم قام سموه بنقل تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز لفخامته وتمنياته له بالشفاء العاجل. كما تم تبادل الاحاديث الودية مع فخامته ويتمنى سموه له موفور الصحة والعافية وقال صاحب السمو الملكي الامير فيصل بن فهد بن عبدالعزيز فى تصريح لوكالة الأنباء السعودية «لقد حضرت هنا للقاء فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بتكليف من خادم الحرمين الشريفين للاطمئنان على صحته ونقل تحيات خادم الحرمين الشريفين الى فخامته». واضاف سموه «الحمد لله وجدت الرئيس باحسن صحة بعد اجراء فحوصات روتينية عادية ومعظمها انتهت وفخامة الرئيس فى احسن صحة». وقال سموه «لقد كانت فرصة شرفني فيها فخامة الرئيس للتحدث عن العلاقات المتميزة التى تربط بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية وهى تنصب فى شيء اساسي هو ما يجمع بين المملكة العربية السعودية واليمن ويحقق الاهداف النبيلة لخادم الحرمين الشريفين وفخامة الرئيس».



التعددية في الاعلام العربي في ندوة اقليمية في صنعاء

□ صنعاء -
من اقبال علي عبدالله:

■ تقرر عقد الندوة الدولية التي تتناول «استقلالية وتعددية الاعلام الجماهيزي في العالم العربي» في العاصمة اليمنية صنعاء بين ٥ كانون الثاني (يناير) المقبل و١٥ منه بدعوة من «اليونسكو» ودائرة الاعلام في الامم المتحدة.

وذكر السيد محبوب علي المدير الاقليمي لمنظمة الصحافيين العالمية ومقره صنعاء امس لـ «الحياة» ان «الندوة تعقد للمرة الأولى في بلد عربي بعدما عقدت ندوات مماثلة في كل من افريقيا واميركا اللاتينية وشاركت فيها المنظمة التي تضم في صفوفها اكثر من ٢٧٠ الف صحافي في اكثر من مئة بلد في العالم».

وقال ان «قيادة المنظمة تعرب عن ارتياحها البالغ لمبادرة اليونسكو ودائرة الاعلام في الأمم المتحدة في تخصيص ندوة اقليمية لتنمية الاعلام الجماهيري في العالم العربي واختيار العاصمة اليمنية كاول بلد عربي مقراً لهذه الندوة»، مؤكداً «استعداد المنظمة وكل الاتحادات والمنظمات والنقابات الصحافية العربية المنضوية تحت لوائها، للاضطلاع بقسط وافر وفعال لانجاح هذه الندوة القيمة بالمستوى الذي يليق بواجبات المهنة وغاياتها المنشودة للمجتمعات العربية».

واشار محبوب علي الذي يراس المركز الاقليمي للبلدان العربية التابع لمنظمة الصحافيين العالميين ومقره صنعاء منذ ١٩٩٢ الى انه «بدعوة من اليونسكو سيتم في العشرين من ايلول (سبتمبر) الجاري في العاصمة الفرنسية اجتماع للجنة الاستشارية التي تضم هيئات ومنظمات دولية مهنية متخصصة بهدف اقرار اوراق العمل التي ستقدم الى ندوة صنعاء وقائمة المشاركين فيها من البلدان العربية».

وكان المركز الاقليمي للبلدان العربية اصدر امس نداء الى عموم الصحافيين العرب وممثلي وسائل الاعلام وكل المنظمات والاتحادات والنقابات الصحافية في البلدان العربية للبدء في التحضير والاستعداد الواسع النطاق لانجاح ندوة صنعاء الدولية.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٩٥

برقية من الجفري الى علي صالح يطمئن فيها الى صحته

□ لندن - «الحياة»

■ بعث السيد عبدالرحمن الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن ببرقية الى الرئيس علي عبدالله صالح يطمئن فيها الى صحته. وترتدي البرقية اهمية إذ ان الجفري يراس الجبهة الوطنية للمعارضة التي تضم مجموعة من المعارضين في الخارج. وقد بعث بالبرقية الى مستشفى مايو كلينيك في الولايات المتحدة حيث يجري الرئيس علي صالح فحوصاً طبية روتينية. وجاء في البرقية الموجهة الى «فخامة الاخ الفريق علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله» مع ما يعنيه ذلك من اعتراف بالشرعية الآتي:« إن الخصومة السياسية والخلاف في الراي والسهام التي توجه الينا لا يمكن أن تحول دون أن نبعث للاطمئنان الى صحة فخامتكم وان ندعو الله سبحانه وتعالى ان يمن عليكم بالشفاء العاجل وان يعيدكم الى ارض الوطن في صحة وعافية وان يمن عليكم سبحانه وتعالى بالعفو والعافية والمعافاة في الدين والدنيا والآخرة وان يهديكم ويهدينا الى طريق الحق والرشاد والى ما يعود بالخير والامن والاستقرار والرفاه على شعبنا... وان يهيئ الله لكم البطانة الصالحة التي تدلكم على الخير وتعينكم عليه وان يبعد عنكم السوء واهله ويقرب منكم الخير واهله وان يدلكم على طريق المصالحة الوطنية الشاملة التي بها وحدها يمكن علاج كل الآفات ومداواة كل الجراح. إنه على كل شيء قدير وبالاجابة جدير».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢-١ سبتمبر ١٩٩٥

قنبلة العرس تثير حال ذعر في عدن

□ عدن –
من اقبال علي عبدالله:

■ أكدت مصادر مسؤولة في عدن لـ«الحياة» ان عدد قتلى حادث القاء قنبلة يدوية على حفلة زواج كانت تقام مساء الأحد الماضي في ناد رياضي في المدينة هو اقل من عشرة، لكن الحادث اثار ذعراً في العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن الأمر الذي دفع السلطات الى اتخاذ تدابير استثنائية لمنع تكراره.

وعلم ان بين قتلى الحادث الذي تسبب فيه «متطرفون ملتحون» زينب قاسم (٣٥ عاماً) وليلى نادر (٢٧ عاماً) والطفلة ايناس وزير (٧ اعوام) فيما اكد شهود عيان «وجود عدد اخر» من القتلى بين الاطفال والنساء.

وقالت احدى المشاركات في حفلة العرس طلبت عدم ذكر اسمها لـ «الحياة» امس انه «بعد رمي القنبلة اليدوية على الحضور القيت قنبلة اخرى مسيلة للدموع». واضافت: «شاهدت بام عيني بعض الرجال الذين دخلوا الى النادي بعد الانفجار ينزعون الحلي من صدور النساء اللواتي كن في حالة الذعر الشديد وكان المكان يدوي بالصراخ وبكاء الاطفال». واضافت: «كما شاهدت بعض النساء في الأرض والدماء تسيل منهن».

وقال وزير الداخلية اليمني العقيد الركن حسين محمد عرب ان «اجهزة الامن في محافظة عدن لا تزال تتابع قضية انفجار قنبلة في العرس الذي اقيم مساء الأحد الماضي في نادي التلال الرياضي في منطقة كريتر وادى الى اصابة ثلاثة اشخاص فقط بجروح».

واوضح اشخاص ان «شهوداً اكدوا لاجهزة الامن ان مصدر القنبلة كان المعهد العلمي الاسلامي المعروف باسم «معهد البيحاني» الواقع قبالة النادي. وان ادارة المعهد تساهم في محاولة الكشف عن هوية الجناة».

ويذكر ان مبنى «معهد البيحاني» انتقل الى الدولة بعد استقلال المحافظات الجنوبية عام ١٩٦٧ واصبح بعد الاستقلال مقراً لعدد من الوزارات منها وزارة الداخلية (قبل الوحدة عام ٩٠) ثم اصبح مركز

التتمة في الصفحة (٦).



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٩٥

المحافظ حتى حزيران (يونيو) الماضي واعيد من جديد معهدا اسلامياً يموله حزب الاصلاح الذي يراسه رئيس البرلمان الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر.

وقال وزير الداخلية في حديث الى صحيفة «١٤ اكتوبر» الحكومية امس ان «هذا العمل قد تكون وراءه بعض العناصر المندسة التي تحاول تشويه مهمة المعهد واهدافه الدينية الواضحة، ولذلك فان اجهزة الامن تتابع الموضوع بكل عناية بهدف الوصول الى الجناة».

واكد ان «ادارة المعهد تعاونت في تسهيل مهمة الامن الذي يتابع القضية وسيتصدى لكل من يحاول اقلاق الامن والمواطنين وهو حريص على ان يصل الى الجاني اياً كان».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٥

عدن: اجراءات شديدة حول النوادي الرياضية

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ شددت اجهزة الامن في عدن امس «الحراسة على النوادي الرياضة والعامة التي تشهد حفلات زواج يرتادها مئات النساء والاطفال وذلك تحسباً لتكرار جريمة الاحد الماضي عندما القت عناصر اصولية قنبلة يدوية واخرى مسيلة للدموع في حفلة اقيمت في نادي التلال الرياضي في منطقة كريتر ما ادى الى مقتل وجرح عدد من النساء والاطفال».

واكد بيان لوزارة الداخلية مساء اول من امس ان «اجهزة الامن لن تتهاون في تعقب كل من تسول له نفسه اقلاق أمن المواطنين واستقرارهم» واعلنت عن «تمكن اجهزة الامن في عدن القبض على عصابة تخريبية كانت وراء عملية التفجيرات التي شهدتها المدينة خلال الأشهر الستة الماضية».

وقال البيان الذي اثار ارتياحاً كبيراً لدى المواطنين ان «التحقيق مع افراد العصابة جار وسيحالون الى النيابة قريباً تمهيداً لتقديمهم الى المحاكمة» ودعا «المواطنين الى التعاون مع اجهزة الامن في محاربة الجريمة والتخريب والحفاظ على الامن والاستقرار».

وعلمت «الحياة» من مصادر امنية انه «قبض على العناصر الاصولية التي اقترفت جريمة الاحد في نادي التلال، وتجرى التحقيقات معها لمعرفة الجهات التي تزودها الاسلحة واماكن اختبائها في عدن».

واكدت ان «العناصر لا تنتمي الى المعهد العلمي الاسلامي المعروف بمعهد البيحاني الذي القيت القنبلة من سطحه».

واكدت المصادر الامنية ان «لا وجود لاي جماعات اصولية في عدن وان الاصوليين قدموا من خارجها مستغلين حالة الامن والاستقرار والهدوء التي تعيشها المدينة منذ اعادة تطبيع الأوضاع فيها بعد انتهاء الحرب بداية تموز (يوليو) العام الماضي».

الاصلاح

الى ذلك، قال مسؤول قيادي في التجمع اليمني للاصلاح في عدن امس لـ «الحياة» ان «هذا الفعل مشين ولا صلة له بالاسلام ولا بالديانات السماوية الاخرى». واضاف ان «الهدف منه وفي هذه الظروف التي تشهدها عدن للانتقال الى منطقة حرة استثمارية هو إثارة الفتنة بين ابناء المجتمع واقلاق الامن والاستقرار وتشويه الصورة الحقيقية للاسلام الذي لا يحرم الاحتفال بالزواج المقدس على اساس الا تكون الاحتفالات خارجة عن عادات شعبنا اليمني العريق واخلاق واداب الاسلام الحنيف». واعرب عن «إدانة حزب الاصلاح لهذا الفعل البشع».

من جهة اخرى استبعد مصدر مسؤول في قيادة المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح «ان يكون الاعتداء الذي قام به ما يقرب من ١٥٠ فرداً من المنتمين الى الاصلاح الذي يتزعمه رئيس البرلمان الشيخ عبدالله حسين الاحمر، ضد المشاركين في المخيم الشبابي من اعضاء المؤتمر في منطقة ذي السفال في محافظة إب (٢٠٠ كلم جنوب صنعاء) عصر الاحد الماضي ما يعكس التوجه الرسمي لقيادة الاصلاح».

واكد المصدر في تصريح الى صحيفة «الميثاق» التابعة للمؤتمر الشعبي اول من امس، عن ثقته بان «قيادة الاصلاح تدرك خطورة مثل هذه السابقة التي استهدفت اعضاء المؤتمر ونالت من حقهم المشروع في تنظيم الفعاليات الاجتماعية» ودعا الى «عدم الاستعجال في تفسير ما حدث لان التروي حيال القضية امر لا بد منه». وذكرت «الميثاق» ان «مسلحين قدر عددهم بحوالي ١٥٠ اصلاحياً اقتحموا المخيم الشبابي الذي يقيمه المؤتمر الشعبي في إب عنوة واطلقوا النار من بنادقهم ما ادى الى إصابة ثلاثة من اعضاء المؤتمر».

واشارت الى ان «قيادتي المؤتمر والاصلاح تبحثان في القضية بصورة جدية».



المصدر : الأهرام
القاهرية

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٥

عصابة فى عدن

● عدن: اعتقلت السلطات اليمنية أمس الأول أفراد عصابة يشتبه فى قيامها بأعمال تخريبية فى محافظة عدن الجنوبية.

وذكر بيان لوزارة الداخلية أن العصابة ارتكبت أعمالا تخريبية خلال الأشهر الستة الماضية وأنه يجرى حاليا استجواب أفرادها الذين سيتم تقديمهم للمحاكمة، ولم يذكر البيان أية تفاصيل أخرى، ولكنه دعا المواطنين الى التعاون مع السلطات فى مكافحة أعمال التخريب.



موظفو وكالة الانباء اليمنية يهددون بإضراب شامل دعماً لمطالبهم

□ صنعاء –
من إقبال علي عبدالله:

■ هدد العاملون والصحافيون في وكالة الانباء اليمنية (سبا) بإضراب شامل في الثلاثين من ايلول (سبتمبر) الجاري اذا استمر عدم الاستجابة لمطالبتهم بصرف علاوة غلاء المعيشة وفقاً لقرار مجلس الوزراء.

وكان ارسال الوكالة الحكومية توقف اول من امس لمدة ساعة في اول اعلان للاضراب بدا جزئياً ويتواصل يوم غد السبت لمدة ساعتين وسيكون بشكل كامل نهاية الشهر الجاري.

ورفع المضربون مذكرة الى القيادة السياسية والتنفيذية تضمنت اسباب اعلان الاضراب وهو الاول لجهاز إعلامي حكومي مهم في صنعاء منذ الوحدة في ايار (مايو) ١٩٩٠ وجاء في المذكرة انه «برغم مرور ستة اشهر على اعتماد مبالغ العلاوة التي اقرت من الحكومة لكل موظفي الدولة اعتباراً من نيسان (ابريل) الماضي، الا ان وزارة المال ما زالت تعرقل عملية الصرف للوكالة وكذلك بعض الاجهزة الحكومية منها اجهزة اعلامية في المحافظات الجنوبية».

واكدت ان الاضراب الذي بدا جزئياً في الوكالة اول من امس الاربعاء سيتواصل السبت (غداً) والسبت الذي يليه.

كما سيعلن الاضراب الكامل في ٣٠ ايلول (سبتمبر) الجاري في كل فروع الوكالة في المحافظات «واذا لم تتم الاستجابة للمطالب فسيتم في نهاية الاسبوع الاول من تشرين الاول (اكتوبر) المقبل اضراب كامل ومتواصل.



نتائج فحوصات صالح مطمئنة

اليمن: اعتقال عناصر التخريب في عدن

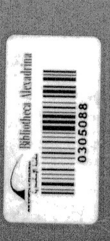
■ صنعاء - عدن - كونا - ا ف ب»: اعلنت اذاعة صنعاء امس ان نتائج الفحوصات الطبية التي اجراها الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في الولايات المتحدة جاءت «مرضية».

واكد صالح في حديث مع الاذاعة الرسمية اليمنية ان «نتائج الفحوصات الطبية مرضية وساعود الى اليمن قريبا». وقال انه اجرى محادثات مع عدد من المسؤولين والمستثمرين الاميركيين تتناول خصوصا «سبل التعاون» بين الولايات المتحدة واليمن.

وكان الرئيس اليمني توجه الاسبوع الماضي الى الولايات المتحدة في زيارة خاصة اجرى خلالها سلسلة من الفحوصات الطبية. وتعود اخر زيارة قام بها صالح الى الولايات المتحدة الى مطلع العام ١٩٩٠ قبل حرب الخليج ١٩٩١. وكان حينها رئيسا لليمن الشمالي الذي تم توحيده مع اليمن الجنوبي في مايو ١٩٩٠. من جهة ثانية اعلنت وكالة الانباء اليمنية الرسمية ان رئيس دائرة شبه الجزيرة العربية في وزارة الخارجية الاميركية جون كريغ وصل اول من امس الى اليمن. غير ان الوكالة لم تحدد هدف الزيارة او مدتها مشيرة الى ان المسؤول الاميركي سيلتقي مسؤولين يمنيين. ومن جانب اخر قال مدير الامن في عدن محمد صالح طريق ان قوات الامن القت القبض على العناصر التي قامت اخيرا باعمال ارهابية وتفجيرات في عدن كان اخرها القاء قنبلة يدوية واخرى مسيلة للدموع في حفل زواج اقيم مساء الاحد الماضي في نادي الهلال الرياضي ادى الى مقتل عدد من النساء والاطفال.

واضاف في تصريح لوكالة الانباء الكويتية «كونا» بان المتهمين وعددهم ستة ينتمون الى «الجماعات الاصولية» العائدة من افغانستان ويحملون الجنسية اليمنية واعترفوا اثناء التحقيق معهم بارتكابهم هذه الاعمال الارهابية وكشفوا عن جهة تمويلهم وطرق دخولهم عدن. ورفض مدير الامن الافصاح عن تلك المعلومات واكد بان ذلك من اختصاص القضاة الذين سيحال اليهم المتهمون بعد استكمال جهات الامن والنيابة التحقيق معهم.

واعلن ان قوات الامن خاصة بحماية المنطقة الحرة في عدن التي سيتم البدء في نشاطها مطلع العام المقبل قد استكملت تجهيزاتها وستبدا مهمتها قريبا في المطار والميناء والمنطقة الصناعية والمنشات السياحية مشيرا الى ان عملية التجهيز والتدريب لهذه القوات قد تمت بالتعاون مع احدى الشركات الاوروبية المتخصصة في ذلك.


Bibliotheca Alexandrina
0305088